

جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنات بالإسكندرية

الواضح فى علم النحو

الأستاذ الدكتور
محمد عبد الله سعادة
أستاذ اللغويات

الأستاذ الدكتور
سعد منصور عرفه
أستاذ اللغويات

جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنات بالإسكندرية

الواضح فى علم النحو

الأستاذ الدكتور
محمد عبد الله سعادة
أستاذ اللغويات

الأستاذ الدكتور
سعد منصور عرفة
أستاذ اللغويات



** الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين ... أما بعد .

فهذا كتاب الواضح في علم النحو لطلاب وطالبات السنة الثالثة - الشعبة العربية - يسير حسب منهج ابن مالك في الألفية وقد اتبعنا فيه طريق اليسر في أسلوبه وأمثلته وشواهد من كلام العرب وآيات القرآن الكريم وأحاديث رسوله الكريم ..

_ نَسأل الله به النفع لأبنائنا وبناتنا .. إنه نعم المولى ونعم النصير .

الأستاذ الدكتور
محمد عبد الله سعادة

الأستاذ الدكتور
سعد منصور عرفه

نبذة عن تاريخ علم النحو^(١)

أسباب وضع علم النحو:

كان العرب قبل الإسلام يعيشون في جزيرتهم ويقومون في بلادهم لا يخالطون غيرهم من البلاد المجاورة كالفرس والروم وأن كان ذلك لم يمنعهم من تبادل المنافع مع غيرها، وكانت الأسواق العربية تفي باحتياجاتهم وذلك كسوق "عكاظ" و"مجنة" وغيرهما: وكان الشعراء والأدباء يتبارون في تقديم روائعهم الشعرية والنثرية التي لها أطيّب الأثر في الحفاظ على اللغة وتثبيت دعائمها ولما جاء الإسلام ودخل الناس في دين الله أفواجا، وانتشر الإسلام في البلاد المجاورة لجزيرة العرب، وامتد في المشرق والمغرب، واقتضى ذلك انتقال أعداد من العرب إلى هذه البلدان، وتوافد أعداد من هذه الأمصار إلى بلاد العرب؛ لأن فيها حضارة الإسلام ومقر الخلافة وفيها مهبط الوحي والكعبة المشرفة.

ولقد أدى نزوح الناس من المشرق إلى المغرب ومن المغرب إلى المشرق إلى اختلاط العرب بغيرهم، واندماجهم بهم واستماعهم لهم وتحديثهم إليهم بالعربية التي هي لغة القرآن الكريم.

(١) من مقدمة الدكتور أحمد محمد قاسم

ونتيجة لهذا الاختلاط ظهر اللحن في كلام العرب. لذلك فقد قيل إن سبب وضع علم النحو ما يلي:

١- قيل إن سبب وضعه أن علياً بن أبي طالب رضى الله عنه سمع أعرابياً يقرأ (لا يأكله إلا الخاطئون^(١)) فلحن فيها حيث قال (إلا الخاطئين) فبدأ في وضع علم النحو، يقول أبو الأسود الدؤلي^(٢): "دخلت على أمير المؤمنين على ابن طالب رضى الله عنه، فوجدت في يده رقعة فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء - يعنى الأعاجم - فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إلى الرقعة وفيها مكتوب: "الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ به، والحرف ما جاء لمعنى" وقال لى انح هذا وأضف إليه ما وقع لك، ولذلك سمي هذا العلم علم النحو.

٢- يروى أن أعرابياً - في خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه - قال: من يقرئني شيئاً مما أنزل الله - أى القرآن - فأقرأه رجل من سورة التوبة (إن الله يرى من المشركين

(١) الآية رقم ٣٧ من سورة الحاقة

(٢) انظر نزاهة الألباء ص ٤

ورسوله^(١) بجر كلمة "رسوله"، فقال الأعرابي: أوقد برىء الله من رسوله؟ إن يكن الله تعالى قد برىء من رسوله فأنا أبرأ منه. فبلغ عمر رضى الله عنه ما قاله الأعرابي فدعاه وقال له: تبرأ من رسوله صلى الله عليه وسلم؟ فقال الأعرابي: إني قدمت المدينة ولا علم لى بالقرآن فسألت من يقرئني؟ فأقرأني هذا سورة "التوبة" فقال "إن الله برىء من المشركين ورسوله" بالجر، فقلت أو قد برىء الله تعالى من رسوله، إن يكن الله تعالى برىء من رسوله فأنا أبرأ منه، فقال عمر رضى الله عنه: "ليس هكذا يا أعرابي فقال: كيف؟ فقال عمر: "إن الله برىء من المشركين ورسوله" - بلالرفع - فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ ممن برىء الله ورسوله منهم. ثم أمر عمر ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة وأمر أبا الأسود الدؤلى أن يضع علم النحو.

٣- قيل إن زياد بن أبيه طلب من أبى الأسود الدؤلى أن يضع النحو فأبى، فأمر زياد رجلاً أن يجلس في طريقه ويتعمد اللحن في القرآن، فلما سمع لحنه أبو الأسود استجاب لزياد وبدأ بإعراب القرآن.

(١) الآية رقم ٣ من سورة التوبة وصحتها رسوله بالرفع

وهناك روايات أخرى عن تاريخ وضع علم النحو ولكن أرجحها أن علياً رضي الله عنه هو أول من بدأ أو أشار بوضع قواعد علم النحو، وأن أبا الأسود الدؤلي نحا نحوه وسار على طريقة وعمل بتوجيه منه.

فالعرب قبل الإسلام لم يكن هناك ما يدفعهم إلى وضع علم النحو فكانوا ينطقون عن سليقة جبلوا عليها، وإن كان بعض العلماء قد خالفوا هذا الرأي وقالوا إن النحو قديم والعرب كانوا يلمون بالقواعد العربية وتعالى بعضهم وزعم بأن النحو موجود مع نشأة الإنسان بدليل قوله تعالى (وعلم آدم الأسماء كلها)^(١) ولا شك أن هذا الرأي بعيد عن الصواب، والصحيح أنه نشأ في صدر الإسلام وذلك لحاجة الناس إليه ولوجود الباعث على وضعه.

الباعث على وضع علم النحو:

لقد دفع العرب إلى وضع علم النحو أمور كثيرة أهمها ما يلي:

١- باعث ديني: وهو الحرص على عدم اللحن في القرآن الكريم لحرمة ذلك، فالنطق الصحيح يظهر المعنى، واللحن يفسده

(١) الآية رقم ٣١ من سورة البقرة.

وقد يخرج الإنسان عن قواعد الدين وأصوله كما في رواية الأعرابي التي سبق ذكرها. إذ كان الحرص على عدم اللحن في القرآن الكريم والحفاظ على تعاليم الإسلام من أهم البواعث لوضع هذا العلم.

٢- باعث قومي: وذلك لأن العرب يعتزون بلغتهم وبياهون بها ويفخرون بسلامة نطقهم وبلاغتهم وفصاحتهم، وحين اختلطوا بالأعاجم وظهر اللحن على بعض الألسنة العربية أرادوا أن يحفظوا تراث لغتهم بوضع علم يحافظ على اللغة ويجمع شتاتها فحدوا حدودها، ووضعوا قواعدها حتى لا تتأثر بغيرها من اللغات الأخرى فتمحى خصائصها، وتضيع معالمها، وتطغى عليها غيرها من اللغات.

٣- باعث تعليمي: وذلك لأن المسلمين من غير العرب كانوا في أشد الحاجة لمن يعرفهم حقائق العربية ويضع لهم قواعدها وأصولها من سماع وقياس وغير ذلك لكي يتمكنوا من الإعراب والتصريف وليصلوا إلى هدفهم الأسمى وهو الإمام بالعربية والنطق السليم ولقد دفعهم هذا الاجتهاد في دراسة أحوال اللغة العربية حتى نبغ منهم قوم كثيرون أمثال سيبويه وابن جني وأبي علي الفارسي وغيرهم.

أهم المذاهب النحوية

لقد مر النحو بأطوار متعددة، وظهرت فيه مذاهب مختلفة وكان بين بعضها التنافس والمناظرات لترجيح الآراء ومن أهم هذه المذاهب مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين، ومذهب البغداديين، ومذهب الأندلسيين.

١- المذهب البصري:

من أوائل النحاة البصريين: ابن أبي اسحق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧هـ ويونس بن حبيب المتوفى سنة ١٧٢هـ والخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٦٠هـ وسيبويه المتوفى سنة ١٦١هـ.

ولقد اجتهد علماء البصريين، وأجهدوا أنفسهم، وقاموا بالرحلات المتعددة في سبيل المعرفة، فشرقوا وغربوا، للحصول على خفايا اللغة وأسرارها من أربابها في البوادي، وبسالغوا في التحري والتتقيب عن الشواهد السليمة واللهجات العربية الأصلية، وأبلوا في ذلك ما شهد لهم به الدهر، ولم يعتمدوا شأها من الشواهد إذا رأوا فيه أدنى شبهة أو أقل شك.

وكانت قواعدهم وكتاباتهم دقيقة وسليمة وذلك لدقة التحري

وسلامة الاستنباط والقياس وليس أدل على ذلك من كتاب سيبويه الذي يعتبر بحق الكتاب الأم بالنسبة لقواعد اللغة العربية، ولقد اعترف له بالتفوق والنبوغ العلماء من شيوخه وتلاميذه ومن جاء بعده.

والبصريون شغلوا أنفسهم بالعربية وقواعدها قرابة قرن من الزمان في وقت كانت فيه الكوفة منصرفة عنها إلى الاشتغال براوية أشعار العرب وأخبارهم والميل إلى التندر بالطرائف والنوادر

٢- المذهب الكوفي:

من أوائل نحاة الكوفة أبو جعفر الراسي وتلميذه أبو الحسن الكسائي المتوفى سنة ١٨٢هـ والفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ وأبو العباس ثعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ والراسي والكسائي والفراء يرجع إليهم الفضل في رسم صورة النحو الكوفي ووضع أسسه وأصوله وخواصه التي تميزه عن النحو البصري وذلك بتفضيلهم القياس على السماع في كثير من مسائلهم، وقياسهم على الشاذ في بعض المسائل، واستشهدهم بكثير من الأشعار التي لا ينتهون من صدق روايتها ولا يتحرون عن مصادرها.

أهم مظاهر الخلاف بين المذهبين

النحو الكوفي لا يخالف النحو البصري في القواعد الأساسية والأركان العامة والاصطلاحات الجوهرية، وذلك لأن الكوفة بنيت نحوها على ما سبقهم إليه أهل البصرة من القواعد والاصطلاحات ومع ذلك فقد اتخذ المذهب الكوفي لنفسه طابعا مميزا، ومنهجاً مختلفاً عن طابع ومنهج المذهب البصري، وتتجلى أهم مظاهر الخلاف فيما يأتي:

١- الكوفيون توسعوا في رواية الشعر وغيره من كلام العرب ودفعهم ذلك إلى القياس على هذه الروايات فتساهلوا في الأخذ عن الأعراب انذين رحلوا من البادية إلى الحضر ولذلك يقول أبو الطيب: (الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله وذلك بين في دواوينهم) وذلك لأن بعض روايتهم كان رقيق الأمانة فأعرض البصريون عن شواهدهم وامتنعوا عن الأخذ بها بينما أخذ بها الكوفيون، فطابع البصريين التشدد وعدم اعتماد الكلام إلا بعد التثبت الدقيق، وطابع الكوفيين التساهل واعتماد الرواية بغير الطريق التي سار عليها البصريون.

٢- ترتب على توسع الكوفيين في رواية الأشعار وكلام العرب توسعهم في القياس على هذه الأشعار وغيرها لذا فهم

استنبطوا وأجازوا أشياء كثيرة لم يجزها البصريون ولم يضعوها بين قواعدهم فالبصريون اشترطوا في القياس أن يكون الشاهد المقيس عليه جاريا على لسان العرب ومطردا في كلامهم فهم لا يجيزون - القياس على الشاذ الذي أجاز الكوفيون القياس عليه.

٣- القواعد البصرية مطردة مع الفصحى، وهى بعيدة عن الضعف والشذوذ.

٤- تأول البصريون ما شذ من كلام العرب وأثبتوا ذلك على أنه لا يقاس عليه ولا تبني عليه أحكام، ولكن الكوفيين أثبتوا الشاذ من كلام العرب وقاسوا عليه.

٥- اعتمد الكوفيون على القياس النظري في بعض مسائلهم عند عدم وجود الشاهد الأصل المنقول عن العرب، بينما اقتصر البصريون على الشواهد الأصلية لا غير.

نتائج الخلاف بين المذهبين

كان للخلاف بين المذهبين البصرى والكوفى نتائج نوجزها فيما يلى:

- ١- ترتب على تشدد البصريين في استشهادهم، وتوسع الكوفيين في رواياتهم أن ذهب كل منهم ينصر مذهبه بالأدلة المقنعة والاستشهادات السماعية والحجج العقلية والمنطقية، وظل

الخلاف بينهما زمنا طويلا.

٢- كان من نتائج الخلاف بين المذهبين ظهور المؤلفات - الخاصة بالخلاف النحوى التى تجمع آراء المذهبين، وذلك مثل: اختلاف النحويين لثعلب، والمقنع في - اختلاف البصريين والكوفيين لأبى جعفر النحاس المتوفى سنة ٣٣٧هـ والرد على ثعلب في اختلاف النحويين للرماني المتوفى سنة ٣٨٤هـ واختلاف النحويين لابن فارس المتوفى سنة ٣٩٥هـ

٣- كان من نتائج الخلاف أيضا التقاء رجال المذهبين ببغداد وعقد المناظرات بين الطرفين كما حدث في المناظرة بين الأصمعي المتوفى سنة ٢١٧ والكسائي في حضرة هارون الرشيد، وكما حدث في المناظرة بين سيويه والكسائي وكذلك بين اليزيدى والكسائي.

وهكذا لم تنقطع المناقشات والمناظرات بين نحوي البصرة والكوفة وظلت على ذلك وقتا طويلا مما جعل طائفة جديدة تظهر في بغداد أخذت وتتلمذت على علماء المذهبين - ومزجت بينهما وتخيرت منهما وترتب على ذلك ظهور مذهب جديد هو المذهب البغدادى.

٣- المذهب البغدادي:

سبق ظهور المذهب البغدادي تلاقى المذهبين البصري والكوفي في بغداد حيث وجدت طائفة من علماء المذهبين هناك ثم أخذت طائفة جديدة عن هؤلاء العلماء، ووازنت بين الآراء واختارت من المذهبين وترتب على ذلك المزج بين المذهبين أحيانا والانتخاب من المذهبين أحيانا آخر وترجيح أحد المذهبين في كثير من المسائل، والتجديد في عرض المادة العلمية حتى أصبح لهذه الطائفة طابعها المميز، الذي جعلها جديرة بالاستقلال عن سبقها وأطلق على مذهبهم "المذهب البغدادي".

ويتحدث الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ عن بدء ظهور علماء هذا المذهب بقوله^(١) من علماء الكوفة الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين".

(١) انظر الايضاح في علل النحو ص ٩٨ والمدارس النحوية ص ٢٤٦

اتجاهات البغداديين

نظرا لأن البغداديين تتلمذوا على رجال البصرة والكوفة فقد اختلفت اتجاهاتهم فمنهم من غلبت عليه النزعة الكوفية، ومنهم غلبت عليه النزعة البصرية حتى اختلط الأمر على كتاب التراجم فنسبوا بعض البغداديين إلى طبقة البصريين أو الكوفيين، ويمكن أن نجعل اتجاهات البغداديين فيما يلي:

- ١- الجيل الأول من البغداديين كانت تغلب عليه النزعة الكوفية . ومن هؤلاء ابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩هـ، وابن شقير المتوفى سنة ٣١٥هـ وابن الخياط المتوفى سنة ٣٢٠هـ .
- ٢- بعد ذلك ظهر من يخلط بين مذهب الكوفيين ومذهب البصريين مع ميله إلى مذهب البصريين وذلك كأبي على الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ وتلميذه ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ، ولذا نسبهما البعض إلى مدرسة البصريين .
- ٣- تعددت الاتجاهات بعد ذلك بين علماء بغداد فكان منهم من يؤيد البصريين كالرمانى المتوفى سنة ٣٧٤هـ، ومنهم من يؤيد الكوفيين كابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠هـ .
- ٤- ظهرت بعد ذلك طائفة أخرى وصفت نفسها بالحياد بين المذهبين ومن هؤلاء ابن الشجرى المتوفى سنة ٤٥٣هـ وأبو البركات عبد الرحمن الانبارى المتوفى سنة ٥٧٧هـ صاحب

كتاب الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين - البصريين والكوفيين، وإن كان بعض العلماء المحدثين وجه إليهما اتهاماً بالنزوع نزعة بصرية.

٤- المذهب الأندلسي:

لما توطد ملك بنى أمية بالأندلس على يد عبد الرحمن الداخل بدأت الحركة العلمية تنتشر في هذه البلاد فشجع الحكام العلماء وكافئوهم على دراستهم وتصانيفهم، من أجل ذلك ارتحل أفراد من الأندلس إلى المشرق يروون عن علمائه، ويقتبسون من معارفهم، إذ لم يكن في مقدورهم الارتحال إلى البوادي ومشافهة الأعراب فيها، كما صنع المشارقة، وتوافد كثير من علماء المشوق إلى الأندلس كابى على القالى الذى توفى بقرطبه سنة ٣٥٦هـ.

ولقد كان لتشجيع الحكام للعلماء، وارتحال علماء المغرب إلى المشرق، وارتحال علماء المشرق إلى المغرب، ازدياد الحركة العلمية ونموها ونال النحو ما هو جدير به من رعاية واهتمام، نظرا لحاجة بلاد الأندلس إليه لتقويم الألسنة، حتى تستطيع النطق بكلام الله تعالى نطقا سليما. ولقد نبغ في علم النحو من علماء الأندلس عدد كبير ومن هؤلاء: أبو بكر الزبيدي، والأعلم الشنتمري، وأبو العباس بن مضاء، وابن خروف وغير هؤلاء.

وعلى رأسهم ابن مالك: أبو عبد الله جمال الدين بن مالك الطائى الأندلسى أكبر نحوى القرن السابع الهجرى. ومن مؤلفاته الخلاصة المعروفة بالألفية، والتسهيل وشرحه وعمدة الحافظ وعدة الالفاظ وغير ذلك كثير.

نماذج من الخلاف بين البصريين والكوفيين

القول في ناصب المضارع بعد لام التعليل: ذهب الكوفيون إلى أن لام التعليل هى الناصب للفعل بنفسها من غير تقدير (أن) بعدها نحو: جئت لتكرمنى، وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أن) مقرة بعد لام التعليل، والتقدير: جئت لأن تكرمنى.

واستدل الكوفيون على مذهبهم بأن اللام قامت مقام (كى) وهى بمعناها، وكما أن (كى) تنصب الفعل بنفسها فكذلك ما قام مقامها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير (أن)، وإنما وجب تقدير (أن) دون غيرها، لأن (أن) يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يحسن أن يدخل عليه حرف الجر، وهى أم الباب، فكان تقديرها أولى من غيرها.

ورد البصريون على الكوفيين في قولهم إن اللام قامت مقام
(كى) وكى تنصب، فقال البصريون لا نسلم أن (كى) تنصب بنفسها
على الإطلاق، وإنما تنصب تارة بنفسها وتارة بتقدير (أن) لأنها
حرف جر، وحملها عليها في حالة نصب الفعل بتقدير (أن) أولى
من حملها عليها في الحالة التى تنصب الفعل بنفسها.

مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه
نحو "ضرب ضربا" وقام قياما، وذهب البصريون إلى أن الفعل
مشتق من المصدر وفرع عليه.

أما الكوفيون فاحتجوا بقولهم إن المصدر مشتق من الفعل
لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، فإذا قلت قاوم
قواما فيصح المصدر لصحة الفعل، وتقول قام قياما فيعتل لاعتلاله
واحتجوا أيضا بأن الفعل يعمل في المصدر فتقول: ضربت ضربا
فتنصب ضربا لضربت فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل،
لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

ومنهم من احتج بأن المصدر يذكر توكيدا للفعل، ورتبة
المؤكد قبل رتبة المؤكد، فدل على أن الفعل أصل - والمصدر

فرع.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل.

واحتج البصريون أيضا بأن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغنى بنفسه يكون أصلا لما يفتقر إلى غيره.

واحتجوا أيضا بأن المصدر يدل على الحدث والفعل يدل على الحدث والزمن. وكما أن الواحد أصل للثنتين فكذلك المصدر أصل للفعل.

واحتجوا كذلك بأن المصدر هو الموضع الذي يصدر عنه فلما سمي مصدرا دل على أن الفعل قد صدر عنه.

بسم الله الرحمن الرحيم

لغة العرب لها فنون عديدة ، وهى تسع حياة الناس فى مخاطبتهم ،
وكلام البشر يدور حول معان لا غنى لهم عنها مثل التعجب مما يدور
حولهم من مواقف تستحق العجب ، أو تفصيل بعض الأشياء على بعض
لأمر توجب ذلك التفضيل .

أو مدح ، أو ذم أو وصف ، أو إغراء ، أو تحذير ، أو
تخصيص ، وغير ذلك مما تطلبه حياة الناس .

ولذلك كان هذا المقرر لشرح هذه الأبواب بشواهدا وشروطها
وما يشذ عنها ، موضعا بالأساليب اليسيرة .

((التعجب))

هو انفعال في النفس عند شعورها بما يخفي سببه، أما الأمور الظاهرة الأسباب فلا يتعجب من شيء منها. ولذا يقال إذا ظهر السبب بطل العجب، ولا يطلق علي الله تعالى مُتَعَجِّب؛ لأنه لا يخفي عليه شيء، وما ورد في الشرع فهو مصروف إلي المخاطبين نحو قوله تعالى: "فما أصبرهم علي النار" ^(١) أي يجب أن يتعجب من ذلك.

والتعجب له عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب فمن الكتاب قوله تعالى: "كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم". ومن السنة قوله - عليه السلام - لأبي هريرة - رضي الله عنه (سبحان الله إن المؤمن لا ينجس) ^(٢).

ومن كلام العرب قولهم: لله دره فارسا. وهذه الأساليب لا تخضع للقياس فهي من استعمال الشيء في غير موضعه.

^(١) أي أن حالهم في ذلك اليوم ينبغي لك أيها المخاطب أن تتعجب منها.

^(٢) معنى التعجب في كلمة التسييح أن تسبح الله عند رؤية العجب من صنائعه ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه، وسبحان: منصوب علي المصدرية بفعل محذوف وجوبا.

والمبوب للتعجب في النحو صيغتان موضوعتان له إحداهما:
 ما أفعله، نحو: ما أحسن زيدا. ونحو " قتل الإنسان ما أكفره".
 والكلام فيها من شينين. في (ما)، وفي (أفعل). فأما (ما) التعجيبة
 فأجمعوا علي أسميتها؛ لأن في (أحسن) ضميرا يعود عليها اتفاقا،
 والضمير لا يعود إلا علي الأسماء، وأجمعوا أيضا علي أنها مبتدأ
 يجب تقديمه لجريانه مجري المثل فلا يغير. ثم بعد الاتفاق علي
 أنها أسم مبتدأ اختلفوا في معناها. قال سيبويه وجمهور البصريين
 هي نكرة تامة^(١) بمعنى شيء، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب،
 وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد علي (ما)، وزيدا:
 مفعول. والجملة الفعلية خبر عن ما، والتقدير في ما أحسن زيدا:
 شيء عظيم أحسن زيدا، أي جعله حسنا.

وذهب الأخفش إلي أن (ما) موصولة، والجملة التي بعدها
 صلتها فلا موضع لها في الإعراب، والخبر محذوف. والتقدير:
 الذي أحسن زيدا شيء عظيم. وذهب الكوفيون إلي أن (ما)
 استفهامية والجملة بعدها خبر عنها. والتقدير: أي شيء أحسن زيدا؛
 والأصح ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه أن (ما) نكرة تامة والجملة

(١) أي غير موصوفة بالجملة بعدها؛ لأن التعجب إنما يكون فيما يجهل سببه
 فيناسبه التكثير، والمسوغ للابتداء هنا قصد الإبهام.

الفعلية بعدها خبر عنها؛ لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي فاستحقت الجملة التعجبية أن تفتح بنكوة ليحصل بذلك إيهام يليه إفهام، والإفهام حاصل بإيقاع صيغة (أفعل) على المتعجب منه.

وأما صيغة (أفعل) بفتح العين كأحسن ففيها خلاف. فقال البصريون والكسائي من الكوفيين إنها فعل ماضٍ^(١) للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو: ما أفقرني إلي رحمة الله. وما أحسنني إن اتقيت الله، ونون الوقاية خاصة بالأفعال، وقال بقية الكوفيين غير الكسائي أن صيغة (أفعل) في التعجب اسم^(٢) لقول العرب: ما أحسنه وما أميلحه بالتصغير، والتصغير من خصائص الأسماء.

الصيغة الثانية من صيغتي التعجب (أفعل به) بكسر العين نحو: أحسن زيد، وأجمعوا على فعلية (أفعل) لأنه على صيغة لا تكون إلا للفعل ثم اختلفوا في حقيقته فقال البصريون لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعل ماضٍ صيغته على صيغة أفعل بفتح العين وهمزته للصيرورة بمعنى صار ذا كذا، فأصل أحسن زيد أحسن زيد، أي صار ذا حسن نحو أبقلت الأرض أي

(١) والفتحة في آخره بناء. وأيضاً لأنه كان فعلاً قبل النقل إلى التعجب.

(٢) والفتحة في آخره أعراب.

صارت ذات بقل ثم غيرت الصيغة الماضية إلى الأمرية فصار
أَحْسِنُ زَيْدٌ برفع زيد فقع إسناد لفظ الأمر إلي الأسم الظاهر؛ لأن
صيغة فعل الأمر لا ترفع الأسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل
لبصير علي صورة المفعول به المجرور^(١) بالباء كما مرر بزيد.
وقال الفراء والزجاج والزمخشري إن أَفْعِلْ بكسر العين في التعجب
لفظه ومعناه الأمر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع علي الفاعلية ،
والباء للتعدي داخلة علي المفعول به لا زائدة. ومن مجيء أفعل به
في القرآن الكريم "أسمع بهم وأبصر"^(٢).

ومذهب البصريين أرجح إلا أنه أخذ عليه استعمال الأمر
بمعني الماضي، وكذلك زيادة الباء في الفاعل.

وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فَعَلْ بضم العين،
نحو قوله تعالى: "كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ".

تنبيه: لا يتعجب إلا من معرفة، أو نكرة مختصة، نحو: ما
أحسن زيدا وما أسعد رجلا اتقي الله؛ لأن المتعجب منه
مخبر عنه في المعني فلا يقال ما أسعد رجلا من الناس،

^(١) ويكون إعراب أَحْسِنُ زَيْدٌ كالآتي: أَحْسِنُ فعل ماض جاء علي صورة الأمر مبني
علي السكون، والباء حرف جر زائد، وزيد مجرور بالباء في محل رفع فاعل.

^(٢) سورة مريم (٣٨).

لعدم الفائدة.

حكم التعجب منه:

حكمه النصب على المفعولية. قال ابن مالك:

وتلو أفعل انصبه كـ (ما) * أو في خليلينا وأصدق بهما

لأن الهمزة في أفعل للتعدية، والفعل قبل التعجب كان ثلاثيا لازما ثم جيء به للتعجب على وزن أفعل فنصب المفعول به.

جواز حذف المتعجب منه:

يجوز حذف المتعجب منه إذا كان ضميرا ودل عليه دليل، كقول علي بن أبي طالب - رضي الله عنه^(١):

جزى الله عنا والجزاء بفضلته * ربعة خيرا ما أعف وأكرما
أي ما أعفها وما أكرمها.

ويحذف المتعجب منه في (أفعل به) إن كان (أفعل) معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف، ومنه قوله تعالى: أسمع بهم وأبصر، أي أبصر بهم، فحذف بهم لدلالة ما قبله عليه، ومثل ذلك قوله: أحسن بزيد وأجمل.

^(١) والجزاء بفضلته معترض بين الفاعل والمفعول، والبيت من بحر الطويل.

والشاهد في (أعف وأكرما) فهما للتعجب.

فإن لم يدل دليل علي المتعجب منه لم يجر حذفه. فأما قول الشاعر^(١):

فذلك إن يلق المنية يلقها * حميدا وإن يستغن يوما فأجدر
فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا علي مثله، أي فأجدر به،
وذلك شاذ لا يقاس عليه؛ وكذلك هو شاذ لأنه بني من قولهم: هو
جدير بكذا أي حقيق به، وهو اسم، وشرط التعجب أن بينسي من
الفعل، وفي حذف المتعجب منه يقول ابن مالك:
وحذف ما منه تعجبت استبح * إن كان عند الحذف معناه يضح

تنبيه:

١- (ما أفعله) صيغة جامدة، وهي نظير (عسي) وليس في
الجمود وفي ملازمة المضي، وأفعل به جامد أيضا ملازم
لصيغة الأمر، وعلّة جمودهما تضمنها معني حرف التعجب
الذي كان يستحق أن يوضع، ولم يوضع، ولعدم تصرف هذين
الفعلين الدالين علي التعجب لا يجوز التصرف فيهما وامتنع
أن يتقدم عليهما معمولهما فلا يقال ما زيدا أحسن، ولا بزيدا
أحسن. وفي ذلك يقول ابن مالك:

^(١) عروة بن الورد. وحميدا حال من الضمير المنصوب في قوله (يألقها) وهو
بمعني محموده والفاء جواب الشرط.

- وفي كلا الفعلين قدما لزما * منع تصرف بحكم حتما
وفعل هذا الباب لن يقدم * معموله ووصله به الزما

٢- امتنع كذلك أن يفصل بينهما وبين معمولهما بغير ظرف
ومجرور فلا يقال: ما أحسن يا عبد الله زيدا. أما الفصل
بالظروف والمجرور فجائز. نقول: ما أحسن بالرجل أن
يصدق، وما أقبح به أن يكذب؛ لأن الظروف والمجرورات
كثر دورانها في كلام العرب، فتوسعوا فيهما أكثر من
غيرهما، وأجازوا دخولهما أماكن لا يدخلها غيرهما.
ومن ذلك قول الشاعر^(١):

خليلي ما أحرى بذئ اللب أن يُرى * صبورا ولكن لا سبيل إلي الصبر

ومن ذلك قول الشاعر :

أقيم بدار الحزم مادام حزمها * وأحر إذا حالت بأن أتحولا^(٢)

ففصل بإذا الظرفية بين (أحر) ومعمولة وهو (أن وصلتـها)

(١) يا خليلي، والشاهد في أنه فصل بين (ما أحرى) ومعمولة وهو (أن يرى) بالجار
والمجرور، أي بأن يرى . وصبورا : مفعول ثان، وخبر (لا) للنافية للجنس
محذوف. أي لا سبيل إلي الصبر موجود.

(٢) أي أقيم بدار الحزم مادام في الإقامة بها عز وشرف، وأخلق بي أن أتحوّل عنها
إذا صارت دار ذل وهوان.

ومثله قول الشاعر:

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته * ومد من القرع للأبواب أن يلجا^(١)
ففصل بالجار والمجرور (بذى الصبر) بين (أخلق) ومعمولة (أن
يحظى) وحذفت الباء من (أن يحظى) قياسا مطردا، لأن حذف الباء
من صيغة (أفعل به) تجوز مع أن وأن.

تنبيه تزداد (كان) كثيرا بين (ما) وفعل التعجب، نحو: ما كان
أحسن زيدا، ومنه قول الشاعر^(٢).

ما كان أسعد من أجابك أخذا * بهذاك مجتئبا هوي وعنادا

فزيدت (كان) بين (ما) وفعل التعجب، والأصل: ما أسعد،
وفائدة زيادة (كان) الدلالة على الزمن الماضي، و(كان) الزائدة لا
فاعل لها، ولا خبر، فليست تامة ولا ناقصة، وإعراب الجملة علي
ما كان عليه قبل زيادتها. وكذلك تزداد (كان) بين كل متلازمين.

(١) أي أخلق بأن يحظى الصابر بحاجته.

(٢) عبد الله بن رواحة الأنصاري يخاطب النبي عليه السلام.

حذف الباء في أفعل به:

الباء ركن في هذه الصيغة، وحذفها يؤدي إلي فوات معني التعجب، ويجوز حذفها مع المصدر المؤول نحو قول الشاعر:

وقال نبي المسلمين تقدموا * وأحبيب إلينا أن تكون المقدما

وأحبيب بوزن أفعل فعل أمر أصله ماض، والمصدر المؤول (أن تكون) في موضع الفاعل، أي: أحبيب إلينا بكونك المقدما.

ونحو قول علي رضي الله عنه: أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا^(١).

((شروط صوغ فعلي التعجب))

يبني هذا الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط:

أحدها: أن يكون فعلا، فلا يبنيان من الاسم نحو الجلف وهو الرجل الجافي الغليظ، فلا يقال: ما أجلفه أي ما أجفاه وأغلظه، ولا يقال في الحمار ما أحمره، ولا يقال ما أجدره بكذا من قولهم هو جدِير بكذا أي ما أحقه بكذا ولا فعل له.

(١) مجدلا أي علي الجدالة وهي الأرض، وأبا اليقظان هو عمار بن ياسر حين رآه علي مقتولا، وأبا اليقظان منادي حنف منه حرف النداء.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثياً، فلا يبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد فيه، ولا ثلاثي مزيد بحرف أو حرفين أو ثلاثة نحو دحرج وتدحرج وضارب وأنطلق واستخرج، لأن بناء التعجب من هذه الأفعال غير الثلاثية يفوت الدلالة علي المعني المتعجب منه، وما أصوله أربعة يؤدي إلي حذف بعض الأصول منه، والحروف الزائدة دالة علي معني مقصود فالتعجب منها يؤدي إلي حذف الزيادة الدالة علي معني مقصود. فماذا تعجبت من ضارب فانت الدلالة علي معني المشاركة وأدي إلي الالتباس فلا يعرف التعجب من ضرب أم ضارب، وعلي ذلك شد قولهم ما أتقاه من اتقي

ولذا منع النحاة صوغ فعلي التعجب من مزيد الثلاثي ومن الرباعي المجرد ومزيده إلا صيغة واحدة من صيغ الثلاثي المزيد بحرف واحد وهو الهمزة في نحو: أكرم وأظلم وأقفر فقد اختلف فيها النحاة علي مذاهب:

المذهب الأول: الجواز مطلقا سواء كانت الهمزة فيه للتعديّة أم لا، وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه.
نحو: أذهب وأكرم فالهمزة فيهما للتعديّة، وغير التعديّة نحو: أظلم وأقفر وأقسط. فنقول: ما أكرم

زيذا وما أظلم هذا الليل وما أقفر هذا المكان.

المذهب الثاني: المنع مطلقا.

المذهب الثالث: يقوم علي التفصيل فقد أجاز بناء التعجب مر
أفعل إذا كانت الهمزة لغير النقل، أي نقل الفعل
من اللزوم إلي التعدي نحو ما أظلم^(١) لليل وما
أقفر هذا المكان، ويمتنع أن كانت للنقل نحو ما
أذهب نوره. وما أعطي محمدا للفقراء.

الشرط الثالث: أن يكون الفعل متصرفا، فلا بينيان من نعم
وبئس، ويذر ويدع^(٢)، فلا يقال: ما أنعمه وأنعم
به لأن الجامد يلزم صورة واحدة.

الشرط الرابع: أن يكون معناه قابلا للتفاضل في الصفات
الإضافية التي تختلف بها أحوال الناس سواء
كانت بالنسبة إلي شخص واحد كالعلم والجهل، أو
شخصين كالحسن والقبح فتقول: ما أعلمه وما
أجهله وما أحسنه وما أقبحه، بخلاف ما لا يقبل
التفاضل ويشترك فيه الجميع فلا بينيان من نحو

(١) فالهمزة في أظلم للدخول في الوقت وفي أقفر للدخول في المكان القفر.

(٢) لأن يذر ويدع مضارعان لا ماضي لهما، واستغني عن ماضيهما بترك.

فني ومات لأنه لا فضل لأحد فيه علي الآخر
حتى يتعجب منه.

الشرط الخامس: ألا يكون الفعل مبنيًا للمجهول، فلا بينيان من نحو
ضرب زيد بضم أوله وكسر ما قبل آخره فلا
يقال: ما أضرب زيدا وأنت تريد التعجب من
الضرب الذي وقع علي زيد، وشذ قولهم: ما
أخسر هذا الكلام هذا الكلام من وجهين: الزيادة
علي الثلاثة والبناء للمجهول لأنه من اختصر.

واستثني بعض النحاة ما كان ملازماً لصيغة المبني للمجهول
نحو: عني بحاجتك، وزهي علينا بمعنى تكبر فيجيز التعجب منه
لعدم اللبس. فنقول ما أعناه بحاجتك ، وما أزهاه علينا.

الشرط السادس: أن يكون الفعل تاماً فلا بينيان من نحو كان
وظل ويات وصار وكاد؛ لأنهن نواقص، فلا
يقال ما أكون زيدا قائماً بنصب الخبر؛ لأنه لزوم
نصب أفعال لشئئين ولا يجوز حذف قائماً
لامتناع حذف خبر كان.

الشرط السابع:

أن يكون الفعل مثبتاً فلا يبينان من فعل منفي سواء كان ملازماً للنفي نحو ما عاج بالدواء، أي ما انتفع به ومضارعه يعرج ملازم للنفي أيضاً. أما عاج يعرج بمعنى مال يميل فيستعمل في النفي والإثبات، أم غير ملازم للنفي كما قلنا زيد فلا يقال ما أقومه وما أعوجه لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.

الشرط الثامن:

ألا يكون اسم فاعله علي وزن أفعل فعلاء فلا يبنى التعجب من نحو عرج فهو أعرج من العيوب وخضر الزرع فهو أخضر من الألوان، لأن حق صيغة التعجب أن تبني من الثلاثي المحض وأكثر أفعال الألوان تجيء علي أفعال بالزيادة نحو أخضر، ولأن الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الصفات الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص وهذا لا يتعجب منه.

((بناء التعجب مما فقد شرطاً من الشروط))

يتوصل إلى التعجب من الزائد على الثلاثة ومما وصفه على
أفعل فعلاء بصيغة ما أشد ونحوه، كما أقوى وما أضعف وما أكثر
وما أقل وما أعظم وما أكبر وما أصغر وما أحسن وما أقيح وما
أشبه ذلك، ويؤتى بمصدر الفعل المراد التعجب منه منصوباً بعد
(ما أفعل) ومجروراً بالباء بعد صيغة (أفعل به).

ف نقول في التعجب مثلاً من دحرج وانطلق وخضر الزرع ما
أعظم دحرجته أو انطلاقه وخضرته. ونقول في الصيغة الثانية:
أعظم بدحرجته وانطلاقه وخضرته.

وكذلك الفعل المنفي والمبنى للمجهول يتعجب فيهما بأشد
ونحوه إلا أن مصدرهما يكون مؤولاً. فإذا تعجبت من الفعل: لا
يقوم نقول: ما أكثر أن لا يقوم، والتعجب من الفعل: ما ضرب
بالنفي، نقول: ما أعظم ما ضرب بالبناء للمجهول، وأعظم بأن لا
تقوم وأعظم بما ضرب. فتأتى بالمصدر المؤول دون المصدر
الصريح.

وأما التعجب من الفعل الناقص فهو كما سبق نقول: ما أشد
كونه جميلاً وأشد بكونه جميلاً وأما الجامد نعم وبئس ويدع ويذر

والذي لا يتفاوت معناه نحو مات وفنى فلا يتعجب منهما، لأن الجامد لا مصدر له، ولأن الذي لا يتفاوت معناه غير قابل للزيادة والنقص في الصفة فلا يتعجب منه.

تنبيه لا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفي الشروط: فتقول: ما أشد ضرب زيد لعمره وما أجمل حسن محمد.

وما جاء عن العرب من فعلى التعجب مبنيا مما لم يستكمل الشروط فهو نادر يحفظ ولا يقاس به. قال ابن مالك:
وبالنذور احكم لغير ما ذكر * ولا تقس على الذي منه أثر
من ذلك قولهم: ما أخصره من اختصر وهو خماسي مبنى للمجهول
وقولهم: ما أهوجه^(١) وما أحمقه^(٢) وما أرعنه^(٣)، وهى من فعل فهو
أفعل وقالوا: ما أجنه وما أولعه من جن وولع بالبناء للمجهول.

(١) الأهوج: الحمق والطيش والتسرع، والهوجاء الناقة المبرعة كان بها هوجا.

(٢) الأحمق قليل العقل.

(٣) الأرعن هو الأهوج أيضا.

عمل فعلى التعجب:

قلنا إن صيغة (ما أحسن زيدا) قد استتر في أحسن ضمير هو الفاعل، وزيدا مفعول به. وعرفنا أن فعل التعجب عمل رفعا في الفاعل المستتر ونصبا في المفعول به.

ولو قلنا: أحسن بزيد: عرفنا أن الباء الزائدة لازمة والمجرور بها مرفوع محلا لأنه فاعل.

تنبيه إذا بنى التعجب من فعل ثلاثي معتل العين بالواو أو الياء نحو قام وبان. نقول: ما أقوم زيدا وأقوم به وما أبين كلامه وأبين به. بتصحيح العين وجوبا.

((أساليب المدح والذم))

المدح والذم له أساليب كثيرة، منها للصريح مثل: أمدحك وأنتى عليك، ومنها محمد عظيم، ومنها ما يحتاج إلى قرينة مثل: ما هذا بشراً، كأنك تمدحه بأنه ملك لما فيه من صفات حسنة.

وهناك أفعال صريحة في المدح والذم مثل نعم وبئس وما جرى مجراها من الألفاظ، فهي تفيد المدح والذم على سبيل المبالغة ومثل: حبذا في المدح وساء في الذم.

واعلم أن نعم وبئس لهما استعمالان: الأول أن يستعملا متصرفين كسائر الأفعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها، وهما حينئذ للإخبار بالنعمة والبؤس، تقول: نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم، وبئس ييأس فهو بائس.

الثاني: أن يستعملا لإنشاء المدح والذم وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان، لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبهها الحرف. ولهذا جمدا لأنهما يدلان على معنى المدح والذم. والأصل في المعانى الحروف.

قال ابن مالك:

فعلان غير متصرفين * نعم وبئس رافعان اسمين

حكم نعم وبئس من جهة الفعلية:

مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين أن نعم وبئس فعلان، بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب. وفي الحديث^(١): "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل" وتقول: بئست المرأة حمالة الحطب. وعند باقي الكوفيين أن نعم وبئس اسمان، بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد، وقول الآخر وقد سار على حمار بطيء السير: نعم السير على بئس العير، ورد البصريون بأن الأصل: ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، والأصح في ذلك ما ذهب إليه البصريون من أن نعم وبئس فعلان جامدان، وسبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، وكذلك خروجهما عن أصل الأفعال من إفادة الحدث والزمان. وهذان الفعلان لا بد لهما من مرفوع وهو الفاعل، وهو على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون مقترنا بالألف واللام نحو: نعم الرجل محمد، ونعم العبد، وبئس الشراب، ومنه: نعم المولى ونعم النصير.

(١) الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي والإمام أحمد في المسند

واختلف النحاة في هذه اللام فذهب الأكثرون إلى أن (أل) في فاعل نعم وبئس جنسية حقيقة كأنك مدحت الجنس كله من أجل زيد إذا قلت نعم للرجل زيد، وزيد مندرج تحت الجنس؛ لأنه فرد من أفرادهم، ثم خصصت زيدا بالذكر فتكون قد مدحته مرتين. وقيل هي للجنس مجازاً فكأنك جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد. وذهب بعض النحاة إلى أن (أل) في فاعل نعم وبئس عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهني، أي حقيقة معينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن فرد مبهم، كأن تقول: نعم الفتى، وأنت تقصد فتى مخصوصا معهودا معروفا للسامع. وقد تكون (أل) للعهد الذكري، كأن تقول: الفتى المؤدب نعم الفتى. فالفتى في نعم الفتى هو الفتى المذكور أولاً فهو عهد ذكري. وهذا مثل قوله تعالى: كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول والرسول هو المذكور أولاً في قوله: رسولا.

الثاني: من أنواع فاعل نعم وبئس: أن يكون مضافاً لما فيه أل نحو قوله تعالى: "والنعيم دار المتقين، والبئس مثوى المتكبرين".

الثالث: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ما فيه (أل) نحو قولك

نعم فاهم درس النحو محمد. ونحو قول أبي طالب:
فنعم ابن أخت اللقوم غير مكذب * زهير حساما مفردا من حمائل^(١)

الرابع: أن يكون فاعل نعم وبئس ضميرا مستترا وجوبا مفردا
مذكرا، مفسرا بتمييز بعده نكرة يفسر ما في الضمير من
إيهام نحو: نعم طالبا المجتهد، ففي نعم ضمير مستتر هو
الفاعل، وطالب نكرة منصوبة على التمييز، مفسرة
للضمير المستتر في نعم، ونحو قوله تعالى: "بئس
لنظامين بدلا" ففي بئس ضمير مستتر مرفوع على
الفاعلية، وبدلا تمييز مفسر له، والتقدير: بئس هو، أي
البدل، وإذا قلت: زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد،
بل على رجلا، لأن هذا من المواضع التي يعود فيها
الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

ونحو قول الشاعر:

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة * إلا وكان لمرتاع بها وزرا^(٢)

(١) ابن: فاعل، مضاف إلى أخت، وأخت مضافة إلى اللقوم، وزهير مخصص
بالمدمح مرفوع. حساما: حال.

(٢) يمدح الشاعر هرم بن سنان، وفي نعم ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية،
وامرأة تمييز مفسر له، وهرم مخصص بالمدمح ولم تعر مضارع (عرا)
بمعنى عرض، والوزر: الملجأ.

أحكام التمييز المفسر للضمير:

يشترط في التمييز المفسر للضمير أن يطابق المخصوص بالمدح أو النعم تنكيراً وتأنياً وإفراداً وتنثيةً وجمعاً. نقول: نعم رجلاً خالد ونعم امرأة فاطمة، ونعم رجلين محمد وعلى، ونعم فتيات العفيفات. كما يشترط في التمييز أن يكون مذكوراً، فلا يصح حذفه، لئلا يبقى الإبهام.

ويشترط في التمييز كذلك أن يكون مؤخراً عن الضمير، فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس. فلا نقول: رجلاً نعم زيد، ويشترط كذلك أن يتقدم التمييز على المخصوص، فلا يجوز تأخيره عنه، فإذا قلت: نعم زيد رجلاً فهو نادر. ويشترط لزوم ذكر التمييز، لأن الضمير المستتر في نعم وبئس يعود عليه. ويشترط أيضاً أن يكون التمييز نكرة عامة أى لها أفراد في الوجود فلو قلت: نعم شمساً هذه الشمس لم يجز؛ لأن الشمس مفرد في الوجود. أما إذا قلت: نعم شمساً شمس الخرية فقول يجوز؛ لأن الصفات متعددة.

أحكام الضمير المستتر في نعم رجلاً زيد:

له أحكام تخالف بقية الضمائر وهي:

الأول: أنه لا يبرز في التنثية والجمع استغناءً بتنثية التمييز ^{بشأنه} وجمعة.

الثاني: أنه لا يتبع، وأما نحو: نعم هم قوما أنتم فشاذ والشاهد في (هم) فإنه تأكيد للضمير المستتر، وأنتم مخصوص بالمدح.

الثالث: يعود على متأخر لفظاً ورتبة.

الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر:

قلنا إن فاعل نعم ويثس إذا كان ضميراً مستتراً فسر بنكرة بعدة منصوبة على التمييز، فهل يجوز أن يأتي التمييز مع الفاعل الظاهر. أجاز ذلك بعض النحاة لوروده نظماً ونثراً. قال الشاعر:

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * رد التحية نطقاً أو بإيماء

فجمع بين التمييز وهو (فتاة) والفاعل (الظاهر) (الفتاة) و(هند) مخصوص بالمدح مبتدأ.

ومنع سيبويه الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، فلا يجوز عنده نعم الرجل رجلاً زيد، وحجته أن التمييز لرفع الإبهام، ولا إبهام مع ظهور الفاعل، وتأول سيبويه البيت السابق بأن (فتاة) حال مؤكدة.

قال ابن مالك:

وجمع تمييز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم قد اشتهر

وقوع (ما) بعد نعم وبئس

تقع (ما) بعد نعم وبئس نحو قوله تعالى: **إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنَعِمَ هِيَ**، وقوله: **بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ**، ونحو قولك: **نعم ما يقول الفاضل**.

وما مميز وقيل فاعل * في نحو نعم ما يقول الفاضل

واختلف في (ما) هذه، فإن وقع بعدها فعل نحو قوله تعالى: **"نَعِمَا يَعْظُكُم بِهِ" فهي في موضع نصب تمييز، وفاعل نعم ضمير مستتر. والتقدير: نعم شيئاً يعظكم به هذا الوعظ. و(ما) حينئذ نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف في الآيتين، وقيل (ما) فاعل، فهي معرفة بمعنى الذي، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف. والتقدير: نعم الذي يعظكم به هذه الموعظة، أما إن وجد المخصوص نحو: نعم ما يقول الفاضل قول الصدوق اختلف الإعراب.**

وإن وقع بعد (ما) اسم نحو: **إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنَعِمَ هِيَ**، جاز ذلك أن تجعل (ما) معرفة تامة فاعلاً لها أي نعم الشيء هي، أو نكرة تامة تمييزاً لفاعلها المستتر والاسم المفرد بعدها هو المخصوص.

موضع المخصوص بالمدح والذم

المخصوص هو المقصود بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم وبئس للظاهر أو بعد التمييز. فيقال: نعم الرجل زيد أو نعم رجلاً زيد وبئس الرجل أو رجلاً أبو لهب. ويعرب المخصوص حينئذ مبتدأ مؤخرًا، والجملة قبله خبر. هذا هو الغالب.

وقيل يعرب المخصوص خبراً لمبتدأ واجب الحذف، أي نعم الرجل الممدوح محمد.

واكتفى ابن مالك في الألفية بهذين القولين فقال:
ويذكر المخصوص بعد مبتدأ * أو خبر اسم ليس يبدو أبدأ

ومن غير الغالب أن يتقدم المخصوص على نعم وبئس فيبتعین كونه مبتدأ، والجملة بعده خبر نحو: محمد نعم الرجل.

حذف المخصوص:

يجوز حذفه إن تقدم في الكلام ما يشعر بذلك، نحو قوله تعالى: إنا وجنناه صابراً نعم العبد، أي أيوب، فحذف المخصوص لتقدم ذكر أيوب في قوله تعالى: "وانكر عبنا أيوب".

أساليب أخرى للمدح والذم

كل فعل ثلاثي متصرف تام على وزن فَعَلَ بضم العين يجوز استعماله كنعم وبئس في إفادة المدح والذم. نقول في المدح: فَهُم الرجل زيد، وَفَهُم رجلاً زيد، وفي الذم خَبُثَ الرجل أبو لهب.

وصيغة (فَعُلُ) وضعت للغرائز الطبيعية، والسجایا الفطرية الملازمة لصاحبها، فإذا قلت: فَهُم الطالب على. فقد حولت فَهُم إلى فعل فصار لازماً، ثم ضمننت معنى المدح والتعجب من شدة فهمه فصار جامداً. ومن ذلك: "نعم الثواب وحُسنَت مرتفعاً".

ومن ذلك: ساء، فإنه في الأصل سَوًّا بالفتح من السوء ضد السرور من ساءه الأمر يسوءه إذا أحزنه فهو متعَد، ثم حول إلى فَعُلُ بضم العين فصار لازماً ثم ضمننت معنى بئس فيجرى عليه أحكامها.

نقول: ساء الرجل أبو لهب، وساء رجلاً أبو لهب. وفي التنزيل: "وساعت مرتفعاً" ففي ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على النار، ومرتفعاً تمييز. وقوله تعالى: "ساء مثيلاً

القوم الذين كذبوا"، وقوله تعالى: "ساء ما يحكمون"^(١).

وفي ذلك يقول ابن مالك:

واجعل كبئس ساء واجعل فعلاً * من ذى ثلاثة كنعم مسجلاً

حبذا ولا حبذا

تستعمل حبذا في المدح كنعم، وتزيد حبذا على نعم بأنها
تشعر بأن الممدوح قريب ومحبوب من النفس، وحب فعل يقصد به
المحبة والمدح، وفاعله (ذا). ومن ذلك قول جرير:

يا حبذا جبل الريان من جبل * وحبذا ساكن الريان من كانا

والى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

ومثل نعم حبذا الفاعل ذا * وإن ترد نما فقل لا حبذا

وإعراب (حبذا زيد): حب فعل، وذا فاعل، وزيد مبتدأ
وخبره (حبذا) مقدم. ويقال في الذم: لا حبذا زيد. ومخصوص حبذا
ولا حبذا يأتي تابعا لذا، لا يتقدم فلا يقال: زيد حبذا، كما يقال: زيد

^(١) يجرى عليها الخلاف المتقدم في (ما) فإن جعلنا (ما) فاعلاً فهي معرفة بمعنى
الذى. أى ساء الذى يحكمونه وإن جعلناها تمييزاً فهي نكرة موصوفة، أى ساء
شيئاً يحكمونه، وعلى الرائيين فالمخصوص بالذم محذوف.

نعم الرجل؛ لأن الكلام جرى مجرى المثل، ويجب أن يكون (ذا) بلفظ الإفراد والتذكير أياً كان المخصوص مذكراً أو مؤنثاً، مفرداً أو مثلى أو مجموعاً، يقال: حبذا زيد، وحبذا للزيدان، وحبذا الهندان، وحبذا الزيدون والهندات، قال ابن مالك:

وأول ذا المخصوص أياً كان لا * تعدل بذا فهو يضاهي المثلاً

، ويجوز أن يكون (حبذا) من كلمتين مركب، والمرفوع بعده فاعل. وقيل (حبذا) مبتدأ، والمرفوع بعده خبر.

((أفعل التفضيل))

ويقال له اسم التفضيل: وهو الوصف المبني على صيغة أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل، ويقال هو اسم مصوغ على أفعل للدلالة على أن اثنين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة.

فإذا قلت: محمد أفضل الناس. فإن محمدا والناس اشتركا في صفة الفضل. وزاد محمد على الناس في تلك الصفة. فالمراد بالتفضيل: الزيادة في الصفة مطلقا في كمال أو نقص أو حسن أو قبح. وكلمتا خير وشر، من باب التفضيل وأصلهما أخير وأشر فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال فيهما بدليل ثبوتها في قول الشاعر^(١) رويه:

بلال خير الناس وابن الأخير

وقراءة بعضهم: من الكذاب الأشد بفتح الشين وتشديد الزاء. وأفعل التفضيل اسم لدخول علامات الأسماء عليه، وهو ممنوع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل.

(١) شطر بيت من الرجز، وبلال منع من الصرف للضرورة

شروط صوغ اسم التفضيل:

يصاغ التفضيل مما صيغ منه فعلا التعجب. وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبنى للفاعل ليس الوصف منه على أفعال فعلاء. فيقال هو أعلم وأفضل كما يقال في التعجب ما أعلمه وما أفضله وأعلم به وأفضل به.

والى ذلك أشار الناظم بقوله:

صغ من مصوغ منه للتعجب * أفعال للتفضيل وأب اللذ أبي
أى وأب هنا في التفضيل الذى أبى هناك في التعجب، لكونه لم
يستوف الشروط المذكورة.

وشذ بناء التفضيل من وصف لا فعل له نحو قولهم^(١): ألص
من شظاظ، وشذ بناؤه مما زاد على ثلاثة، كهذا الكلام أخصر من
غيره بنوه من اختصر وفيه شذوذان: كونه مبنيًا للمجهول، وكونه
زائداً على الثلاثة كما تقدم في التعجب. وسمع هو أعنى بحاجتك
بنوه من عنى المبني للمجهول.

(١) أخذ من قولهم: هو لص بكسر اللام أى سارق. وشظاظ بكسر الشين اسم لص
معروف من بنى ضبة.

بناء التفضيل من وزن أفعل نحو أكرم:

فيه المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب ففعل يجوز مطلقا
وقيل: بمتنع مطلقا وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل.

صوغ التفضيل من فاقد الشرط:

وما توصل به إلى التعجب مما لا يتعجب منه يتوصل به
إلى التفضيل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وما به إلى تعجب وصل * لمانع به إلى التفضيل صل

أي يؤتى بأشد ونحوه فيقال: زيد أشد استخراجا من عمرو
وأقوى بياضا وأكثر حمرة، ويؤتى بعده بمصدر ذلك الفعل منصوبا
على التمييز.

حالات اسم التفضيل:

له ثلاث حالات:

- الحالة الأولى: أن يكون مجردا^(١) من أل والإضافة فيجب له
حكمنا:

أحدهما: أن يكون مفردا مذكرا دائما نحو: زيد أفضل من
عمرو وهند أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو. والزيدون

(١) ويسمى النكرة.

أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو، ونحو قوله تعالى: ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا فأفرد (أحب) مع الاثنين. فوزن أفعل ملازم لصورة واحدة مع المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث.

الحكم الثاني: أن يؤتى بعده بمن جاره للمفضول نحو قوله تعالى: "أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أى منك". وقد تحذف (من) مع مجرورها للعلم بها نحو: والآخرة خير وأبقى. أى من الحياة الدنيا. وقد جاء الإثبات والحذف في قوله تعالى: "أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا". وإلى ذلك أشار الناظم:

وأفعل التفضيل صله أبدا * تقديرا أو لفظا بمن إن جرذا

وأكثر حذف (من) مع للمفضول إذا كان (أفعل) خبرا كالأية ويقل إذا كان حالا كقول الشاعر: دنوت وقد خلناك كالبدر أجمل^(١) ويجب تقديم من ومجرورها على أفعل التفضيل إن كان المجرور بمن استفهاما؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام نحو: أنت ممن أفضل، والأصل: أنت أفضل من من، فقدم ممن على عامله وهو أفضل وإلى ذلك أشار الناظم:

(١) أى: دنوت أجمل من البدر، ويقال أيضا إن كان صفة نحو: رأيت رجلا أحسن؛ أى أحسن منك.

وإن تكن بتلو من مستقهما * فلهما كن أبدا مقدما

معنى (من) في زيد أفضل من عمرو:

قال سيبويه لابتداء الغاية مع كونها للتبعض، أى أفضل على بعض منه، وقال ابن مالك: بمعنى المجاوزة، أى جاوز المفضل المفضل عليه وهذا هو معنى التفضيل عند النحاة.

- الحالة الثانية: أن يكون أفعل مقرونا بأل فيجب له حكمان:

أحدهما: أن يكون مطابقا لموصوفه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع. نحو عمرو الأفضل وهند الفضلى^(١) والزيدان الأفضلان والهندان الفضليتان والمحمدون الأفضلون والأفاضل والهندات الفضليات.

الحكم الثانى: ألا يؤتى بمن الجارة للمفضول. نحو قوله

تعالى: "وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين"

- الحالة الثالثة: أن يكون أفعل التفضيل مضافا فإن أضيف لذكورة

لزمه أمران: التذكير والتوحيد، ويلزم المضاف إليه أن يطابق الموصوف نحو: زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون

^(١) مؤنث أفعل (فعلى)، وجمعه: أفاعل وأفعلون نحو كبرى وأكابر وأكبرون،

وجمع فعلى: فعل وفعليات، نحو: كبر وكبريات.

أفضل رجال هند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهنديات أفضل نساء.

وأما قوله تعالى: "ولا تكونوا أول كافر به" بالإفراد ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع؛ لأن أفعل التفضيل مضاف إلى نكرة، فالجواب عنه أنه على حذف الموصوف، فالتقدير: أول فريق كافر به، وإن أضيف إلى معرفة فهو ثلاثة أقسام: قسم يقصد به زيادته على ما أضيف إليه، وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه، فإن أول أفعل التفضيل بما لا تفضيل فيه أو قصد به زيادة مطلقة وجبت المطابقة للموصوف كقولهم^(١): الناقص والأشج أعدلا بنى مروان فيحتمل (أعدلا) أن يؤول بما لا تفضيل فيه أي عادلاهم؛ لأنهما لم يشاركما أحد من بنى مروان في العدل. ويحتمل أن يراد به زيادة مطلقة، ونحو قولك: محمد - صلي الله عليه وسلم - أشرف قريش. فالمقصود زيادته في الفضل زيادة مطلقة على المضاف إليه وعلى غيره، أي أشرف الناس من بين قريش؛ لأنه أفضل من كل خلق الله وليس قريش وحدهم.

(١) الناقص هو يزيد بن الوليد عبد الملك بن مروان، لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند. والأشج هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لأن في جبينه أثر شجة من دابة ضربته

وإن قصد بأفعل التفضيل المضاف لمعرفة الزيادة على المضاف إليه وحده فيكون على أصله في إفادة المفاضلة وحكمه جواز مطابقة أفضل التفضيل للموصوف وعدم مطابقته. فالمطابقة نحو قوله تعالى: "وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها"^(١). فالأكابر مفعول أول لجعلنا وفي كل قرية مفعول ثان، ومجرميها مضاف إليه، ولو لم يطابق لقل أكبر مجرميها. وجاز ترك المطابقة نحو قوله تعالى: "ولتجدنهم أحرص الناس على حياة". فأحرص مفعول ثان لتجدن، ولو طابق لقل أحرصى بالياء، وهذا الوجه وهو ترك المطابقة هو الغالب في الاستعمال وقد اجتمع الاستعمالان في قوله عليه السلام: ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى منازل يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا، فإنه أفرد أحب وأقرب وجمع أحاسنكم. والمطابقة نحو: المحمدان أفضلا الطلاب، والمحمدون أفضلو الطلاب، وزينب فضلي النساء، والهندان فضليا النساء والهندات فضليات النساء.

(١) الأنعام ١٢٣. والمعنى: جعلنا في كل قرية حكامها أكابر مجرميها.

تنبيهات:

- ١- قد يرد أفعال التفضيل عارياً عن معنى التفضيل. نحو قوله تعالى: "ربكم أعلم بكم"، وقوله: "وهو أهون عليه". فالمراد في الآيتين: عالم بكم وهين عليه لم يقصد به التفضيل بل قصد به ثبوت الوصف؛ لأنه لا يشارك الله تعالى في علمه أحد. ونحو: الله أكبر أى كبير، أو أنه متصف بذلك دون مشاركة. ولو حمل على التفضيل لكان معناه: الله أكبر من كل كبير.
- ٢- إذا بنى أفعال التفضيل من فعل يتعدى بمن. جاز لك الجمع بينها وبين (من) الداخلة على المفضول نحو: زيد أقرب من عمرو من كل خير، وأقرب من كل خير من عمرو.
- ٣- جواز الفصل بين (من) الجارة للمفضول وبين أفعال التفضيل نحو قوله تعالى: "ونحن أقرب إليه منكم"، وقوله تعالى: "النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم"، وقوله: "قال رب السجن أحب إلى مما يدعوننى إليه". ونحو: زيد أسرع إلى الخير من على. نفضل بالجار والمجرور بين (أفعل) والمفضل عليه المجرور بمن.

عمل أفعل التفضيل:

أولاً: عمله الرفع. فإن أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة فإذا قلت: زيد أفضل ففني أفضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلى زيد.

وأجاز سيبويه فيما حكى عن العرب رفعه الاسم الظاهر والضمير المنفصل وهي لغة قليلة نحو: مررت برجل أكرم منه أبوه، أو أكرم منه أنت بجر أكرم بالفتح على أنه صفة لرجل، ويرفع الأب وأنت على الفاعلية بأكرم على معنى فاقه في الكرم أبوه أو أنت. وأكثر العرب يوجب رفع أكرم على أنه خبر مقدم وأبوه وأنت مبتدأ مؤخر، وفاعل أكرم ضمير مستتر والجملة من المبتدأ والخبر في موضع جر صفة لرجل.

وأما عمله النصب فإن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول بإجماع وينصب التمييز فقط بشرط أن يكون التمييز فاعلاً في المعنى نحو: أنت أفضل من محمد أدباً، أى فضل أدبك. ونحو قوله تعالى: أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً.

خاتمة:

((في تعدية أفعال التفضيل بحروف الجر))

إن كان أفعال التفضيل من متعد بنفسه دال على حب أو بغض عدى باللام إلى ما هو مفعول في المعنى وبإلى إلى ما هو فاعل في المعنى، نحو المؤمن أحب لله من نفسه، والمؤمن أحب إلى الله من غيره^(١).

وإن كان من متعد بنفسه دال على علم عدى بالباء نحو زيد أعرف بي وأنا أدرى به. وإن كان من متعد بنفسه غير ما تقدم عدى باللام نحو هو أطلب للثأر وأنفع للجار، وإن كان من متعد بحرف جر عدى به لا بغيره نحو هو أزهد في الدنيا وأسرع إلى الخير وأبعد عن الحرام وأحرص على الحمد وأجدر بالشرف.

(١) أي يحب الله المؤمن أكثر من محبته للكافر من حيث كونه مخلوقا له.

((التوايح))

هذا باب النعت

ويراد به الوصف والصفة، وقيل النعت خاص بما يتغير
كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو
عالم وفاضل، وعلى الثاني يقال صفات الله وأوصافه ولا يقال
نعوته.

والأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب لفظاً أو تقديرًا أو
محلًّا خمسة: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق،
والبذل وتسمى لأجل ذلك التوايح. فالتابع هو المشارك لما قبله في
إعرابه وإلى ذلك أشار الناظم:

نعت وتوكيد وعطف وبذل	يتبع في الإعراب الأسماء الأول
بوسمه أو وسم ما به اعتلق	فالنعت تابع متم ما سبق

أى أن النعت هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على
معنى فيه أو فيما يتعلق به نحو: جاء زيد العالم في النعت الحقيقي،
أو جاء زيد العالم أبوه في النعت السببي^(١). والنعت المخصص

(١) النعت السببي هو ما رفع اسماً ظاهراً متصلاً بضمير يعود على الموصوف
وسمى بالسببي نسبة إلى الضمير الذي يربطه بالمنعوت.

للنكرة نحو: جاء رجل تاجر في النعت الحقيقي وتاجر أبوه في النعت السببي. والنعت يكون للإيضاح والتخصيص كما سبق. وقد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين، أو لمجرد الذم كأعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو للتعميم نحو: إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين، أو للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي أو للإيهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة، أو للتوكيد نحو: "فلذا نفخ في الصور نفخة واحدة" فالأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو التخصيص ولكونه لغيرهما إنما هو بطريق المجاز.

موافقة النعت للمنعوت:

يجب موافقة النعت لما قبله في وجوه الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر، وفي التعريف والتذكير. نقول في التعريف جاء محمد الكريم برفعهما، ورأيت زيدا العالم بنصبهما، ومررت بعلى العالم بجرهما. وفي التذكير: جاعني رجل فاضل ورأيت رجلاً فاضلاً ومررت برجل فاضل.

قال ابن مالك:

فليعط في التعريف والتذكير ما * لما تلا كامرر بقوم كُرمًا

فإذا قلت: جاعنى رجل كريم ورجلان كريمان ورجال كرام
ففي الوصف ضمير مستتر يعود على الموصوف. وكذلك في
التعريف جاعنى الرجل الكريم والرجلان الكريمان. وهذا هو
الوصف الحقيقي أى يجرى الوصف على من هوله. أما الوصف
المجازى فهو يجرى على غير من هو له نحو: جاعنى رجل كريم
الأب، بالإضافة أو كريم أبا بالتمييز. وجاعنى رجال كرام الأب
بالإضافة، أو كرام أبا بالتمييز. فالنعت إما حقيقي وإما سببي.

ويستثنى من ذلك الوصف باسم التفضيل إذا استعمل بمنى أو
أضيف إلى نكرة كما عرفنا سابقا في باب التفضيل، فإنه يلزمه
الإفراد والتذكير نحو مررت برجل أفضل من زيد وبرجلين أفضل
من زيد وبرجال أفضل من زيد وبامرأة أفضل منه. وكذلك مورث
برجل أفضل شخص وبرجلين أفضل شخصين. وكذلك يستثنى
الوصف بما يستوى فيه المذكر والمؤنث على وزن فعول بمعنى
فاعل وفعليل بمعنى مفعول نحو رجل صبور وامرأة صبور ورجل
قتيل وامرأة قتيل.

وإن رفع الوصف الاسم الظاهر أو رفع الضمير البارز لم
يعتبر حال الموصوف في الإفراد والتذكير والتأنيث. تقول مررت

برجل^(١) جالسة أمه بتأنيث جالسة لأنها مسندة للألم وإن كان الموصوف مذكرا. وبامرأة قائم أبوها^(٢). بتذكير قائم لأنه مسند إلى الأب وإن كان الموصوف مؤنثا وتقول: مررت برجلين قائم أبواهما بإفراد قائم وإن كان الموصوف مثنى. وتقول في الجمع مررت برجال قائم أبأؤهم بإفراد قائم وإن كان الموصوف جمعا.

ما ينعت به:

الأشياء التي ينعت بها، أحدها: المشتق. قال الناظم:

وانعت بمشتق كصعب ونرب * وشبهه كذا وذى والمنسوب

والمراد بالمشتق هنا ما دل على حدث وصاحبه كضارب اسم فاعل ومضروب اسم مفعول، والصفة المشبهة نحو حسن، واسم التفضيل نحو أفضل وأقوى وأكرم. ومثل الناظم في البيت بصعب ونرب^(٣) وهى الصفة المشبهة. والمراد بشبه المشتق هو الجامد المشبه للمشتق في المعنى كاسم الإشارة غير المكانية، وذى

(١) كما تقول جلست أمه

(٢) كما تقول قائم أبوها

(٣) لنرب: الحاد من كل شيء

بمعنى صاحب، وأسماء النسب. تقول: مررت بزيد^(١) هذا، ومررت
 برجل ذى مال. ومررت برجل مصرى. وهذه الأنواع الثلاثة
 أفادت من المعنى ما يفيد المشتق؛ لأن لفظة (هذا) معناها
 الحاضر، ولفظه (ذى) معناها صاحب، ولفظه (مصرى) معناها
 منسوب إلى مصر ولذا صح النعت بها. وأما أسماء الإشارة
 المكانية نحو: مررت برجل هنا أو هناك فمتعلقة بمحذوف صفة
 لرجل لأنها ظروف وليست صفات.

مما ينعت به: الجملة:

وللنعت بها ثلاثة شروط:

شرط في المنعوت، وهو أن يكون نكرة إما لفظاً ومعنى نحو
 قوله تعالى: "وانتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله. فجملة ترجعون في
 موضع نصب نعت ليوماً، وهو نكرة لفظاً ومعنى. والرابط بين
 المنعوت والنعت الضمير المجرور بفي. أو يكون المنعوت نكرة
 معنى لا لفظاً، وهو الاسم المعرف بأل الجنسية كقول الشاعر:

ولقد أمر على اللثيم يسبنى فأعف ثم أقول لا يعنيني

فالمراد باللثيم الجنس. وجملة (يسبنى) في موضوع جر

^(١) ومنه قوله تعالى: "اليوم ننساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا" أى اليوم الحاضر
 الآن.

صفة للنائم وهو الدنيء الأصل. وصح نعته بالجملة نظرا إلى معناه
فإن المعرف بالجنسية لفظة معرفة ومعناه نكرة.

وهناك شرطان في الجملة المنعوت بها:

أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف
إما ملفوظ، كما تقدم في قوله تعالى: "واتقوا يوما ترجعون فيه إلى
الله" أو مقدر كقوله تعالى: "واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس
شيئا" أى لا تجزى فيه، والشرط الثانى: أن تكون الجملة خبرية أى
محملة للصدق والكذب فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية فلا يقال
مررت برجل اضربه ولا تهنه، فإن جاء في لسان العرب ما ظاهره
ذلك يؤول على إضمار القول؛ لأن القول كثر إضماره في الكلام
كقول الشاعر يذكر أن قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل
ثم جاعوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون
الذئب. قال^(١):

حتى إذا جن الظلام واختلط * جاعوا بمنق هل رأيت الذئب قط

مما ينعت به: المصدر، وكان حقه ألا ينعت به لجموده،

(١) المنق بفتح الميم وسكون الذا هو اللبن المخلوط بالماء فيقول بباضه والشاهد في
هل رأيت الذئب قط لأنها جملة إشغالية وظاهرها إنها صفة لقوله (منق) وليس
كذلك فيؤول بمنق مقول فيه عند رؤيته: هل رأيت الذئب قط.

ولكنهم وصفوا به قصدا للمبالغة^(١). والنعت بالمصدر له شروط:

أحدها ألا يؤنث ولا يثني ولا يجمع. الثاني: أن يكون مصدرا

ثلاثيا. الثالث: ألا يكون مصدرا ميميا. قال ابن مالك:

ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الأفراد والتذكيرا

تقول: هذا رجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان ذوا عدل وهكذا؛ لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثني ولا يجمع ولا يؤنث. ووقوع المصدر نعتا وإن كان كثيرا فإنه لا يطرد بل يقتصر فيه علي ما سمع، وقلنا ألا يكون مصدرا ميميا في أوله ميم زائدة كمزاد ومسير فإنه لا ينعت به.

تعدد النعوت:

إن كان المنعوت غير واحد مثل المثنى والجمع من غير تفريق واتحد معني النعت ولفظه طابق النعت المنعوت نحو: حضرو رجلمان فاضلان أو رجال فضلاء، وإن اختلف معني النعت ولفظه كالعادل والكريم وجب التفريق فيه بالعطف بالواو. كقول مررت برجلين كريم وبخيل، قال ابن مالك في الألفية:

(١) نحو هذا رجل عدل، أي تجعل الموصوف كأنه العدل نفسه وكأنه مصدر العدل.

ونعت غير واحد إذا اختلف فعاطفا فرقة لا إذا اختلف

ومثال المؤلف: مررت برجلين كريمين أو بخيلين.

ومثال المختلف: مررت برجال شاعر وكاتب وفقه. فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال. ويستثنى من ذلك نعت الإشارة فلا يأتي فيه التفريق. فلا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير ولكن قد يجوز علي البذل. ويجوز تعدد النعت لمنعوت واحد فإذا اتحد المعني فلا عطف نحو قوله تعالى: هو الله الخالق البارئ المصور" وإن اختلف جاز العطف نحو: جاء الرجل العالم والكريم والشجاع وجاز ترك العطف.

قطع النعت:

يجوز قطع النعت ويجعل خبرا لمبتدأ محذوف، أو مفعولا لفعل محذوف.. قال ابن مالك:

وارفع وانصب إن قطعت مضرا مبتدأ أو ناصبا لن يظهر

فإذا قلت: الحمد لله الحميد. جاز رفع الحميد بإضمار مبتدأ أي هو، وقوله تعالى: ولما رآه حمالة الحطب بنصب حمالة بإضمار أنم.

فإذا قلت: مررت بزيد العالم. جاز الأوجه الثلاثة. فالجر علي النعت، والرفع علي الخبرية لمبتدأ محذوف، والنصب علي

المفعولية بفعل محذوف، ولك أن تقول: هو العالم أو أعني العالم.

جواز حذف المنعوت:

يجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم وكان النعت صالحاً^(١).
لمباشرة العامل نحو قوله تعالى: "وَأَلْنَا لَهُ الْحديد أَن اعمل سابغات"
أي اعمل دروعاً سابغات. فحذف المنعوت للعلم به لتقديم ذكر
الحديد. ونحو قوله تعالى: "مَنْ اعمل صالحاً فأنفسه" أي عملاً
صالحاً.

ويجوز حذف النعت إن علم كقوله تعالى: "يَأْخذ كل سفينة
غصباً" فحذف النعت وبقي المنعوت، أي كل سفينة صالحة".

تقديم النعت علي المنعوت

إذا تقدم النعت علي المنعوت وكان معرفة أعرب النعت
المقدم علي حسب العوامل وأعرب المنعوت بدلاً. نحو: جاءنا
الكريم محمد فتعرب الكريم فاعلاً، وهو النعت في الأصل، وتعوب
محمدًا بدلاً وهو المنعوت في الأصل.

(١) فإن لم يصحح للنعت لمباشرة العامل بل كان جملة أو شبه جملة فيشترط أن
يكون المنعوت بعض اسم مجرور بمن أو في. نحو: منا حضر ومنا غاب،
أي منا فريق حضر ومنا فريق غاب. ونحو قوله تعالى: ومنا دون ذلك وقوله:
وما منا إلا له مقام معلوم.

ويجوز إضافة الصفة للموصوف نحو: أنتم كرام الناس أي :
الناس الكرام. نحو قوله تعالى: يعلم خائنة الأعين أي الأعين
الخائنة. فأضاف الصفة للموصوف.

وقيل يقدم النعت ويكون نعتا مقدما في الأعراب، نحو: جاء
الفاضل محمد.

وإن كان النعت نكرة وقدم علي المنعوت أعرب حالا نحو
قول كثير عزة.

لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل

أي: لمية طلل موحش. فقدم النعت وأعرب حالا.

((باب البذل))

هذه التسمية للبصريين، والكوفيون يسمونه الترجمة والتبيين،
والبذل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة. قال الناظم:
التابع: المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمي بدلا.
وقوله المقصود بالحكم يخرج به ثلاثة توابع النعت والبيان
والتوكيد؛ فإنها مكملات للمقصود بالحكم وهو متبوعها.

أقسام البذل:

البذل أربعة أنواع:

الأول: بدل كل من كل، وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو
قوله تعالى: "اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت
عليهم" فصرط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل
من كل، ويسمي البذل المطابق. ونحو قوله تعالى "إني
صراط العزيز الحميد الله" فيمن قرأ (الله) بالجر. فانه بدل
من العزيز، والأولي أن يسمي هنا البذل المطابق ولا يقال
فيه بدل كل من كل لأن (كلا) يطلق علي ما يقبل
التجزئة، والله مؤزّه عن ذلك.

الثاني: بدل بعض من كل، وهو بدل الجزء من كله نحو: أكلت

الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه، ولا بد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع إلي المبدل منه ليربط البعض بكله كما في الأمثلة السابقة. وكما في قوله تعالى: "ثم عموا وصموا كثير منهم. فكثير بدل من الواو الأولي، والواو الثانية عائدة علي كثير، والأصل ثم عموا كثير منهم وصموا. والرباط هنا قوله منهم. وقد حذف الضمير الرابط بين البذل والمبدل منه. نحو قوله تعالى: والله علي الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا. فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل، والضمير العائد علي المبدل منه مقدر أي منهم.

النوع الثالث:

بدل الاشتمال: وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله علي معناه بطريق الإجمال كأعجبنى زيد عمله أو حسنه أو كلامه. فالإعجاب مشتمل علي زيد بطريق الإجمال، والمتكلم يقصد الإعجاب بشيء يتعلق به كثوبه أو عمله أو كرمه، ونحو: سرق علي ثوبه أو ماله. وبدل الاشتمال شرطه أن يكون فيه الضمير الرابط كبذل البعض من الكل. ومثله قوله تعالى: "يسألونك عن الشهر الحرام

قتال فيه. فالسؤال عن الشهر مجازاً وعن القتال فيه حقيقة. فقتال بدل اشتغال من الشهر. والرباط بينهما الهاء المجرورة بفي. ومثال الرباط المقدر نحو قوله تعالى: "قتل أصحاب الأخدود^(١) النار ذات الوقود. أي النار فيه. فالنار بدل من الأخدود.

الرابع: البديل المبين للمبدل منه.
وهو ثلاثة أقسام:

الأول: أما أن يكون المبدل منه مقصوداً وتبين بعد ذكره فساد قصده ويسمي بدل نسيان، أي بدل شيء ذكر نسياناً.

الثاني: أن لم يكن المبدل منه مقصوداً ولكن سبق إليه اللسان، أي سبق لسان المتكلم إلي ذكر المبدل منه غلطاً وهو يقصد ذكر البديل وهو بدل الغلط، أي بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أن البديل نفسه هو الغلط. فالغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالقلب.

الثالث: يقصد كل واحد منهما صحيحاً وهو بدل الإضراب أو

(١) الأخدود شق في الأرض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقاً عظيماً في الأرض وملأه ناراً وقالوا من لم يكفر ألقي فيه ومن كفر تركناه.

بدل البداء، يعني بدا للمتكلم ذكر البذل بعد ذكر المبدل منه قصداً.

فإذا قلت: اعط السائل درهما ديناراً.

يحتمل بدل الغلط والنسيان والبداء، وذلك باختلاف التقدير وحسب الإرادة، لأن المتكلم إن كان يريد إعطاء السائل ديناراً فسبقه لسانه إلي الدرهم فهو بدل الغلط، وإن كان المتكلم يريد إعطاء السائل درهما من أول الأمر ثم تبين له فساد إرادته وأن الصواب هو الدينار فهو بدل النسيان. وإن كان أراد الأول وهو الدرهم ثم اضرب عنه إلي الأمر الآخر وهو الدينار. وجعل الدرهم في حكم المتروك فبذل إضراب أو بداء؛ لأنه أضرب عن الأمر الأول حين بدا له الأمر الثاني.

وقد مثل ابن مالك بقوله:

كزره خالدًا وقبّله اليدا * واعرفه حقه وخذ نبلاً مدي

فخالدًا بدل كل من كل وهو الهاء في زره، وقوله (اليدا) بدل بعض من كل. وحقه بدل اشتغال من الهاء في اعرفه، ومدي جمع مديه وهو السكين بدل غلط أو نسيان أو إضراب فإن كان المتكلم أراد الأمر بأخذ النبيل ثم ظهر له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر

بأخذ المدى فبدل نسيان وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلي
الأمر الآخر بأخذ المدى وجعل الأول في حكم المسكوت عنه فبدل
إضراب وبداء..

مطابقة البديل للمبدل منه في التتكير والتعريف
يجب مطابقة البديل للمبدل منه في أوجه الأعراب المختلفة.

أما المطابقة في التعريف والتتكير فلا تجب. بل يجوز أن
تبدل المعرفة من المعرفة نحو قوله تعالى: "صراط العزيز الحميد
الله" في قراءة جر لفظ الجلالة. فالله بدل من العزيز، والاثنان
معرفة، ويجوز إبدال النكرة من النكرة كقوله تعالى: إن للمتقين
مغازا حدائق وأعنابا. فحدائق بدل عن مغازا.

ويجوز إبدال المعرفة من النكرة نحو قوله تعالى: "وإنك
لتهدي إلي صراط مستقيم صراط الله" فصرراط الله معرفه بالإضافة
وهي بدل من صراط مستقيم وهو نكرة.

وتبدل النكرة من المعرفة نحو قوله تعالى: لنسفعا بالناصية
ناصية كاذبة" فناصية نكرة بدل من الناصية المعرفة.

إبدال الظاهر من المضمير

يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم من الأمثلة، ويبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب بشرط أن يكون بدل بعض من كل أو بدل اشتغال.

فبدل البعض من الكل كأعجبتني وجهك. فوجهك مرفوع علي البذل من تاء المخاطب بدل بعض من كل. وقوله تعالى: " لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر " فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من الكاف في (لكم) بدل بعض من كل. فالكاف في لكم للمخاطبين جميعا.

وبدل الاشتغال نحو: أعجبتني كلامك. فكلامك بالرفع بـ بدل اشتغال من تاء المخاطب.

أما إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب بدل كل من كل فيجوز بشرط أن يفيد الإحاطة. والشمول كالتوكيد نحو قوله تعالى: "ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا" فأولنا وآخرنا بدل كل من الضمير (نا) المجرورة باللام، ولهذا أعيدت اللام في البذل وإلى ذلك أشار الناظم:

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله إلا ما إحاطة جلا.

إبدال الظاهر من ضمير الغائب

يجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب في جميع أنواع
البدل. فبدل الكل من الكل نحو قوله: "وأَسْروا النجوى الذين ظلموا"
فالذين ظلموا بدل كل من الواو في أسروا وقيل: الذين ظلموا مبتدأ
مؤخر، وأسروا النجوى خبر مقدم.

وبدل البعض نحو: ضربته رأسه. فرأسه بدل بعض من
الهاء في ضربته.

إبدال المضمَر من المضمَر

لا يبدل المضمَر من المضمَر موافقة للسمع. ونحو قمت
أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت تأكيد اتفاقاً من البصريين
والكوفيين. وكذلك نحو رأيتك إياك.

كما لا يجوز إبدال المضمَر من الظاهر نحو رأيت زيدا إياه
ويعرب إياه تأكيداً لا بدلاً من زيد. وهذا قول ابن مالك في التسهيل
وقد سكت عنه في الألفية.

إبدال الفعل من الفعل

يجوز إبدال الفعل من الفعل بدل كل بشرط أن يتحد المبدل
منه والمبدل في الزمان نحو قول الشاعر:

منى تأتتا تَلْم بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِد حَطْبَا جَزَلَا وَنَارَا تَاجِبَا

فَقُولْهُ (تَلْم) بَدَلَ كُلِّ مَنْ (تَأْتَا) بَدَلَ فَعْلٍ مِنْ فَعَلَ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِلْمَامِ النَّزُولَ بِهِمْ مَجَازَا وَهُوَ مَعْنَى الْإِثْيَانِ.

وَأَمَّا بَدَلَ الْاِسْتِمَالِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ: مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِنُ بِنَا يَعْنِ. فَقُولْهُ: يَسْتَعِنُ بَدَلَ اِسْتِمَالٍ مِنَ الْفَعْلِ: يَصِلُ؛ لِأَنَّ وَصُولَ قَاصِدِ الْاِسْتِعَانَةِ يَشْتَمِلُ عَلَى الْاِسْتِعَانَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: "وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ". فَيُضَاعَفُ بَدَلَ اِسْتِمَالٍ مِنْ (يَلْقَى أَثَامًا) لِأَنَّ لَقِيَ الْاِثْمَ أَنْ يَحْصَلَ لَهُ الْعَذَابُ مُضَاعَفًا وَهُوَ يَشْتَمِلُ عَلَى الْمُضَاعَفَةِ، وَذَهَبَ بَعْضُ النَّحَاةِ أَنَّهُ بَدَلَ كُلِّ مَنْ كُلِّ؛ لِأَنَّ مُضَاعَفَةَ الْعَذَابِ هِيَ لَقِيَ الْاِثْمَ.

إِبْدَالُ الْجُمْلَةِ مِنَ الْجُمْلَةِ

تَبْدُلُ الْجُمْلَةُ مِنَ الْجُمْلَةِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: "أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَاتٍ وَعِیُونَ" فَقُولْهُ: "أَمَدَّكُمْ الثَّانِيَةَ بَدَلَ مَنْ جُمْلَةٍ: أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ أَخْصَ مِنَ الْأُولَى وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: "قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا"

الفرق بين بدل الفعل من الفعل وبدل الجملة من الجملة أن الفعل يتبع المبدل منه في إعرابه لفظاً أو تقديراً، والجملة تتبع ما قبلها محلاً إن كان له محل. فإن لم يكن لها محل من الإعراب كان إطلاق التبعية على البدل مجازاً.

الفرق بين البدل وعطف البيان

الأول: أن عطف البيان لا يكون مضمراً، ولا تابعا لمضمراً، بخلاف البدل فإنه يجوز أن يكون تابعا لمضمراً باتفاق النحاة، نحو قوله تعالى: "تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا" فقوله: "أولنا بدل من (نا) في لنا. ونحو: مررت به محمد.

الثاني: عطف البيان لا يخالف متبوعه في التعريف والتكثير بخلاف البدل، فقد تبدل المعرفة من النكرة والعكس. وقد سبق ذلك في البدل.

الثالث: عطف البيان لا يكون جملة ولا يكون إلا مفردا تابعا لمفرد بخلاف البدل.

الرابع: عطف البيان لا يكون تابعا لجمله بخلاف البذل فيجوز نحو قوله تعالى: "اتبعوا المرسلين، اتبعوا من لا يسألكم أجرا".

الخامس: عطف البيان لا يكون فعلا تابعا لفعل، بخلاف البذل فإنه يجوز كما سبق.

السادس: عطف البيان لا يكون بلفظ الأول بخلاف البذل فإنه يجوز فيه ذلك إن كان في الثاني زيادة بيان كقوله تعالى في قراءة يعقوب: "وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعي إلى كتابها" بنصب كل الثانية. فإنها تبدل من (كل) الأول، ومعها زيادة بيان حيث اتصل بها ذكر سبب الجنو، وهو دعاء كل أمة إلى قراءة كتابها. ونحو: مررت برجل رجل عاقل.

السابع: عطف البيان ليس في نية إحلاله محل الأول، بخلاف البذل، لأنه البذل هو المقصود بالحكم، ولهذا امتنع البذل وتعين عطف البيان في نحو: يا زيد الحارث، فالحارث عطف بيان، ولا يصح أن يكون بدلا لأن البذل في نية إحلاله محل الأول، ولا يصح في الحارث

أن يحل محل الأول ، لأن (يا) لا تدخل علي ما فيه
 (أل). فلا يجوز أن تقول: يا الحارث. ونحو: "يا أيها
 الرجل والد زيد، فيشترط في تابع (أي) أن يقرن بلأل.
 فلا يجوز: يا أيها والد زيد.

الثامن: عطف البيان في المعارف متفق عليه. أما في النكرات
 فاختلف فيه. فقد منعه البصريون وأجازوه الكوفيون .
 وابن مالك ومنه قوله تعالى: أو كفارة طعام مساكين.
 فالبصريون يجعلون ذلك يدل كل من كل، يخصون
 عطف البيان بالمعارف.

((التوكيد))

مصدر (وكد) والأصل هو الواو، والهمزة في التأكيد بدل من الواو، ويقال: أكد تأكيداً، وكد توكيداً، وهو على نوعين لفظي ومعنوي.

والمعنوي له ألفاظ:

أشار إليها ابن مالك بقوله:

بالنفس أو بالعين الاسم أكداً مع ضمير طابق المؤكداً
أى يطابقه في الأفراد والتنثية والجمع. نقول: جاء زيد نفسه أو
عينه، أو نفسه عينه، والمراد حقيقة زيد. ونقول: جاءت هند نفسها
أو عينها، والزيدون أنفسهم، والهندات أنفسهن، ويجوز جره بالباء
فتقول: جاء زيد بنفسه، ومحل المجرور في الإعراب مثل إعراب
المتبوع.

جمع النفس والعين عند توكيد المثنى:

تجمع النفس أو العين في توكيد المثنى على (أفعل) وهو
الأفصح عند الجمهور فتقول: قام الزيدان أنفسهما أو أعينهما، وفي
غير الأفصح تقول: نفسهما عينهما بالأفراد. ويشترط للتوكيد
بالنفس والعين تقدم المؤكد، وإضافتهما إلى ضمير يطابق المؤكد.

فإن فقد الشرط أعربا حسب العوامل^(١).

كل:

من ألفاظ التوكيد المعنوى (كل) ويقصد بها الشمول والإحاطة بأجزاء المتبوع، وتعرب (كل) تابعة للمؤكد، وتكون مضافة لضمير يناسب هذا المؤكد، ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما فى قوله تعالى: "وإليه يرجع الأمر كله". وقوله تعالى: "وعلم آدم الأسماء كلها"، وقوله: "تؤمنون بالكتاب كله".

ويشترط فى التوكيد بـ (كل) أن يكون المؤكد له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه، فلا يصح أن تقول: "جاء زيد كله".

ويصح أن يؤكد بعد (كل) بألفاظ مثل أجمع وجمعاء وأجمعين وجمع تقول: جاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جمعاء. والطلاب كلهم أجمعون، والهندات كلهن جمع. قال تعالى: "فسجد الملائكة كلهم أجمعون" وقد يؤكد بهذه الألفاظ، وإن لم يتقدم عليهن (كل)، نحو: جاء الجيش أجمع، والقوم أجمعون، قال تعالى: "لأغوينهم أجمعين".

(١) نحو قوله تعالى: "ويحذرکم الله نفسه"، وقوله: "كل نفس ذائقة الموت".

ولفظ (كل) لا يعرب توكيدا إلا إذا سبقه مؤكد. وإذا لم يقع بعد مؤكد فإنه يعرب على وفق سياق الأسلوب. وأمثلة ذلك قوله تعالى: "وكل في فلك يمحون"، وقوله تعالى: "لكل أمة جعلنا منسكا".

وإذا وجد المؤكد وكانت (كل) غير مضافة لضمير لا تكون توكيدا. نحو قوله تعالى: "إنا كلا فيها" في قراءة النصب وكلا فى الآية بدل من (نا) إسم إن. وإذا كان التقدير: إنا كلنا فيها بحذف الضمير فإنه يجوز جعلها توكيدا.

كلا وكلتا:

وهما من ألفاظ التوكيد. ويشترط فى التوكيد بهما أن يسبقهما مؤكد مثنى، وأن يضافا لضمير يناسبه فى التثنية، ويعرب التوكيد حينئذ إعراب المثنى، نحو: جاء الطالبان كلاهما، ورأيت الصديقين كليهما، وجاءت الطالبتان كلتاها.

وإذا لم يضاف كلا وكلتا إلى ضمير بل أضيفا إلى اسم ظاهر أعربا إعراب الاسم المقصور فى جميع أحواله، ويلزم الألف التاني. لا تظهر عليها الحركات مثل فتى ومصطفى. قال تعالى: "كلتا الجنيتين أبت أكلها" ونقول: كلا الرجلين حاضر أو حاضران.

جميع:

من ألفاظ التوكيد. نقول: جاء القوم جميعهم، وجاء الجيش جميعه ولا بد من اتصال ضمير المتنوع بلفظ (جميع) ليحصل الربط كما ذكرنا، أما قوله تعالى: "خلق لكم ما فى الأرض جميعا" فلفظ جميعا حال، وليس توكيدا، لعدم الضمير.

ويشترط لإعراب لفظ (جميع) توكيدا أن يسبقه مؤكد كما قلنا فى لفظ (كل)، فإذا لم يسبقه مؤكد أعرب وفق السياق. كما قال تعالى: "فإذا هم جميع لدينا محضرون"، وقع خبرا مرفوعا، وقوله تعالى: "واعتصموا بحبل الله جميعا" حال منصوب.

توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس والعين

إذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين وجب توكيده، أولا بالضمير المنفصل، وذلك نحو: قمى أنت نفسك، وقوما أنتما أنفسكما، قال ابن مالك:

وإن تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل

أما إذا قلت: قاموا كلهم فتوكيد الضمير جائز لا واجب لأن التوكيد بغير النفس والعين، وإذا قلت: ضربتهم أنفسهم فجائز كذلك لأن الضمير المؤكد غير مرفوع.

ألفاظ أخرى للتوكيد:

استعمل النحويون لفظ (عامّة) للتوكيد. تقول: المحسنون عامتهم محبوبون، ليت العمال عامتهم مخلصون. ولم يستعمل لفظ (عامّة) في القرآن الكريم.

توكيد النكرة

ألفاظ التوكيد معارف؛ لإضافتها إلى ضمير يطابق المؤكد. والجمهور جعل التوكيد خاصا بالمعارف، وأجاز الكوفيون تأكيد النكرة إن كانت محدودة. نحو: صمت شهرا كله، ولا يجوز صمت زمنا كله، لأن النكرة غير محدودة.

التوكيد اللفظي:

هو إعادة اللفظ، نحو: جاء زيد زيد، ونحو قول الرسول عليه السلام: "أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل" ونحو قول الشاعر:

فياك إياك المرء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

وقد يقتزن التوكيد اللفظي بعاطف نحو قوله تعالى: كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون، ونحو قوله تعالى: "أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى". ومعنى (أولى لك) التهديد والوعيد وهو من الولي

وهو القرب. وهذا من تأكيد الجمل.

ومن ذلك تأكيد الضمائر المنفصلة نحو: أنت أنت عاقل
والضمائر المتصلة يجب أن يعاد مع التوكيد بها ما اتصل بالمؤكد
نحو إنك إنك عاقل، ونحو عجبت منك منك.

وكذلك الضمير المرفوع المنفصل يؤكد كل ضمير متصل
مرفوعا نحو: جئت أنت، أو منصوبا نحو: أكرمك أنت، أو
مجرورا نحو: مررت بك أنت. وكذلك التوكيد بالحروف الجوابية
مثل: نعم نعم، وأجل أجل، وبلى بلى.

باب العطف

وهو في الأصل مصدر عطف الشيء إذا تتيهه، وفي الاصطلاح ضربان: عطف نسق بحرف، وعطف بيان بغير حرف. والكلام الآن في عطف البيان وسمى بياناً لأنه تكرر للأول بمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على نفسه. وتعريفه أنه للتابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة. فخرج بالمشبه للصفة النعت وخرج بقوله الإيضاح والتخصيص: التوكيد والبدل.

وكون عطف البيان يفيد إيضاح المعرفة متفق عليه عند البصريين والكوفيين. كقول الشاعر^(١).

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر^(٢)

فعر عطف بيان على أبي حفص للإيضاح. والثاني وهو تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين، وأثبتته الكوفيون وجماعة

(١) قال أعرابي هذا البيت إخباراً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وقال الأعرابي لعمران ناقتي قد نقت فاحملني. فقال له عمر نقت وأبي أن يحملني وحلف على ذلك.

(٢) يقال نقب البعير بنقب بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع إذا رق خفه، ودبر البعير إذ أحفى فلقه تسيير له.

من البصريين، وجوزوا أن يكون منه أى من عطف البيان للنكرة قوله تعالى: "أو كفارة طعام مساكين" فيمن نون كفارة طعام مساكين عطف بيان على كفارة ونحو قوله تعالى: "من ماء صديد" فصديد عطف بيان على ماء، والباقون من البصريين يوجبون في ذلك البدلية بدل كل من كل ويخصون عطف البيان بالمعارف، وعطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في أوجه الإعراب الثلاثة وهي الرفع والنصف والجر: والإفراد والتذكير والتثنية وفروعهن، وأما قول الزمخشري إن "مقام إبراهيم" عطف بيان على "آيات" في قوله تعالى: "فيه آيات بينات مقام إبراهيم" فمخالف لإجماع النحاة، لأن البصريين والكوفيين أجمعوا على أن النكرة لا تبين بالمعرفة، ومقام في الآية مخالف لآيات من وجوه ثلاثة:

الأول: آيات نكرة، ومقام إبراهيم معرفة

الثاني: آيات جمع، ومقام مفرد

الثالث: آيات مؤنث، ومقام مذكر

ولا يجوز أن يكون "مقام إبراهيم" بدلا، لأنهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعددا وكان البديل غير واف بالعدد تعين القطع، وإنما التقدير: منها مقام إبراهيم فهو مبتدأ حذف خبره.

ويمصح في عطف البيان إذا قصد به ما يقصد بالبدل أن يعرب بدل كل من كل لما فيه من البيان إلا إن امتنع الاستغناء عنه فيمتنع أن يكون بدلا. أو يمتنع إحلاله محل الأول نحو: يا زيد الحارث فالحارث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بدلا منه لامتناع إحلاله محل الأول. فلو قيل يا الحارث لم يجز، لأن يا وأل لا يجتمعان ونحو قول الشاعر:

أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا^(١)

فبشر عطف بيان على البكرى ولا يجوز أن يكون بدلا منه، فلا يجوز أن يقال أنا ابن التارك بشر، لأن الصفقة المقرونة بال كالتارك لا تضاف إلا لما فيه أل كالبكرى، فلا يقال: أنا الضارب زيد.^(٢)

(١) الطير مبتدأ وترقبه خبر

(٢) الفراء يجيز أن الضارب زيد، ويجوز عنده أن يكون (بشر) في البيت بدلا.

عطف النسق

من نسقت الشيء نسقا بالنسكين إذا أتيت به متتابعاً. وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف. وهذه الأحرف نوعان: أحدهما: ما يقتضى التشريك في اللفظ بوجوه الإعراب في اللفظ وفى المعنى. وهى ستة أحرف: الواو والفاء وثم وحتى وأم وأو. نقول: جاء القوم وزيد أو فزيد أو ثم زيد أو حتى زيد، فزيد شارك للقوم في اللفظ بالضمّة، وفى المعنى وهو المجيء، ويلاحظ أن "أم وأو" لهما شرط زائد وهو ألا يقتضيا إضراباً، لأن القائل أزيد فى الدار أم عمرو عالم بأن الذى فى الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه، فالذى بعد أم مساو للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتقائه، وكذلك أو مشرّكة لما قبلها ما بعدها فيما يجاء بها لأجله من شك أو غيره.

ثانيهما: ما يقتضى التشريك في اللفظ دون المعنى. إما لكونه يثبت لما بعده ما انتقى عما قبله وهو (بل) نحو ما قام زيد بل عمرو، "ولكن" نحو ما قام زيد لكن عمرو، وإما لكونه بالعكس وهو أن ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله وهو (لا) نحو جاء زيد لا عمرو.

والحاصل مما سبق أن حروف العطف تسعة وهي ثلاثة أقسام:

الأول: ما يشرك في اللفظ فقط وهي ثلاثة: (بل ولكن ولا).

بسبب اختلاف المتعاطفين فيها بالإثبات والنفي. إذ ما قبل بل ولكن نفي، وما بعدهما مثبت ولا بالعكس.

الثاني: ما يشرك لفظاً ومعنى وهو أربعة: الواو والفاء وثم وحتى^(١).

الثالث: ما يشرك لفظاً فقط تارة ولفظاً ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو.

(١) ذهب الكوفيون إلى أن (حتى) ليست بحرف عطف وإنما هي حرف ابتداء ويعربون ما بعدها بإضمار عامل. ففي قولك جاء القوم حتى أخوك: يضمرون جاء أي جاء أخوك ورأيت القوم حتى أبك. أي حتى رأيت أبك.

كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها

أما الواو: فمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه نحو قوله تعالى: "ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم" فإبراهيم عطف على نوح عطف متأخر متقدم، وتعطف متقدماً في الحكم على متأخر نحو قوله تعالى: "كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك" فالذين معطوف على الكاف مع إعادة الجار عطف متقدم على متأخر، وتعطف مصاحبها للمعطوف عليه في الحكم نحو قوله تعالى: "فأنجيناه وأصحاب السفينة" فأصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب أى تفيد المعية. وإلى ذلك يشير ابن مالك: فاعطف بواو لاحقاً أو سابقاً في الحكم أو مصاحباً موافقاً

فهذه ثلاث مراتب وهى مختلفة في القلة والكثرة. فمجسء الواو للمصاحبة أكثر، وللترتيب كثير، ولعكس الترتيب قليل. وتتفرد الواو من بين سائر حروف العطف بأحكام. منها أنها تعطف اسماً على اسم لا يكتفى الكلام به. أى بالمعطوف عليه. نحو اختصم زيد وعمرو، وتضارب زيد وعمرو، وسواء زيد وعمرو، وجلست بين زيد وعمرو. فالمعطوف عليه في هذه الأمثلة لا يكتفى به. فلا يقلل اختصم زيد وجلست بين زيد.... وهكذا.

لأن الاختصاص والتضارب والمساواة والبينية من المعاني النسبية التي تقوم الا باثنين فصاعداً، وأنما انفردت الواو بذلك لترجح معنى المصاحبة فيها وأنها لمطلق الجمع.

فإن قلت لماذا جاء العطف بأم في قوله تعالى: سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم" علما بأن المساواة لا يعطف فيها إلا بالواو؟ فالإجابة على ذلك بأن الكلام منظور فيه إلى حالته الأصلية إذ الأصل: سواء عليهم الإنذار وعدمه، ومن أحكام الواو أنها تعطف الشيء على مرادفه نحو قوله تعالى: لكل "جعلنا منكم شرعة ومنهاجا" ومن أحكامها أيضا أن تأتي بعدها (لا) إذا عطفت مفردا بعد نهى قوله تعالى: "ولا الهدي ولا القلائد".

أو نفى نحو "فلا رفث ولا فسوق" وأيضا وقوع (إما) بينها وبين معطوفها إذا عطفت مفردا على مفرد نحو: إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا".

الفاء:

وأما الفاء فالترتيب المعنوي. وهو أن يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى: "خلقك فسواك" وتكون الفاء للتعقيب وهو أن يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة نحو قوله تعالى: "أما تراه

فأقبره"، وتعقيب كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت مدته متطاولة، وكثيراً يقتضى الغاء أيضاً التسبب وهو أن يكون المعطوف بها متسبباً عن المعطوف عليه إن كان المعطوف بها جملة أو صفة.

فالأول: نحو قوله تعالى: "فوكزه موسى فقضى عليه"
والثاني نحو قوله تعالى: "لأكلون من شجرة من زقوم فمالتون منها البطون فشاربون عليه من الحميم."

ثم^(١):

تفيد الترتيب والترأخي نحو قوله تعالى: "فأقبره ثم إذا شاء أنشره" وزعم قوم أنها لا تفيد الترتيب تمسكاً بنحو قوله تعالى: "خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها"^(٢) وأجيب عن ذلك بأن ثم فيها بمعنى الواو بدليل آية أخرى وهي^(٣) قوله تعالى: "هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها" والقصة واحدة.

(١) أما ثم بفتح التاء اسم يشار به إلى المكان البعيد نحو قوله تعالى "ولزلفنا ثم الآخرين" وهو ظرف لا يتصرف فلذلك غلط من أعربه مفعولاً لرأيت في قوله تعالى "وإذا رأيت ثم رأيت"

(٢) سورة الزمر ٦

(٣) سورة الأعراف آية ١٨٩

حتى: للعطف حتى أربعة شروط:

الأول: أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه نحو:
 "أعجبتني الجارية حتى حديثها" ولا يجوز حتى ولدها
 لأنه ليس جزءاً منها.

الثاني: كونه ظاهر لا مضمر كما كان ذلك شرط مجرورها
 فلا يجوز قام الناس حتى أنا.

الثالث: كون المعطوف اسماً لا فعلاً، لأن الأصل فيها أن تكون
 حرف جر، والجر مختص بالأسماء، فإذا دخلت على
 جملة كانت ابتدائية. نحو قوله تعالى: "حتى عفوا وقالوا
 قد مس آباءنا الضراء والسراء".

الرابع: كونه غاية لما قبلها في زيادة نحو مات الناس حتى
 الأنبياء أو الملوك فإن الأنبياء والملوك غاية الناس،
 ونحو يجزى المؤمن بالחסنات حتى مقال الذرة فإن
 مقال الذرة غاية في النقص الحسى.
 والكوفيون لا يجيزون العطف بها، ويقولون إنها خوف
 ابتداء.

أم:

لها حرفان: (منقطعة - ومتصلة) والمتصلة هي المسبوقة إما بهمزة التسوية سواء وجبت لفظة^(١) سواء أولاً، والمسبوقة بهمزة التسوية هي الداخلة على جملة بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر، وتكون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية هي والجملة المعطوفة عليها فعليتين. نحو قوله تعالى: "سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم: أى سواء عليهم الإنذار وعدمه، أو اسميتين. نحو قول الشاعر:

ولست أبالي بعد فقدى مالكا أموتى ناء أم هو الآن واقع^(٢)
أى لست أبالي بعد موتى أم وقوعه الآن فالأمران سواء، أو مختلفين نحو قوله تعالى: "سواء عليكم أذعوتهم أم أنتم صامتون" أى سواء عليكم دعاؤكم إياهم أم صمتكم، ونحو قولك ما أبالي أزيد قاعد أم قام.

وإما أن تسبق المتصلة بهمزة يطلب بها وبأمر التعيين لأحد الشئتين فإذا قلت أزيد عندك أم عمرو كان الجواب: زيد أو عمرو

(١) لكن لا بد من وجود ما يشبهها نحو ما أدري وما أبالي ونحوهما

(٢) الشاهد في (أم) المتصلة حيث وقعت بين جملتين اسميتين وقد تقرر أن (أم) الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين.

ولا يقال لا، ولا نعم. وتقع أم المسبوقة بهمزة التعيين بين -
مفردين، ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو قوله تعالى: أنتم أشد
خلقا أم السماء بناها" فالسؤال وقع عن المسند إليه فقط، والحاصل
من ذلك أن (أم) المتصلة منحصرة في نوعين، لأنها إما أن تتقدم
عليها همزة التسوية أو همزة يطلب بها وبأم التعيين، وسميت في
هذين النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما
عن الآخر. وهمزة التسوية لا تستحق جوابا. أما همزة التعيين فهي
للاستفهام وتستحق جوابا.

(أم) المنقطعة^(١)

تأتى بمعنى (بل) نحو قوله تعالى: "أم له البنات ولكم البنون"
أى بل أله البنات، وقوله تعالى: "هل يستوى الأعمى والبصير. أم
هل تستوى الظلمات والنور" أى بل هل تستوى، ونحو قوله تعالى:
"لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه. أى: بل يقولون
افتراه.

(١) هى: الخالية من همزة التسوية وهمزة التعيين، وسميت منقطعة لرفوعها بين
جملتين مستقلتين، ولا تقطع ما بعدها عما قبلها.

أو:

تأتى بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو تزوج هنداً أو أختها، أو تأتى للإباحة نحو: "جالس العلماء أو الزهاد" والفرق بين التخيير والإباحة امتناع الجمع بين - المتعاطفين في التخيير. فلا يجمع بين زينب وأختها في التزويج لامتناع الجمع بين الأختين، ويجوز الجمع بين المتعاطفين في الإباحة، وتأتى (أو) أيضاً بعد الخبر. وهو الكلام الخبرى الذى يحتمل الصدق والكذب. نحو قوله تعالى: "لبثنا يوماً أو بعض يوم" فأو للشك من القائلين ذلك، وتأتى للإيهام نحو قوله تعالى: "أناها أمرنا ليلاً أو نهاراً" وتأتى للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف، وقد تأتى (أو) بمعنى الواو كما في قوله تعالى: "وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون" أى ويزيدون أو بمعنى: بل يزيدون.

لكن:

تعطف بشروط ثلاثة:

الأول: إفراد معطوفها، الثانى أن تسبق بنفي أو نهى. الثالث ألا تقترن بالواو. فالنفي نحو ما قام زيد لكن عمرو، والنهى نحو لا تضرب زيداً لكن عمراً.

وتكون "لكن" حرف ابتداء^(١) في الحالات الآتية:

أولاً: إن سبقت بإيجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم، ولا يجوز لكن عمرو.

ثانياً: إن تلتها جملة لعدم أفراد معطوفها. نحو قولك: إن جيش مصر مسالم لكن قوته في الحرب ساحقة فقوته مبتدأ وساحقة خبر، ولكن حرف ابتداء.

ثالثاً: إن سبقتها واو. نحو قوله تعالى: "ماكان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين" فلكن حرف ابتداء. ورسول الله خبر لكان محذوف. أى ولكن كان رسول الله.

لا:

للعطف بلا شرطان:

الأول: أفراد معطوفها، الثانى: أن تسبق بإيجاب، أو أم نحو جاء زيد لا عمرو، واضرب زيدا لا عمرا. وهى حرف عطف للتشريك في اللفظ فقط. وتفيد نفى الحكم عما بعدها، وإثباته لما قبلها.

(١) أى حرف استكرار وليس عاطفة.

بل:

حرف إضراب، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب أمرين إما الإبطال نحو: "وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون" أى بل هم عباد. ونحو: أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق.

وإما الانتقال من غرض إلى آخر، نحو: قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا. وهى فى ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة، وإن تلاها مفرد فهى عاطفة فإن تقدمها أمر أو إيجاب كاضرب زيدا بل عمرأ، وقام زيد بل عمرو فهى تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه وإثبات الحكم لما بعدها وإن تقدمها نفى أو نهى فهى لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها، نحو: ما قام زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عمرو.

فصل فى العطف على الضمير

يعطف على الظاهر والضمير المنفصل مرفوعاً كان أو منصوباً، والضمير المتصل المنصوب بلا شرط. فالعطف على الظاهر نحو قام زيد وعمرو، والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو أنا وأنت قائمان، والعطف على الضمير المنفصل

المنصوب نحو أياك والأسد، والعطف على الضمير المتصل
المنصوب نحو قوله تعالى: "جمعناكم والأولين" فالأولين معطوف
على الكاف والميم، ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع
المتصل بارزا كان أو مستترا إلا بعد توكيده بتوكيد لفظي. وذلك
بأن يكون بضمير منفصل نحو قوله تعالى: "لقد كنتم أنتم وأبؤكم"
ونحو قوله تعالى: "اسكن أنت وزوجك الجنة" فزوجك معطوف
على الضمير المستتر المرفوع في اسكن، أو بعد وجود فاصل بين
المعطوف عليه والمعطوف نحو قوله تعالى "يدخلونها ومن صلح"
فقوله (من صلح) معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما
الهاء، أو وجود فصل بلا النافية بين حرف العطف والمعطوف نحو
قوله تعالى: "ما أشركنا ولا أبأونا" معطوف على (نا) ولا فاصلة
بين العاطف والمعطوف، وقد اجتمع الفصلان الفصل بالتوكيد بين
التابع والمتبوع والفصل بين العاطف والمعطوف نحو قوله
تعالى: "مالم تعلموا أنتم ولا آبأؤكم".

فأبأؤكم معطوف على الواو في تعلموا، وفصل بينهما
بالتوكيد بأنتم، والفصل بلا بين الواو وأبأؤكم يقوي لذلك.

وإلي ذلك أشار ابن مالك:

وإن علي ضمير رفع متصل • عطفت فافصل بالضمير المنفصل

ويضعف العطف علي الضمير المرفوع المتصل بدون ذلك نحو
 (مررت برجل سواء والعدم) برفع العدم عطفًا علي الضمير -
 المستتر في "سواء" لأنه مؤول بمشتق أي مستو هو والعدم وليس
 بينهما فاصل.

العطف علي الضمير المخفوض

لا يكثر العطف علي الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض
 حرفًا كان الخافض أو اسمًا. فالحرف نحو قوله تعالى: "فقال لها
 وللأرض ائتيا" فالأرض معطوفة علي الهاء المخفوضة باللام،
 وأعيدت مع المعطوف، والاسم نحو قوله تعالى: "قالوا نعبد إلهك
 وإله آبائك" فإنه أبانك معطوف علي الكاف المخفوضة بإضافة (إله)
 إليها. ولم يشترط الكوفيون ذلك، فأجازوا العطف علي الضمير
 المجرور دون إعادة الجار. نحو قوله تعالى: "وكفر به والمسجد
 الحرام".

النداء

وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر، والمراد بالإقبال ما يشمل الإقبال الحقيقي، والمجازي المقصود به الإجابة نحو يا الله.

حروف النداء

يا، أي بالسكون، أيا، هيا، الهمز للقريب نحو أزيد أقبل، وأعم هذه الحروف (يا) فإنها تدخل في كل نداء ويجوز حذف حرف النداء نحو قوله تعالى: "يوسف أعرض عن هذا"، وقوله: "سنفرغ لكم آية الثقلان". ويمتنع حذف حرف النداء مع المستغاث به نحو يا الله للمسلمين، ومع لفظ الجلالة نحو يا الله ومع النكرة غير المقصودة نحو: يا رجلا خذ بيدي، ويقل الحذف مع اسم الإشارة نحو يا هذا:

إعراب المنادى وبنائه:

قال ابن مالك:

وابن المعرف المنادي المفردا • علي الذي في رفعه قد عهدا

أي إذا اجتمع في المنادي هذان الأمران: التعريف والإفراد^(١) فإنه يبنى علي ما يرفع به لو كان معربا ويشمل التعريف: النكرة المقصودة نحو: يا رجل أقبل إذا كنت تريد رجلا معنيا، والمعرف مثل: يا زيد. ففي هاتين الحالتين يبنى المنادي علي يرفع به لو كان معربا. فيبنى علي الضمه: يا زيد، ويبني علي الألف في يا زيدان، ويبني علي الواو في يا زيدون.

قال ابن مالك:

والمفرد المنكور والمضافا * وشبهه انصب عاد ما خلافا

أي يجب نصب المنادي حتما في ثلاثة أحوال:
الأول: النكرة غير المقصودة كقول الواعظ: يا غافلا والموت يطلبه وقول الأعمى: يا رجلا خذ بيدي.
الثاني: المضاف سواء كانت الإضافة محضة نحو: ربنا اغفر لنا أو غير محضة نحو: يا صاحب البيت.

الثالث: الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو: يا رفيقا بالعباد، يا طالعا جبلا، وأعرب لأنه أشبه المضاف في الطول، ويشمل ما كان معمولا للمضاف

(١) المراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافا ولا شبيها بالمضاف كما في (لا) الناقصة للجنس فيدخل فيه المثني والمجموع.

نحو: يا حسنا وجهه.

تنبيه:

انتصاب المنادي لفظاً أو محلاً على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، فأصل يا زيد عنده: أدعو زيداً، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ودل عليه حرف النداء، وقيل العامل يا لنيابتها عن أدعو.

نداء ما فيه أل:

لا يجوز نداء ما فيه أل، فلا يقال: يا الغلام؛ لأن النداء معرف، وأل معرفة، ولا يجمع بين أداتى تعريف. إلا مع الله فيجوز إجماعاً للزوم أل له حتى صارت كالجزء منه. فتقول يا الله. والأكثر في نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء، ويقال اللهم بالتعويض. أى بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء فهو منادى مبنى على ضم ظاهر. على الهاء في محل نصب حذف منه حرف النداء. وعوض عنه الميم. وعوضت الميم في آخر الاسم لا في أوله تبركاً بالبدء باسم الله تعالى، ولا يجب أن يكون العوض في محل العوض عنه. وكذلك تجتمع^(١) يا في النداء مع أل في نداء

(١) وكذلك في ضرورة الشعر

الجملة التي سمي بها وهي مقترنة بـأل. نحو: يا المنطلق زيد بقطع همزة المنطلق، لأن المبدوء بهمزة الوصل إذا سمي به وجب قطع همزته.

نداء "أى":

إذا نوديت (أى) فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التثنية مفتوحة، وتؤنث لتأنيث صفتها نحو يا أيها الإنسان ويا أيها النفس ويلزم تابعها الرفع. والمقصود بالنداء هنا هو ما بعد (أى) وأى وصلة إلى ندائه لاقتترانه بـأل. وتابع أى يكون مقترناً بـأل نحو: يا أيها الرسول، أو اسم إشارة نحو يا أيهاذا، أو اسم الموصول نحو: وقالوا يا أيها الذي نزل عليه الذكر إنك لمجنون

المنادى المضاف لياء المتكلم:

الأكثر والأفصح فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو قوله تعالى: يا عباد فائقون، والثاني هو ثبوتها ساكنة نحو: "يا عبادى لا خوف عليكم" والثالث هو ثبوتها مفتوحة نحو قوله تعالى: "يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم" والرابع هو قلب الكسرة فتحة والياء ألفاً نحو: يا حسرتا. وإذا أضيف المعتل نحو فتى فتحت ياء المتكلم منعاً لالتقاء الساكنين نحو يا فتاى.

قولهم يا أبت:

الأصل: يا أبى^(١)، فهو منادى منصوب لأنه معرب، وهو من أقسام المضاف، ويعرب بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء، لاستدعائها فتح ما قبلها، وإنما عوض تاء التأنيث عن الياء إذا أضيف إليها الأب لأن الأب مظنة التفضيم، والتاء تدل عليه كما في علامة وفهامة، ويمنع الجمع بين التاء والياء، فلا تقول: يا أبتي.

نعت اسم الإشارة المنادى:

ينعت اسم الإشارة المنادى بما تنعت به أى، نحو يا هذا القائم وباسم الموصول نحو: يا هذا الذى جاء الآن.

جواز الضم والفتح في المنادى

يجوز في المنادى البناء على الضم أو الفتح في الحالات الآتية:

- ١- أن يكون علماً مفرداً
- ٢- أن يكون موصوفاً بابن
- ٣- لا يفصل بين المنادى وابن
- ٤- تكون ابن مضافة إلى علم

(١) حذفت ياء المتكلم، وعوض عنها التاء المكسورة

وذلك نحو يا محمد بن عبد الله، ويا هند ابنة عتبة يجوز بناء المنادى على الضم على الأصل، وأما ابن فهو صفة منصوبة على محل المنادى. وجاز بناء المنادى على الفتح، إبتاعاً لفتحة ابن، وهو من إبتاع الأول للثاني، أو أن الفتحة للتركيب كخمسة عشر، فإن فقد شرط مما سبق امتنع فتح المنادى ووجب ضمه على الأصل، نحو: يا رجل ابن محمد، لأنه غير علم، ونحو: يا محمد الفاضل، فالمنادى غير موصوف بابن، ونحو: يا زيد ابن أخينا، وابن لم يضاف إلى علم.

تابع المنادى:

إذا كان المنادى مبتدأ وجاء بعده تابع مضاف وليس فيه أل وجب نصبه مراعاة لمحل المنادى نحو: يا زيد ذا الكرم ويا محمد أبا الفضل ويا محمد نفسه، ويا طلاب كلکم. والتابع هنا هو النعت وعطف البيان والتوكيد على الترتيب، وإن كان التابع غير مضاف أو كان مضافاً مقترناً بال جاز فيه الرفع والنصب. فالنعت نحو: يا زيد الفاضل ويا زيد الحسن الوجه، ويا غلام بشر، ويا طلاب أجمعون وأجمعين. فالرفع اتباع لضمة المنادى والنصب على محلي المنادى.

وإن كان التابع عطف نسق مقترنا بأل جاز فيه الرفع والنصب. وقد قرئ قوله تعالى: "يا جبال أوبي معه والطير" قرأ السبعة بالنصب، وقرئ بالرفع ونحو يا زيد والعباس، وإذا نودي ابن أو ابنه مضافا إلى أم أو عم فإنه تحذف ياء المتكلم، وأجازوا فيه الفتح نحو قوله تعالى: قال يا ابن أم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي" في قراءة الفتح لأن (أم) أضيفت إلى ياء المتكلم، ثم قلبت الياء ألف ثم حذفت الألف وبقي فتح ما قبلها. وقيل ركب الاسمان فالمنادى مركب مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة التركيب وقوى بكسر (أم) بحذف ياء المتكلم، وبقاء كسر ما قبلها وقيل تثبت الياء: يا ابن أمي وقيل تثبت الألف نحو: يا ابنة عما لا تلومي واهجعي.

الاستغاثة

إذا استغيث اسم منادى أى نودى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة خفض غالباً باللام المفتوحة يقال^(١) يا لزيد لعمر و فيجرو المستغاث بلام مفتوحة ويجز المستغاث له بلام مكسورة. ولا يستعمل في الاستغاثة من حروف النداء إلا (يا) ويمتنع حذفها. وإنما فتحت لام المستغاث للفرق بينه وبين المستغاث له، وقيل لأن اللام بقية آل، والأصل يا آل، حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال. وإن كان المستغاث له كاف الخطاب جر بلام مفتوحة. نحو: يا لله لك.

تكرار المستغاث

إذا عطف على المستغاث مستغاث آخر فإن تكرر معه (يا) لزم فتح اللام أيضاً نحو يا لزيد ويا لعمر و لبكر، وإن لم تتكرر (يا) لزم كسر اللام نحو: يا لزيد ولعمر و لبكر ونحو قول الشاعر^(٢):
بيبك ناء بعيد الدار مغترب * يا للكهول وللشبان للعجب

(١) ونحو قول عمر رضي الله عنه لما طعنه أبو لؤلؤة المجوس: يا لله للمسلمين

فاللام في ه مفتوحة واللام في للمسلمين مكسورة.

(٢) اللام في الكهول مفتوحة وهو منادى والشاهد في: وللشبان حيث كسرت فيه

اللام. واللام في للعجب مكسورة لإثته - مستغاث له.

وتحذف لام المستغاث ويؤتى بألف في آخره عوضا عنها
نحو يا زيدا لعمرى، ولا يجوز الجمع بينهما.

ملحوظة:

مثل المستغاث المتعجب منه نحو يا للداهية^(١) ويا للعجب^(٢)
فيجر بلام مفتوحة كما يجر المستغاث، وتقول: يا للماء إذا تعجبت
من كثرتة.

(١) أى تعجب من عظمها

(٢) أى احضر حتى يروك فهذا وقتك

الاختصاص

مصدر اختصاصته بكذا أى قصرته عليه، وهو قصر الحكم على بعض أفراد المذكور، وهو يشبه النداء لفظاً، ويخالفه من ثلاثة أوجه أحدها أنه لا يستعمل مع حرف نداء، والثاني أنه لا بد أن يسبقه شيء، والثالث أن يصاحبه الألف واللام، وذلك قولك: نحن العرب أسخى الناس، وقوله عليه السلام: نحن معاشر الأنبياء لا نُورث ما تركناه صدقة، وهو منصوب بفعل مضمر والتقدير: أخص العرب، وأخص معاشر الأنبياء.

ملحوظة:

لا يقع المختص مبنيًا على الضم إلا بلفظ أيها وأيتها، وأما غيرهما فمنصوب بفعل مضمر كما قلنا فإذا قلت إني أيها العبد فقير إلى عفو الله " فأیها مبني على الضم في محل نصب بأخص محذوفاً، والعبد صفة مرفوعة.

التحذير والإغراء

جمعهما النحاة في باب واحد لاستواء أحكامهما، والتحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه، والإغراء تنبيهه على أمر محمود ليفعله، والاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز إظهاره.

والتحذير على نوعين: الأول أن يكون بإياك ونحوه، والثاني بدونه. فالأول يجب إضمار الناصب مطلقاً نحو إياك والشر، وإياك منصوب بفعل مضمر وجوباً، والتقدير إياك احذر، ومثل إياك إياكما وإياكم وإياكن، ومن غير العطف نحو إياك من الأسد أى باعد نفسك من الأسد، ونحو قول الشاعر:

إياك إياك إياك إياك * إلى الشر دعاء وللشر جالب

وإن كان التحذير بغير إياك وأخواته فلا يجب إضمار الناصب إلا مع العطف، حر رأسك والسيف أى ق رأسك واحذر السيف، والتكرار نحو لا بأس بالأسد أى احذر الأسد، ونحو ناقة الله وسقياها أى ذروا ناقة الله وسقياها، فإن لم يكن عطف ولا تكرار

(١) إياك تحذير وكرره للتوكيد، ونحوه إلى غير ذلك المجاد له مفعول به.

جاز إضمار الناصب وإظهاره نحو الأسد أى احذر - الأسد.

تنبيه:

التحذير يكون للمخاطب وشذ مجيئه للغائب نحو إياه، والإغراء كذلك مثل التحذير في أنه إن وجد عطف أو تكرار وجب إضمار ناصبه وإلا فلا، ولا تستعمل فيه (إيا) فمثال وجوب إضمار الناصب قولك أخاك أخاك ونحو المروءة والنجدة بتقدير الزم.

وإذا قلت أخاك بغير عطف أو تكرار لا يلزم إضمار الناصب بل يجوز، نحو الصلاة جامعة، أى احضروا أو الزموا الصلاة حالة كونها جامعة.

باب أسماء الأفعال

يتكون من:

- ١- معنى اسم الفعل
- ٢- الفائدة من وضع أسماء الأفعال
- ٣- حكم اسم الفعل من حيث الاسمية والفعلية

أولاً: اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيد الفعل الذى هو نائب عنه من الحدث والزمان، والمراد بالاستعمال كونه عاملاً غير معمول لعامل يقتضى الفاعلية والمفعولية^(١).

فاسم الفعل لا يتأثر بالعوامل، فالمصدر مثلاً يقع نائباً عن الفعل، واسم الفاعل كذلك ولكن يتأثران بالعوامل فأسماء الأفعال عاملة كالأفعال وهى غير معمول.

والمراد من أسماء الأفعال أنها وضعت لتدل على صيغ الأفعال كما تدل الأسماء على مسمياتها. فقولنا "بَعْد" دل على ما تحته من المعنى وهو خلاف القرب. وقولنا هيهات اسم للفظ "بَعْد" دل عليه^(٢).

(١) انظر شرح التصريح ١٩٦/٢ وخاتمة الصبان ١٩٤/٣

(٢) شرح المفصل ٢٥/٤

ثانياً: فائدة وضع أسماء الأفعال:

الغرض من وضع أسماء الأفعال الاختصار والمبالغة، أما الاختصار فإنها وضعت بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمجموع نحو صه يا زيد، وصه يا هند، وصه يا زيدان، وصه يا زيدون، وصه يا هندات. ولو جئنا بسمى هذا اللفظ لقلنا اسكت واسكتي واسكتا واسكتوا، وأما المبالغة فتعلم من لفظها، فإن هيهات^(١) أبلى في الدلالة على البعد من "بعد" وكذلك باقي أسماء الأفعال، ولولا إرادة الاختصار والمبالغة لكانت الأفعال التي هي مسماها تغنى عن وضعها^(٢).

ثالثاً: حكم أسماء الأفعال من حيث الاسمية والفعلية:

التسمية المتداولة إلى الآن في كتب النحو هي أسماء الأفعال وقد اختلف البصريون والكوفيون في تسميتها فهي أسماء عند البصريين. يقول سيبويه^(٣) (هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث).

(١) فإن القائل هيهات كأنه قال "بعد جداً" انظر حاشية الصبان ١٩٤/٣

(٢) انظر شرح المفصل ٢٥/٤ والأشباه والنظائر للسيوطي ٣٨/١

(٣) الكتاب ١٢٢/١

ويقول^(١): واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها أسماء.

وقال^(٢): وذلك الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل وذلك نحو إيم وضه ومه وأشياها

وقال المبرد^(٣): هذا باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر، ولكنها أسماء وضعت للفعل تدل عليه، فيأجريت مجيراه، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير، لأنها لا تصريف تصريف الفعل، ثم لزمتم موضعاً واحداً، وذلك نحو صه ومه.

أما الكوفيون^(٤) فهي عندهم أفعال حقيقة، لدلائها على الحديث والزمان.

وقد ساد رأي البصريين في هذه الأفعال أسماء حقيقية ودافع ابن جنى عن وجهة البصريين مستدلاً على اسمية هذه

(١) الكتاب ١/٢٢٣

(٢) ١٥٨/٢

(٣) المختضب ٢٣٧/٣

(٤) انظر الهمع ١٠٥/٢ وشرح الاشموني ١٩٥/٣

الألفاظ فقال^(١): فأما الدليل على أن هذه الألفاظ أسماء فأشياء وجدت فيها لا توجد إلا في الأسماء، منها: التتوين الذى هو علم التكرير وهذا لا يوجد إلا في الاسم نحو قولك هذا سيبويه وسيبويه آخر.

ومنها التثنية، وهى من خواص الأسماء، نحو قولك دواليك أى مداولة بعد مداولة.

ومنها وجود الجمع في هيهات، والجمع مما يختص بالاسم ومنها الإضافة، وهى قولهم: دونك وعندك.

ومنها وجود لام التعريف في نحو النجاءك^(٢)، فهذا اسم انج ومنها التحقير، وهو من خواص الأسماء. وذلك قولهم: رويدك.

وفى حاشية الصبان يقول: هو الصحيح بدليل أن منها ما هو على حرفين أصالة كصه، وأنها لا يتصل بها ضمائر الرفع

(١) انظر للخصائص ٤٤/٣-٤٥

(٢) وفى الحديث: "أنا التنزيل العريان فالنجاء، أى اتجو بأنفسكم وهو مصدر منصوب بفعل مضمر، أى اتجو النجاء وقالوا: النجاءك فأدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب، ولا موضع لها من الإعراب فهى ككاف ذلك. انظر للسان وقال سيبويه ١٣٩/١ ومما جعل بدلا من اللفظ بالفعل قولهم: الحذر الحذر والنجاء النجاء فإنما انتصب هذا على الزم الحذر، وعليك النجاء، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة الفعل.

البارزة، وأن منها ما يخالف أوزان الأفعال نحو نزال، وأن الطلبى منها لا تلحقه نون التوكيد.

وقد ظهر من ذلك أن كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذى عليه جمهور البصريين.

التنوين في أسماء الأفعال

من الصيغ التى وردت منونه في أسماء الأفعال: أف، وصه، ومه، وويها، وإيها.

ويغلب على الظن أنه لما كانت هذه الألفاظ لا تقبل (أل) التعريفية، ولا تضاف إلى أسماء بعدها، ابتدع النحاة تنوين التذكير لأجل تلك الألفاظ المحدودة المنونة فالأشمونى يقول^(١) تنوين التذكير وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليبدل على التذكير، تقول سيبويه بغير تنوين إذا أردت معينا، وإيه بغير تنوين إذا استتردت مخاطبك من حديث معين. فإذا أردت غير معين قلت سيبويه وإيه بالتنوين.

(١) شرح الأشمونى ٣٤/١

ويقول ابن يعيش^(١): "الثاني أن يكون دالا على النكرة ولا يكون في معرفة البتة، ولا يكون إلا تابعاً لحركات البناء دون حركات الإعراب، وذلك نحو صه، مه، وإيه.

ويقول^(٢): هذه الأسماء تكون نكرة ومعرفة فإذا أريد بها النكرة نونت، وكان التتوين دليل التثنية، وإذا أريد بها المعرفة سقط التتوين منها، وكان سقوطه علم المعرفة.

وابن هشام يقول^(٣): "تتوين التثنية، هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وإيه.

والرضي^(٤) يقسم التتوين أربعة أقسام إحداها للتثنية نحو صه ومه، والمبرد كذلك^٥ يقول: "فإن جعلته نكرة نونته على لفظه" وقال ابن مالك: واحكم بتثنية الذي ينون منها وتعريف سواه بين.

(١) شرح المنصل ٢٩/٩

(٢) شرح المنصل ٧٠/٤

(٣) المغنى ٢٤/٢

(٤) شرح الرضى للكافية ١٣/١

(٥) المقتضب ١٨١/٢

هل تنون أسماء الأفعال جميعها؟

أسماء الأفعال من حيث التنوين على ثلاثة أقسام^(١)

١. ما يستعمل معرفة ونكرة نحو صه وإيه ومه وأف
٢. ما لا يستعمل إلا معرفة نحو: بله، وأمين، ونزال
٣. ما التزم فيه التذكير نحو: ويها وواها وإيها.

بناء أسماء الأفعال ومحلها من الإعراب

بناء أسماء الأفعال:

اتفق النحاة على بناء أسماء الأفعال:

- ١- فقال قوم إن سبب بنائها وقوع الاسم موقع المبنى كنزال الواقعة موقع انزل^(٢)
- ٢- جعل ابن عصفور والزمخشري علة^(٣) بناء أسماء الأفعال وقوعها موقع الفعل وحسب، وهذا مفهوم كلام سيبويه^(٤) حين جعل "صه ومه" مبنيين على السكون بوقوعهما موقع الفعل.
- ٣- ويرى آخرون أن سبب البناء شبه الحرف أو تضمن معناه

(١) انظر ابن يعيش ٧٠/٤ والأشموني ٢٠٧/٣ والهمع ١٠٥/٢

(٢) المقضب ١٢٩/٣، الهمع ٦١/١ وشرح الرضى ٦٥/٢

(٣) الأشباه والنظائر ٢٤/٢

(٤) سيبويه ٣٨/٢ وانظر شرح ابن يعيش ٣٨/٤

وهذا ما ارتضاه ابن مالك حيث قال:

وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر، وكافتقار أصلا

فقوله: " وكنيابة عن الفعل بلا تأثر " يشير إلى أحد وجوه شبه الحرف ويسمى الشبه الاستعمالي. وقال الأشموني في هذا الموضوع "وذلك موجود في أسماء الأفعال، فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها، فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل، وهي إن وأخواتها":

وقال ابن مالك^(١): " وكلها مبنى لشبه الحرف بلزوم النيابة عن الفعل، وعدم مصاحبة العوامل " فعلى هذا رأى تكون أسماء الأفعال كلها مبنية للشبه الاستعمالي حتى أنهم جعلوا فتحة نحو "وراءك" فتحة حكاية لما قبل نقله من الظرفية إلى اسمية الفعل^(٢).

محلهما من الإعراب:

اتفق النحاة كما سبق على أن أسماء الأفعال مبنية. وذهبوا في محلها من الإعراب على مذاهب.

(١) التسهيل ٢١٣

(٢) حاشية الصبان ٥٣/١ خلافا لابن خروف في جعله معربا بالفتحة منصوبا بما ناب عنه.

- ١- ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال موضع لها من الإعراب، وهو مذهب ابن مالك ونسبه بعضهم إلى الجمهور^(١).
- ٢- ذهب المازني إلى أنها في موضع نصب بفعل محذوف وجوب موافق لها في المعنى^(٢).
- ٣- وذهب بعضهم أن أسماء الأفعال في موضع رفع بالابتداء. وأغناها مرفوعها عن الخبر كما في أقانم الزيدان.

أسماء الأفعال المرتجلة والمنقولة

أولاً: أسماء الأفعال المرتجلة:

وهي ما وضعت من أول الأمر اسماً للفعل نحو صه وشتان فإنهما موضوعان من أول الأمر اسمين للفعل ومن المرتجل: أمين، رويد، هيهات، هلم، هات - صه - مه - أف، شتان - إيه، بله. وإليك الحديث عن بعض أسماء الأفعال المرتجلة:

(١) الأشموني ١٩٦/٣

(٢) الأشموني ١٩٦/٣

أمين:

نقل في أمين^(١) لغتان: أمين بالقصر على وزن فعيل، وأمين بالمد على وزن فاعيل، وكلتاهما مسموعة، وذكر صاحب اللسان أن المد أكثر، وأتشد في لغة القصر^(٢).

تباعد منى فطحل إذ رأيته أمين فزاد الله ما بيننا بعدا^(٣)

وقال عمر بن أبي ربيعة في لغة من مد أمين^(٤)

يا رب لا تسلبني حبها أبدا ويرحم الله عبدا قال آمينا

وقال الأشموني^(٥): وعلى هذه اللغة ففيل إنه عجمي معيوب، لأنه ليس في كلام العرب فاعيل^(٦) وقال الزجاج^(٦): وفي أمين لغتان: قصر ومد فالقصور عربي لكثرة (فاعيل) في العربي والممدود مختلف فيه وقد حكينا عن الأخفش أنه أعجمي لمالم ير هذا المثال

(١) شرح الأشموني ١٩٧/٣، واللسان (امن)

(٢) فصيح ثعلب ٨٦، والأشموني ١٩٧/٣، وشرح المفصل ٣٤/٤ وشرح كتاب

سيبويه للسيرافي ٢٠٠/١

(٣) فطحل: اسم الرجل، والمعنى أن هذا الرجل حينما وقع نظري عليه تباعد عني

وأنا أدعو الله أن يستجيب دعائي أن يزيد البعد بيننا.

(٤) شرح الأشموني ١٩٧/٣ وشرح المفصل ٣٤/٤

(٥) شرح الأشموني ١٩٧/٣

(٦) إعراب القرآن ١٥٠/١

في العربي".

وكذلك قال الرضى^(١): "وأما أمين فقيل سرياني^(٢) وليس إلا من أوزان العجمة كقابيل وهابيل ولا منع أن يقال أصله القصر ثم مد فيكون عربياً مصدراً في الأصل كالنذير والنكير ثم جعل اسماً فعلاً".

وعلى ذلك يكون أمين وأمين اسم فعل بمعنى اللهم استجب، والأولى بالذكر أن أمين بالمد وتشديد الميم ليست لغة في أمين المذكورة، بل كلمة أخرى جمع أم اسم فاعل بمعنى قاصد، كقوله تعالى: "ولا أمين البيت الحرام" فهي من أمت أى قصدت.

^(١) شرح الرضى ٦٧/٢

^(٢) وفي فصيح ثعلب ص ٨٧ أن معنى أمين كذلك فليكن وجاء المعنى نفسه في القاموس المحيط.

(رويدا)

أصل رويد زيدا: أروود زيدا إروادا، بمعنى أمهله إمهالا، ثم صغروا الإرواد تصغير ترخيم، وأقاموه مقام فعله، واستعملوه تارة مضافا إلى مفعوله فقالوا: رويد زيد، وتارة منونا ناصبا للمفعول فقالوا: رويدا زيدا، ثم نقلوه وسموا به فعله فقالوا: رويد زيدا^(١).

ويقول المبرد^(٢): "أما رويد زيدا" فاسم للفعل وليس بمصدر، وبني على الفتح؛ لأنه غير متصرف، كما فعلت بأخواته المبنيات نحو صه ومه، ولم يسكن آخره لأن قبله حرفا ساكنا، واخترت له الفتح للباء التي قبله كما فعلت في أين وكيف

و"رويد" عند الفراء^(٣) تصغير "رود" والروود هو المهمل، يقال فلان يمشى على رود أى على مهل.

وقد تستعمل (رويد)^(٤) وصفا للمفعول المطلق فتقول: ساروا سيرا رويدا بمعنى متمهلا وتكون حينئذ معربة مصدرا وصف به على حد قولهم: رجل عدل، وبذلك قال سيبويه^(٥) ويكون "رويدا"

(١) شرح الأشموني ٢٠٣/٣

(٢) المقتضب ٢٠٨/٣

(٣) شرح ابن يعيش ٢٩/٤

(٤) المقتضب ٢٠٩/٣ وشرح ابن يعيش ٤١/٤

(٥) الكتاب ١٢٤/١

صفة كقولك: ساروا سيراً رويداً، وتحتمل الآية الكريمة^(١): "فمهل الكافرين أمهلهم رويداً" أن تكون من هذا النوع.

وقد تستعمل "رويداً" حالاً كما جاء في كتاب سيبويه^(٢): "ويقولون أيضاً: "ساروا رويداً" فيحذفون السير، ويجعلونه حالاً، ومن ذلك قول العرب ضعه رويداً أى وضعا رويداً.

وتستعمل (رويد) مع الكاف، فنقول: "رويدك زيدا" قال المبرد^(٣): "فأما قولك: "رويدك زيدا" فإن الكاف زائدة، وإنما للمخاطبة، ولا محل لها من الإعراب، وليست باسم".

وورد هذا الاستعمال في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم^(٤): "يا أنجش، رويدك سوقك بالقوارير". وفي اللسان^(٥): "وفي حديث أنجشه: رويدك رفقا بالقوارير، أى أمهل وأزفّق.

(بنة)

(١) الطارق آية ١٧

(٢) الكتاب ١/١٢٤

(٣) المقتضب ٣/٢٠٩

(٤) صحيح البخارى ٥٩/٨ طبع دار الشعب

(٥) اللسان (رويد)

(بَلَه)

ذكر ابن هشام في المغني^(١) آراء النحويين في بله فقال "بله على ثلاثة أوجه: اسم لدع) ومصدر بمعنى الترك، واسم مرادف لد (كيف)، وما بعدها منصوب على الأول ومخفوض على الثاني، ومرفوع على الثالث، وفتحها بناء على الأول والثالث، وإعراب على الثاني، وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله^(٢):

تذر الجماجم ضاحياها ماتها * بله الأكف كأنها لم تخلق

فيكون المعنى على رواية نصب الأكف: دع تترك الأكف، فإن قطعنا من الأيدى أهون بالنسبة إلى الرعوس:

وعلى رواية الجر: إنك ترى الرعوس تتطاير عن الأبدان فتركا لذكر الأكف فتكون بله مصدرا مضافا، ولذا اعتبر الأشموني^(٣) أن الأصل كون (بله) مصدرا ثم انتقل إلى أسماء الأفعال فقال: "وأما بله فهو في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف

(١) المغني ١٠٥/١ (بله)

(٢) الشاعر كعب بن مالك الأنصاري من قصيدة له في وقعة الأحزاب يصف السيف، وهاماتها: فاعل ضاحيا من ضحا يضحو إذا برز، انظر الخزانة

٢٠/٣ والأشموني م/٢٠٣

(٣) الأشموني ٢/٢٠٣، وانظر الإيضاح العضدي للفارسي ١٦٥/١

لدع وانترك، فقيل فيه بله زيد بالإضافة إلى مفعوله، كما يقال ترك زيد، ثم قيل بله زيدا بنصب المفعول، وبناء بله على أنه اسم فعل" ويكون المعنى على رواية الرفع: كيف الأكف لا تقطعها تلك السيف مع قطعها ما هو أعظم منها وهى الهامات، قبله اسم استفهام خبر مقدم، والأكف مبتدأ مؤخر^(١).

وقيل إن (بله)^(٢) على المعنى الأول والمعنى الثانى، أى فى حالة استعمالها اسم فعل لـ (دع) ومصدرا بمعنى الـترك تكون مأخوذة من لفظ البله، وهو من الغفلة، لأن من غفل عن شىء تركه ولم يسأل عنه. وكذلك هنا أى لا تسأل عن الأكف إذا كانت الجمام مقطعة. وكذلك جاء حديث^(٣) النبى عليه السلام عن أبى هريرة، يقول الله تعالى: "أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر نذر ابله ما أطلعتم عليه".

فقوله: "ما أطلعتم عليه" يحتمل أن يكون منصوب المحل، ومجروره على التقديرين والمعنى: دع ما اطلعتم عليه وعرفتُمود من نعيم الجنة فالذى لم يطلعكم الله عليه أعظم.

(١) حاشية الصبان ١٢١/٢

(٢) انظر الروض الأثف للسيهلى ٢٠٦/٢، والخزانة ٢٠/٣

(٣) صحيح البخارى ١٤٥/٦، والخزانة ٢٨/٣

وللحديث رواية أخرى وهي: "من بله ما اطلعت عليه" قال ابن هشام^(١): "استعملت معربة مجزورة بمن خارجة عن المعاني الثلاثة، وبهذا يتقوى من بعدها من ألفاظ الاستثناء".

وكن الكوفيون والبغداديون^(٢) يرون أن (بله) تأتي للاستثناء، وتكون بمعنى لا سيما ويكون ما بعدها منصوباً مثل: أكرمت العبيد بله الأحرار، لأن ما بعدها خارج عما قبلها في الوصف، إذ المعنى أن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد ومال إلى رأيهم السيوطي، لورود المسموع عن العرب ويرى البصريون أنها لا تستعمل أداة استثناء، لأن (إلا) لا تقع مكانها.

وقال الشاعر^(٣):

يمشى القطوف إذا غنى الحداة به * مشى الجواد قبله الجلة النجبا^(٤)

أى أن البطيء من الإبل يمشى كمشى الجواد من الخيل مع

(١) المغنى ١٠٥/١

(٢) للهمع ٢٣٥/١، والأشمونى ٢٠٦/٣

(٣) البيت لابن هرمه. انظر شرح ابن يعيش ٤٩/٤، الخزانة ٢١/٣ واللسان (بله)

(٤) القطوف من الدواب وغيره: البطيء، الحداة: جمع حاد، وهو الذى يغنى للإبل كى تنشط. والجلة: جمع جليل أى الممن من الإبل، والنجب: جمع نجيب وهو الأصل.

الحداء، فدع الإبل الكرام فإنها مع الحداء أسرع من غيرها وجاء في المثل^(١): "تحرّك النار أن تراها بله أن تصلها، أى تحرّك من بعيد فدع أن تدخلها. واتضح من ذلك أن معنى (بله) سواء كان اسم فعل أو مصدرا: دع واترك.

(هـات)

إذا قلت "هات زيدا" ففيه مذهبان: أول أنه اسم للفعل وهو رأى الزمخشري وابن يعيث ويكون بمعنى أعط زيدا وناوله، يقول ابن يعيث^(٢) في شرحه على المفصل: "ومن ذلك هات الشيء أى أعطنيه، وهو اسم لأعطني وناولني، وهو مبنى لوقوعه موقع الأمر، وكسر لالتقاء الساكنين الألف والتاء، وكأنه من لفظ هيت ومعناه".

والمذهب الثاني أن "هات" فعل وهو رأى الخليل، وابن مالك. فيرى الخليل^(٣) أن هات فعل، والهاء فى أوله - بدل من همزة أتى، ودليل فعليته عنده أنه يتصرف مثل تصرف ارم فيقال:

(١) اللسان (بله)

(٢) شرح المفصل ٣٠/٤

(٣) شرح المفصل ٣٠/٤

هات، وهاتيا، وهاتوا، وهاتى، وهاتين. وفى التنزيل: "قل هاتوا برهانكم"، وفى الحديث: "هاتوا ربع عشور أموالكم".

ويقول ابن مالك^(١): "وذلك أن من النحويين من جعل من أسماء الأفعال هات وتعال، إنما هما فعلاّن غير متصرفين، والدليل على فعليتهما وجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للأُنثى هاتى، وتعالى، وللاثنين هاتيا وتعاليا، وللجمع هاتوا وتعالوا، وهاتين وتعالين".

وابن مالك قد غلط النحويين كما ذكر الأشموني^(٢) لما رأى اتصال الضمائر البارزة بهات، فحكم بأنها فعل، مثل هلم عند بنى تميم، لما قالوا: هلما وهلموا وهلمى فهى عندهم فعل لا اسم فعل فاسم الفعل عنده يشبه المثل، فلا يتغير لفظه، ولا يتصرف تصوف الأسماء ولا الأفعال.

وأبو البقاء العكبرى^(٣) يتحدث عن هات فى قوله تعالى: "قل هاتوا برهانكم"^(٤) ويقول: هاتوا فعل معتل اللام نقول فى الماضى:

(١) شرح الكافية لابن مالك ٥٥٤/٢، وانظر التسهيل لابن مالك ص ٢١٠.

(٢) انظر الأشموني ٢٠٥/٣.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٥٨/١.

(٤) البقرة الآية ١١١.

هاتى يهاتى مهاتاه، وأصله هاتوا ثم سكنت الياء وحذفت تقول للرجل هات، وللمرأة هاتى."

ولكن الدمامنى يرد على من غلط النحاة فى جعل "هات" اسم فعل ويقول^(١): "لا وجه للتغليب فإن الذهاب إلى هذا لا يلتزم ما قاله ابن مالك من أن لحقوق الضمائر البارزة لا يكون إلا فى الأفعال، بل من عددهما من أسماء الأفعال يجوز لحوقها بما قوى شبهه بالأفعال، فعوملا معاملتهما فى ذلك.

وقد سبق قول ابن يعيش فى هذا المعنى مدافعا عن رأيه فى أن هات اسم فعل لما قال^(٢): "وكان القياس فى هذه الأسماء (يعنى أسماء الأفعال) ألا يلحقها ضمير تشبيه ولا جمع، ولكن نابت هذه الأسماء عن الأفعال، وقامت مقامها، قويت الدلالة على معناها، فصارت كالمرادفة لها، فظهر الضمير فى بعض أحوالها، ليؤذن بقوة الشبه بهذه الأفعال التى هى فى معناها".

(١) حاشية الصبان ٢٠٥/٣

(٢) شرح المفصل ٤٣/٤

(هـم)

تكون على وجهين: متعدية وغير متعدية^(١) فالمتعدية نحو: هلم زيدا بمعنى قربه وأحضره ومنه قوله تعالى^(٢): "هلم شهداءكم" أى أحضروهم، وغير متعدية نحو هلم يا زيد بمعنى أقرب، ومنه قوله تعالى^(٣): "والقائلين لأخوانهم هلم إلينا" فعدها بحرف الجر فيكون مجرى (هلم) مجرى الأفعال التى تستعمل لازمة، ومتعدية. وتحدث ابن جنى عن هلم فى باب "فى تسمية الفعل" وعدها من أسماء الأفعال فقال^(٤): "ومنها: هلم قال الخليل: هى مركبة وأصلها عنده "ها" لانتبيه ثم قال: لم، أى لم بنا^(٥) ثم كثر استعمالها فحذفت الألف تخفيفاً".

(١) شرح الرضى ٧٢/٢، والأسمونى ٢٠٦/٣، وشرح ابن يعيش ٤٢/٤

(٢) الأنعام آية ١٥٠.

(٣) الأحزاب آية ١٨.

(٤) الخصائص ٣٥/٣.

(٥) من قولهم: لم الله شعثه، أى جمعه. كأنه أراد: لم نفسك إلينا، أى أجمع نفسك

إلينا، انظر شرح ابن يعيش ٤٢/٤ وحاشية الصبان ٢٠٦/٣.

وكذا قال أبو سعيد السيرافي^(١)، وابن جنى موافق للخليل في ذلك فقال: "وإنما هاء هلم (ها) في التنبيه في نحو هذا وهذه". وهو رأى سيبويه أيضا. قال^(٢): "كأنها لم" أدخلت عليها الهاء، كما أدخلت ها على ذا" وهو رأى ابن السراج أيضا^(٣).

قال ابن مالك في شرح الكافية^(٤): "وقول البصريين أقرب إلى الصواب".

وقد ذكر الأنباري^(٥) الخلاف في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين.

مذهب أهل الحجاز في هلم:

قال ابن جنى^(٦): "وأهل الحجاز يدعونها في كل حال على لفظ واحد فيقولون للواحد والواحدة والاثنين والجماعة: هلم".

(١) شرح السيرافي لكتاب سيبويه ١٨٤/١.

(٢) للكتاب ٦٧/٢.

(٣) الأصول في النحو لابن السراج ١٧٣/١.

(٤) شرح الكافية ٥٥٥/٢.

(٥) الأخصاف مسألة ٤٧.

(٦) الخصائص ٣٦/٣، وانظر شرح ابن يعيش ٤٢/٤ والمقتضب ٢٠٢/٣.

مذهب بنى تميم:

وأما التميميون فيغيرونها بقدر المخاطب، فيقولون: هلم
وهلما وهلموا وهلمى وهلمن قال ابن جنى^(١): "وأعلى اللغتين
الحجازية، وبها أنزل القرآن^(٢)."

معنى ذلك أن هلم عند بنى تميم فعل، لأنهم يدخلون علامة
التثنية والجمع عليها اعتباراً منهم للفعل وهو - لم - وتغليب جانبه،
وصرح المبرد بذلك^(٣) فقال: وأما على مذهب بنى تميم فيكون
بمنزلة سائر الأفعال."

ثانياً: أسماء الأفعال المنقولة:

اسم الفعل المنقول هو ما وضع من أول الأمر لغير اسم
الفعل، ثم نقل إليه. وهو نوعان أحدهما منقول من ظرف، والثاني
منقول من جار ومجرور، فالمنقول من الجار والمجرور إلى باب
اسم الفعل حرفان، هما: "إلى، وعلى" متصلين بضمير خطاب
غالباً.

(١) الخصائص ٣٦/٣

(٢) قوله تعالى: "والقاتلين لأخوانهم هلم إلينا" أفرد والمخاطبون جماعة انظر شرح

ابن يعيش ٤٢/٤ والمقتضب ٢٠٣/٣.

(٣) المقتضب ٢٥/٣

المنقول من الجار والمجرور: إلى:

يكثر استعمال "إلى" اسم فعل متصلاً بضمير الخطاب، وفي الحديث أن النبي عليه السلام ركب حماراً، وانطلق إلى عبد الله بن أبي، فقال عبد الله للرسول: إليك عنى، والله لقد أذانى نثن حمارك^(١) وقد فسر النحاة معنى إليك بأنه: نتج^(٢).

وفسرها المبرد بأنك تأمره أن يتأخر، وتحذره شيئاً مقبلاً عليه^(٣).

والعرب تقول: إليك عنى أى امسك وكف، وتقول: إليك كذا وكذا أى خذه^(٤).

(١) صحيح البخارى ٢٤٠/٢ باب: ما جاء فى الإصلاح بين الناس. وفى معانى الفراء ٧١/٣ "إليك حمارك فقد أذانى" أى خذ حمارك وانظر تفسير القرطبى ٦١٣٥/٧.

(٢) الهمع ١٠٦/٢ أو شرح ابن يعنى ٣٢/٤ وشرح للتصريح ١٩٨/٢

(٣) المقتضب ٢٠٢/٣

(٤) اللسان (إلى)

(عليك)

فسر المنحاة (عليك) بمعنى (الزم) وخذ^(١)، ومن استعمال
عليك بمعنى الزم قوله تعالى^(٢) "عليكم أنفسكم" فعليكم اسم فعل،
وفاعله مسنتر وجوبا، وأنفسكم مفعول، والتقدير احفظوا أنفسكم أو
الزموا شأن أنفسكم^(٣) ومن الشعر قول رؤية بن العجاج^(٤):
ورأي عيني الفتى أباكا * يعطي الجزيل فعليك ذاكا^(٥)

واستشهد الأشموني بهذا البيت علي وقسوع الحال فعلا
مضارعا، وأجازه سيبيويه، ومنعه الفراء.

وعليك اسم فعل ينصب مفعولا، لأن عليك وضعت موضع
فعل متعد.

(١) للهمع ١٠٦/٢ وشرح التصريح ١٩٨/٢

(٢) للمائدة ١٠٥

(٣) شرح التصريح ٩٨/٢ وأنظر إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢٢٨/١.

(٤) الأشموني ٢٢٠/٨

(٥) رأي: مصدر مضاف لفاعله مبتدأ، والفتى مفعول المصدر، وأباك: بدل منه،
ويعطي الجزيل: جملة فعلية وقعت حالا مدت مسد خیر المبتدأ، وعليك: اسم
فعل بمعنى الزم وذلك مفعولة، وهو إشارة إلي العطاء الجزيل والمعني: رؤية
عيني أباك حصلت إذا كان يعطي العطاء الجزيل فالزم طريقته وتشبه به في
ذلك.

ونحو "عليك بذات الدين"^(١)، ومن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم^(٢): "فعلیکم بالصلاة في بيوتکم".

وقد ظهر مما سبق أن الغالب في الاستعمال هو (علي) متصلاً بضمير المخاطب. أما اتصاله بضمير الغائب أو المتكلم فهو نادر.

وقال ابن مالك^(٣): "وهذا النوع لا يستعمل إلا متصلاً بضمير مخاطب".

وأما قوله عليه السلام^(٤): "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء" فقال فيه ابن عصفور^(٥): إن عليه خبر، والصوم مبتدأ، والباء زائدة.

وبعض النحويين^(٦) وجه الحديث بأن ضمير الغائب فيه واقع

(١) حاشية الصبان ٢٠٠/٣

(٢) صحيح البخاري ٢٤/٨ دار الشعب

(٣) شرح الكافية الشافية ٥٥٦

(٤) البخاري ٣/٧

(٥) المقرب ١٣٦/١.

(٦) حاشية الصبان ٢٠١/٣

علي مخاطب، لأنه بعض المخاطبين أولاً بقوله: من استطاع منكم.

موضوع الضمير المتصل بإليك وعليك من الإعراب:

- ١- يري الفراء أن موضعه رفع علي الفاعلية.
- ٢- نصب عند الكسائي علي المفعولية، والفاعل مستتر، والتقدير:
ألزم نفسك زيداً من الإلزام.

٣- جر عند البصريين، وهو الصحيح، لأن الأخفش روي عن
عرب فصحاء "عليّ عبد الله زيداً" يجر عبد الله، فتبين بذلك
أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه، ولا منصوبه^(١)
وقال ابن مالك^(٢): "ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء
ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضي الفاعلية، فلك أن تقول
في التوكيد، عليكم كلكم زيداً بالجر توكيد للضمير المجرور،
وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع".

وهذا كلام المبرد نفسه حين قال^(٣): إذا قلت- "عليك زيداً"
ففي عليك اسمان أحدهما المرفوع الفاعل، والآخر هذه الكاف
المخفوضة.

(١) انظر التسهيل لابن مالك ٢١٣، والأشعري ٢٠٢/٣، والهمع ١٠٦/٢.

(٢) شرح الكافية ٥٥٦.

(٣) المقضب ٢١١/٣.

مسائل وتراكيب خاصة في النحو العربي

لا جرم في مثل قوله تعالى^(١) "لا جرم أن لهم النار" جرم فعل ماض بمعنى: حق أن لهم النار، وذهب الخليل^(٢) إلى أن (جرم) بمعنى (كسب) و(أن لهم النار) في موضع رفع، لأنه فاعل جرم، كأنه قال: حق كون النار لهم.

ومن النحويين من يجعلها جواباً لما قبلها، كقول القائل كان كذا وكذا، فيقول: لا جرم أنه يكون كذا وكذا، وهو هنا رد على الكفار فيما زعموه من دفع عقوبة الكفر عنهم يوم القيامة، وجرم فعل ماضى بمعنى ثبت، والفاعل المصدر المؤول. أى حق وثبت كون النار لهم.

وذهب الكوفيون^(٣) إلى أن جرم اسم لا النافية للجنس، مبنى على الفتح في محل نصب وهى بمنزلة لا بد أنك ذاهب فكثر استعمالها حتى صارت بمعنى (حقاً).

(١) النحل (٦٢)

(٢) انظر كتاب سيبويه ٤٦٩/١

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٨/٢

لاسيما^(١)

سى من لاسيما بمنزلة مثل وزنا ومعنى، ونشيتسه سيان،
والأكثر فيها تشديد الياء، ودخول لا ودخول الواو قبلها، فإذا قلت
قام الطلاب لاسيما زيد فإنه يجوز في الاسم بعدها الرفع والجر
مطلقا، وكذلك النصب إذا كان نكرة، والجر أرجحها وهو على
الإضافة و(ما) زائدة بينهما، والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف
و(ما) موصولة أو نكرة، أى ولا مثل الذى هو زيد أو ولا مثل
شئ هو زيد، ويجوز النصب على التمييز إذا كان نكرة. وسى:
اسم لا النافية للجنس منصوب

عمرك الله^(٢)

أى عمرتك الله تعميراً فحذف الزوائد من المصدر وأقيم مقام
الفعل مضافاً إلى المفعول به الأول. والمعنى أعطيتك عمراً بأن
سألت الله أن يعمرك، فلما ضمن (عمر) معنى السؤال تعدى إلى
المفعول الثانى وهو (الله) وأجاز الأخفش^(٣) رفع (الله) في عمرك
الله ليكون فاعلاً أى عمرك الله تعميراً.

(١) من كتاب مغنى اللبيب ١/١٢٣

(٢) انظر الخصائص لابن جنى ٢/١٧

(٣) انظر خزنة الألب للبغدادي ٤/٢١٢

لا أبالك^(١)

كلام جرى مجرى المثل وشاع هذا التركيب في كلام العرب - وأشعارهم وأكثر ما يذكر في المدح بأن يراد نفي نظيره، وقد يكون بمعنى الذم بأنه مجهول النسب، ويرى جمهور النحاة أن (أبا) مضافة إلى المجرور باللام، واللام زائدة.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن (أبا) مفردة جاءت على لغة القصر، كقولك: لا عصاك، والمجرور باللام هو الخبر قال السيوطي^(٢) "وإنما اخترت رأى أبي على لسلامته من التأويل والزيادة والحذف"

وقال المبرد^(٣): "فإن قلت (لا أباله) فالتقدير لا أباه ودخلت اللام لتوكيد الإضافة"

(١) انظر الخصائص لابن جني ٣٤٣/١

(٢) انظر الهمع ١/١٤٥

(٣) المقتضب ٤/٣٧٣ وذكر ابن جني في الخصائص ٣٤٣/١ أنه دعاء بفقد أبيه

وجرى مجرى المثل للمنكر والمؤنث.

أى المشددة

لفظ (أى) بألف وياء مشددة راجع في جميع الكلام إلى معنى التعيين والتمييز للشيء من غيره. فمنه "آية الشمس"؛ لضوئها؛ لأنه ضوء يبينها ويميزها من غيرها ومنه: الآية بمعنى العلامة على الشيء، وخرج القوم بآيتهم، أى: بجماعتهم التى تتميز بها. ومنه إياك وإياى في المضمرات. واشتقاق إياى وإياك مما تقدم، لأنه في أكثر الكلام مفعول مقدم، والمفعول إنما يتقدم على فعله قصداً إلى تعيينه، وحرصاً على تبينه، وصرفاً للوهم عن الذهاب إلى غيره.

ولهذا اختصت (أى) ببناء ما فيه الألف واللام؛ تمييزاً له وتعييناً^(١).

وقد تحدث النحاة عن "أى" المشددة، وقسموها إلى أقسام، ولكن اختلفوا في أقسامها. فقد تحدث سيويه في كتابه عن (أى) الاستفهامية^(٢)، والشرطية^(٣)، والموصولة^(٤)، والنكرة الموصوفة في النداء^(٥).

(١) نتائج الفكر للمبلى ص ٢٠٠ (اللسان "أيا")

(٢) الكتاب ٢/٣٩٨، ٢/٢٥

(٣) الكتاب ٣/٦٩، ٢/٢٧٥

(٤) الكتاب ٢/٤٠٤، ٢/٤٠٧

(٥) الكتاب ٢/٥٧، ١٠٦

وكذلك ذكرها المبرد في المقتضب^(١).

و(أى) عند الهروى^(٢) سنة أقسام "الشرطية، والاستفهامية، والموصولة والتي للتعجب"^(٣)، وصلة لنداء ما فيه أل، والواقعة نعتاً

ونكر الزمخشري^(٤) منها: الشرطية، والاستفهامية، والموصولة، ووصلة النداء، والواقعة صفة للنكرة وحالا من المعرفة.

ولقد ذكر الرضى قول الأخفش في إجازة كونها نكرة موصوفة كما في نحو: مررت بأى معجب لك.

قال الرضى^(٥) "ولا أعرف كونها نكرة موصوفة إلا في النداء"

(١) المقتضب ٧٥/٢، ١٠٦

(٢) الأزهية في علم الحروف ١٠٨-١١٤

(٣) تأتى أى للتعجب نحو: أى رجل زيد. وقال الهروى: "واعلم أن أبا في التعجب لا تضاف إلا لنكرات"، نحو: أى رجل زيد. انظر الأزهية ص ١١٠ وأمالى ابن السجري ٢٩٩/٢ وأى للتعجبية يمكن أن تظهر في قوله تعالى: "فى أى صورة ما شاء ركبك" أى فعدلك في صورة، عجيبة الكشف ٢٢٨/٤.

(٤) شرح المفصل ٢١/٤

(٥) شرح الكافية ٥٦/٢

وقال ابن هشام^(١): إن ما ذكره الأخفش غير مسموع

و"أى" عند ابن هشام خمسة أقسام: شرط، واستفهام، وموصول، ووصلة لنداء ما فيه أل، ودالة على الكمال، وهى النسي تقع صفة للنكرة وحالا من المعرفة. والقول نفسه مع السيوطى^(٢).

وقد أنكر ثعلب كون (أى) موصولة، فهى عنده استفهام أو شرط. قال ابن هشام^(٣) "وزعم ثعلب أن (أيا) لا تكون موصولة أصلا، وقال لم يسمع أيهم هو فاضل جاعنى بتقدير الذى هو فاضل".

وقول ثعلب "لم يسمع" لا يلزم منه نفي (أى) الموصولة من أصلها^(٤).

وقال السيوطى^(٥): وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات. وحديثى في هذا البحث عن أقسام (أى) المشهور منها:

(١) المغنى ٧٣/١

(٢) الهمع ٣١٨/١ - ٣٢٠

(٣) المغنى ٧٢/١

(٤) حاشية الأميز على المغنى ٧٣/١

(٥) الهمع ٣١٨/١ وشرح التصريح ١٣٥/١

وغير المشهور، وآراء النحاة فيها. إعرابا وبناء، وعلة سيوييه في بناء "أى" الموصولة، وتعليل النحاة لبنائها، وعما يلزم "أى" من الإضافة، وسوف أجعل حديثا خاصا عن "أى" الموصولة، لكثرة حديث النحاة عنها، واختلافهم حولها.

وكذلك الحديث في هذا البحث عن قول الكسائي عندما سئل في حلقة يونس: لم لا يجوز أعجبنى أيهم قام فقال: أى كذا خلقت فصار مثلاً.

وكيف وجه النحاة قول الكسائي هذا. وكذلك عن إعراب "أى" الشرطية، والاستشهاد بنماذج قرآنية على أنواع "أى" جميعها.

أقسام "أى"

تأتى "أى" على أقسام:

أحدها: أن تكون شرطية، وقد اتفق النحاة على أنها اسم شرط جازم، ولاتخص المجازاة بها على شيء معين، كما اختصت (من) بالعقل و(ما) بغير العقل، و(أين) بالمكان، و(متى) بالزمان.

وإنما هى بحسب ما تضاف إليه. يقول ابن السراج^(١): "قأى إلى أى شيء أضفتها كانت منه، إن أضفتها إلى زمان فهى زمان، وإن أضفتها إلى مكان فهى مكان".

فتكون (أى) اسما مجردا من الظرفية إذا أضيفت إلى اسم، نحو: أيهم تضرب أضرب، وتكون ظرف زمان أو مكان إذا أضيفت إليهما نحو: أى يوم تصم أصم وأى مكان تجلس اجلس^(٢).

وحكم "أى" من حيث العموم والإبهام كحكم "من" وسائر أدوات الشرط الجازمة. فالشرط بها يعم العقلاء وغيرهم، كما يعم جميع الأمكنة والأزمنة. فقولك أيهم تضرب أضرب، بمنزلة من تضرب أضرب في العموم. ولتضمن "أى" معنى حرف الشرط

(١) الأصول ١٥٩/٢

(٢) شرح الكافية الشافعية لابن مالك ١٦٢٤/٣

عملت الجزم في فعلين بعدها كمائر أدوات الشرط العامة، نحو أيهم
يأتني أكرمه.

وقد تزداد "ما" بعد (أى) للتأكيد. وذكر السيوطي^(١) أن شرط
زيادتها ألا تضاف إلى ضمير، فيمتنع أيهم ما تأتني آته.

فإن أضيفت إلى ظاهر فالأجود عند ابن مالك^(٢) أن تزداد
(ما) بينها وبين المضاف إليه كقوله تعالى:
(أيا الأجلين قضيت فلا عدوان على)^(٣)

وزيادتها هنا لتأكيد معنى الشرط. فإن حذف المضاف إليه
فبالغالب أن تزداد (ما) بعدها، وتكون "أى" لقوله تعالى:
(أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى)^(٤).

وتكون زيادتها حينئذ عوضا لأى عن الإضافة. قال ابن
عصفور^(٥): "وإن دخلت على أى الشرطية "ما" فهي زائدة، أو تكون

(١) الهمع ٦٣/٢

(٢) شرح الكافية الشافية ١٦٢١/٣

(٣) سورة القصص ٢٨

(٤) الإسراء ١١٠

(٥) شرح جمل الزجاجة ٤٦٠/٢

عوضا من الإضافة".

وتنفرد (أى) الشرطية عن جميع أسماء الشرط الجازمة بعدم بنائها فأسماء الشرط جميعا مبنية عدا (أى) فهي معربة، ويعلل ابن الشجرى^(١) ذلك بقوله: "وإنما أعربوها حملا على نظيرها وهو "بعض" وعلى نقيضها وهو "كل" وهى علة قياسية، يعنى الحمل على النظير أو النقيض". وهذه العلة ذكرها الأنبارى^(٢). وزاد عليها علة ثانية، وهى التنبيه على أن الأصل فى الأسماء الإعراب. فقال: "إنهم أبقوها على الأصل فى الإعراب تنبيها على أن الأصل فى الأسماء الإعراب، كما بنوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التأكيد، وضمير جماعة النسوة تنبيها على أن الأصل فى الأفعال البناء".

وأضاف الرضى علة أخرى وهى ملازمتها للإضافة فقال^(٣): "(أى) معربة من بين أخواتها؛ وإنما ذلك لإلزامهم لها الإضافة المرجحة لجانب الاسمية". وكذلك قال السهيلي^(٤).

(١) الأمالى الشجرية ٢٩٦/٢

(٢) أسرار العربية ص ٣٨٤

(٣) شرح الكافية ٧٥/٢

(٤) نتائج الفكر ١٩٧

موضع أى الشرطية من الإعراب:

إن دخل عليها جار أو مضاف فمحلها الجر نحو: بأيهم تمرر أمرر به وغلام أيهم تلق أكرمه.

وإن وقع بعدها فعل لازم فهي مبتدأ نحو: أيهم يقيم أقيم معه، والأصح^(١) أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب، وأن وقع بعدها فعل متعد. فإن كان واقعا عليها فهي مفعول به نحو قوله تعالى: (أياما تدعوا)، وإن كان الفعل متعديا، وقد أخذ مفعوله فهي مبتدأ نحو: أيهم تضربه أضربه.

وتقع مفعولا فيه نحو: أى مكان تجلس أجلس فيه. والعامل فيها فعل الشرط على القول الراجح^(٢). وقد بين الرضوي علة عمل الشرط في أدواته دون الجواب فقال^(٣): "والمر في جواز عمل الشرط في أدواته دون الجزاء أن الأداة من حيث طلبها للصدر كان

(١) لأن الفائدة توقفت على الجواب من حيث التعلق فقط لا من حيث الخبرة/ انظر المغنى ٩١/٢ قال سيبويه ١٣٦/١ "فإن قلت: أيهم جاءك فاضرب، رفعت له لأنه جعل جاءك في موضع الخبر، وذلك لأن قوله: فاضرب في موضع الجواب، وأى من حرف المجازاة".

(٢) شرح المفصل ٤٤/٧، المغنى ٩١/٢

(٣) شرح الكافية ٨٩٩/٢.

القياس ألا يعمل فيها لفظ أصلا وإن كان متأخرا؛ لأن مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التأخير من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا، ولكنهم جوزوا أن يعمل فيها ما حقه أن يليها بلا فصل كالشرط، وأما الجزاء فلفرط تأخره عنها لم يجز عمله فيها".

واستدل الرضى أيضا بدليل سماعي وهو أنه لم يسمع عنهم نحو: أيهم جاءك فاضرب بنصب أيهم. ووردت أى الشرطية في القرآن الكريم في موضعين اثنين: قوله تعالى: (أيما تدعوا)^(١). وقوله تعالى: (أيما الأجلين قضيت فلا عدوان على)^(٢).

الثاني: أى الاستفهامية:

نحو قوله تعالى: (فأى الفريقين أحق بالأمن)^(٣)، وقوله تعالى: (فبأى حديث بعده يؤمنون)^(٤).

(١) (ما) زائدة بين (أى)، وفعل الشرط (تدعوا) وأى مفعول به لفعل الشرط بعدها. انظر أمالي ابن الشجري ٢٩٥/٢.

(٢) (ما) زائدة بين المضاف والمضاف إليه، وذهب ابن كيسان إلى أنها نكرة في محل جر بالإضافة، والأجلين بدل منها، وأى مفعول به لفعل الشرط بعدها.

انظر الثبيان في إعراب القرآن للعكبري ٧١/١

(٣) الإكعام: ٨١

(٤) الأعراف: ١٨٥

والحديث عن (أى) الاستفهامية يلزمه توضيح لبعض
المسائل المتعلقة بها، وهى:

١- كونها بعض ما تضاف إليه.

٢- كونها لها الصدارة.

٣- كونها مما يحكى بها.

أولاً: أى الاستفهامية بعض ما تضاف إليه. فإذا أضيفت إلى
معرفة كانت هى بعض المعرفة. نحو: أى الرجال قائم؟ وأى
الرجلين قائم، وأى زيد أحسن؟ ولا يصح أن تضاف إلى معرفة
واحدة، لأنها مع المعرفة سؤال عن بعض، والواحد لا يجزأ وهى
فى ذلك خلاف المضافة لنكرة؛ لأنها مع النكرة سؤال عن الكل،
ولذلك تجوز إضافتها إلى نكرة واحدة، فيقال: أى رجل عندك؟ وأى
رجل زيد؟ وإذا أضيفت إلى نكرتين أو أكثر فالإجابة بنكرتين أو
أكثر. تقول: أى رجلين عندك، وأى رجال عندك؟^(١). ولا تستعمل
أى الاستفهامية والشرطية إلا مضافة لفظاً أو تقديرًا، وكذلك
الموصولة كما سيأتى.

(١) أنظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٠/٢ وأسالى ابن النجوى ٢٩٦/٢

ومما أضيفت فيه (أى) الاستهامية في القرآن الكريم إلى

النكرة قوله تعالى: (قبأى حديث بعده يؤمنون)^(١)

وقوله تعالى: (وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون)^(٢)

وقوله تعالى (وما تدرى نفس بأى أرض تموت)^(٣)

وقوله تعالى: (لأى يوم أجلت)^(٤)

ومما أضيف فيه إلى المعرفة قوله تعالى: (فأى الفريقين

أحق بالأمن)^(٥)

وقوله تعالى (لنعلم أى الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً)^(٦)

وقوله تعالى: (أى الفريقين خير مقاماً)^(٧)

(١) الأعراف: ١٨٥

(٢) الشعراء: ٢٢٧

(٣) لقمان: ٣٤

(٤) المرسلات: ١٢

(٥) الأنعام: ٨١

(٦) الكهف: ١٢

(٧) مريم: ٧٣

ثانيا: أى الاستفهامية لها الصدارة:

أى الاستفهامية مثل أسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها^(١)، إلا إذا كان حرف جر أو مضافا، فإنهما يعملان فيها، وغير ذلك يعمل فيها ما بعدها، ومما جاء في القرآن الكريم من (أى) مجرورا بحرف جر قوله تعالى: (فبأى آلاء ربكما تكذبان)^(٢)، وقوله تعالى: (فى أى صورة ما شاء ركبك)^(٣)، وقوله تعالى: (فبأى حديث بعد الله وآياته يؤمنون)^(٤).

ولم يرد في القرآن (أى) معمولا لمضاف.

وقد جاء (أى) في القرآن معلقة عن العمل في قوله تعالى: (لنعلم أى الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا)^(٥) فأى: مبتدأ، خبره: أحصى، والجملة الاستفهامية في موضع

(١) انظر الكتاب ٤٠٠/٢ قال ابن الشجرى ٢٩٦/٢ "وإعمال الفعل الذى قبلها

يخرجها من الصدر"

(٢) الرحمن

(٣) الانفطار: ٨

(٤) الجاثية: ٦

(٥) الكيف: ١٢. وقال ابن الشجرى ويعلقون عنها العلم فيقولون: "وقد علمت أيهم

أخوك، ومعنى التعليق أن الفعل يعمل في الموضع دون اللفظ" انظر الأمالى

نصب سدت مسد مفعولى (لتعلم)^(١).

وقوله تعالى: (فلينظر أيها أذكى طعاما)^(٢)
 فأى: مبتدأ، وخبره (أذكى طعاما). والجملة الاستفهامية في
 موضع نصب، لأن فعل النظر معلق عن العمل^(٣).

وقوله تعالى: (ولتعلمن أينما أشد عذابا وأبقي)^(٤)
 أينما أشد: جملة استفهامية مبتدأ وخبر في موضع نصب
 لقوله: (ولتعلمن) سدت مسد مفعولين^(٥).

وقوله تعالى: (لنبلوهم أيهم أحسن عملا)^(٦)
 أيهم: مبتدأ، وأحسن: خبر، والجملة في موضع المفعول
 لنبلوهم.

وقوله: (وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون)^(٧)

(١) البحر المحيط ١٠٣/٦ والكشاف ٤٧٣/٢

(٢) الكهف: ١٩

(٣) البحر المحيط ١١١/٦. والتبيان في إعراب القرآن ٥٣/٢.

(٤) البحر المحيط ٢٦١/٦ وابن الشجرى ٢٩٥/٢

(٥) الكهف: ٧

(٦) البحر المحيط ٩٨/٦

(٧) الشعراء: ٢٢٧

أى: جعلها الجمهور استفهامية، وهى مفعول مطلق لينقلبون،
والجملة الاستفهامية فى موضع نصب سدت مسد مفعولى (سيعلم)،
لأنه معلق عن العمل أى ينقلبون أى انقلاب^(١).

وأجاز أبو البقاء العكبرى أن تكون (أى نعتا لمصدر
محذوف، أى: انقلابا أى انقلاب^(٢)).

إعراب أى الاستفهامية:

(أى) الاستفهامية معربة كأى الشرطية، ونكر السهيلي^(٣)
سبب ذلك فقال: "وأما" (أى) "قمعرب بخلاف أخواته لتمكنه
بالإضافة، وإنما لزمته الإضافة، لأنه وضع لتمييز البعض وتعيينه،
فلا بد من إضافته إلى الجملة كما يضاف البعض إلى الكل".

الثالث من أقسام "أى": أن تكون صفة النكرة:

نحو: مررت برجل أى رجل، وهى الدالة على الكمال عند
ابن هشام^(٤)، فتقع صفة للنكرة نحو زيد رجل أى رجل، أى كامل
فى صفات الرجال، وحالا للمعرفة نحو: مررت بزيد أى زيد.

(١) البحر المحيط ٤٩/٧، حاشية للخضرى على ابن عقيل ٧٩/١

(٢) التبيان فى إعراب القرآن ١٠٠٢/٢

(٣) نتائج الفكر ١٩٧

(٤) المغنى ٧٣/١

وقال ابن الشجري^(١): "والسلاس أن تكون نعتا للنكرة يراد به المدح كقولك: مررت برجل أى رجل، ورأيت رجلا أى رجل، وجاعنى رجل أى رجل، وإن شئت أظهرت المبتدأ، فقلت: وأى رجل هو".

وقال سيبويه^(٢): "له صوت أيما صوت؛ لأن (أيما) صفة أبداء، وإذا قلت أيما صوت فكأنك قلت: له صوت حسن جدا".

وفى شرح الكافية^(٣) للرضى يفهم أن أصل (أى) الواقعة صفة أو حالا كونها استفهامية مثل: من، التى لا تقع صفة، ولعله رأى أن الصفة في الأصل استفهامية، لأن معنى مررت برجل أى رجل: أى برجل عظيم يسأل عن حاله، ثم نقلت من الاستفهامية إلى الصفة".

وهذا المعنى نفسه ذكره السهيلي^(٤) فقال: "وأما وقوع (أى)" نعتا لما قبلها كقولك: مررت برجل أى رجل، فإنما تدرجت إلى الصفة من الاستفهام، كأن الأصل: أى رجل! على الاستفهام الذى

(١) الأمالي ٣٠٠/٢

(٢) الكتاب ٣٦٣/١

(٣) شرح الكافية ٥٦/٢

(٤) نتائج الفكر ٢٠١

يراد به التّفخيم، وإنّما دخله التّفخيم لأنهم يريدون إظهار العجز، والإحاطة بوصفه، فكأنه يستفهم عنه إذ يجهل كنهه، فأدخلوه في باب الاستفهام الذي هو موضوع لما يجهل، فلما ثبت هذا اللفظ في باب التّفخيم للشيء قرب من النعت والوصف حتّى أدخلوه في باب النعت

ومما يمكن حمله على (أى) الواقعة صفة في القرآن الكريم قوله تعالى: (فى أى صورة ما شاء ربك^(١)) وهى هنا دالة على الكمال، وهى صفة حذف موصوفها زيادة في التّفخيم والتعجب، والأصل: فى صورة أى صورة كما تقول: مررت برجل أى رجل، وفى إعراب (ما) وجهان: أحدهما أن تكون زائدة، والجملة الفعلية (شاء) فى موضع جر على النعت لـ (صورة)، والثانى: أن تكون شرطية، والجملة الشرطية، فى محل جر صفة أيضاً^(٢). ولكن ابن عصفور لا يجيز فى "أى" الواقعة صفة أن يحذف موصوفها، وإقامتها مقامه فقال^(٣): "وتفارق (أى) سائر الصفات فى أنه لا يجوز حذف الموصوف، وإقامتها مقامه، لا تقول: مررت بأى رجل، وذلك أن المقصود بالوصف بأى التّعظيم، والحذف يناقض

(١) الانفطار: ٨

(٢) انظر البحر المحيط ٤٣٦/٨

(٣) شرح الجمل الكبير ٤٦٠/٢

ذلك المعنى.

وأنا أرى حذف الموصوف في الآية يناسب التقويم والتعجب، أى: الذى خلقك فسواك فعدلك في صورة عجيبة. وأى الواقعة صفة، والحالية، معربة كالشرطية والاستفهامية؛ لأن لزوم (أى) للإضافة، والإضافة من خصائص الأسماء جعلها ترجع إلى ما هو الأصل فيها من الإعراب، والأصل يرجع إليه بأدنى سبب كما يقول النحاة^(١).

وأى باعتبار ما تضاف إليه على ثلاثة أقسام:

- ١- ما يجب أن تضاف فيه لمعرفة، وهى الموصولة.
- ٢- ما يجب أن تضاف فيه لنكرة، وهى الواقعة صفة للنكرة.
- ٣- ما تكون فيه مضافة إلى معرفة تارة وإلى نكرة تارة أخرى، وهى الواقعة شرطاً أو استفهاماً. نحو أيهم يقيم أقم معه، وأيهم يقوم؟ وأى رجل يقيم أقم معه، وأى رجل يقوم؟

الرابع من أقسام أى: أن تكون وصلة^(٢) لنداء ما فيه (أل):

نحو يا أيها الرجل، وقوله تعالى: (ياأيها المزمّل)، وقوله

(١) انظر شرح التصريح ٩٢/١، حاشية الصبان ١٠٤/١

(٢) المغنى ٧٣/١ والهمع ٥٢/٣ وابن الشجرى ٢٩٩/٢

تعالى: (يا أيها الكافرون).

ومعنى كونها وصلة لنداء ما فيه أل أنه لا يجوز الجمع بين (أل) ويا النداء". إلا مع لفظ الجلالة، والعلم المحكى عن جملة نحو (الرجل قائم) مسمى به، تقول: يا الله، ويا الرجل قائم لأن حرف النداء، وأل: أداتان للتعريف، وهم يكرهون أداتين لمعنى واحد. فإذا أرادوا نداء ما فيه (أل) أتوا قبله بـ (أى) فأدخلوا عليها حرف النداء، لتكون هي المنادى ظاهرا، والمقترن بال صفة^(١). وأتوا بعد "أى" بـ (ها) للتنبيه عوضا عما فاتها من الإضافة.

وأشار سيبويه إلى ذلك الموضع في كتابه فقال^(٢): وذلك قولك: يا أيها الرجل. فأى ههنا فيما زعم للخليل كقولك يا هذا، والرجل وصف له، كما يكون وصفا لهذا، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أى، ولا يا أيها وتسكت؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت يا رجل".

(١) متى كان المنادى (أيا) وجب وصفه بمرفع معرف بالأداة. كما أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله: وأيها مصحوب أل بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذى المعرفة

وللنحويين في نداء ما فيه "أل" أقوال:

- ١- إجازة نداء ما فيه أل، وهو مذهب الكوفيين^(١)
- ٢- منع نداء ما فيه أل ما عدا اسم الله، والعلم المحكي، وهو مذهب البصريين.
- ٣- أجاز المبرد ووافقه ابن مالك نداء الاسم الموصول: يا الذي قام أقبل^(٢).

ومذهب الأخفش^(٣) أن (أيا) لا تكون وصلة لنداء ما فيه أل في هذه المواضع بل هي موصولة حذف صدر صلتها، وهو العائد، والمعنى: "يا من هو الرجل، ورد ابن هشام ذلك فقال: ليس لنا عائد يجب حذفه، ولا موصول التزم كون صلتها جملة اسمية".

الخامس من أقسام أي:

أي الموصولة، وهي من الموصول المشترك: من، وما، وأى، وأل، وذو، وذا. فأى بمنزلة الذي، إلا أنها تفيد تبعيض ما أضيفت إليه، ولذلك لزمها الإضافة. ألا ترى أنك إذا قلت لأضربن الذي في الدار، لم يكن في اللفظ دلالة على أنه واحد من جماعة

(١) حاشية الصبان ١٤٥/٣

(٢) الهمع ٤٧/٣-٤٨

(٣) المغنى ٧٣/١ والهمع ٥٢/٣

كما تفيد (أى) ذلك^(١). وأى الموصولة تحتاج إلى وصلها بكلام بعدها يتمها كاحتياج الذى ومن وما الموصولات.

وقال ابن السجري^(٢): "ومما خالفت فيه (أى) أخواتها الموصولات حسن حذف المبتدأ من صلتها حتى كثر ذلك في الاستعمال تقول: "أكرم أيهم أفضل، ولا يحسن أكرم من أفضل حتى تقول: من هو أفضل".

وتأتى أى الموصولة على أربعة أحوال:

- ١- أن تضاف لفظاً، ويذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أيهم هو قائم.
- ٢- ألا تضاف لفظاً، ولا يذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أى^٢ قائم.
- ٣- أن يذكر الصدر، ولا تضاف نحو: يعجبني أى هو قائم.

وفى هذه الأحوال الثلاثة تعرب (أى) للموصولة؛ لأن شبهها بالحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم، وهو إضافتها لفظاً أو تقديراً، فرجعت إلى الأصل في الأسماء وهو الإعراب، ولذا

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٣

(٢) الأملى ٢٩٨/٢

أعربت الشرطية والاستفهامية دائماً^(١).

والنوع الرابع من أى الموصولة هو أن تضاف لفظاً، ويحذف صدر صلتها^(٢)، نحو يعجبني أيهم قائم، ونحو قوله تعالى: (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد)^(٣). وهذا النوع اختلف عليه النحاة، فقد بناها سيبويه وبعض البصريين، وخالفه في ذلك الخليل ويونس والكوفيون، لأنهم يرون أن (أيا) الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية.

وسوف أذكر وجه الخلاف بينهم، وتعليل كل فريق لرأيه، فسيبويه يعلل لرأيه بقوله^(٤): "وأرى قولهم أضرب أيهم أفضل" على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر، وبمنزلة الفتحة في (الآن)، ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئاً لم تجيء آخره

(١) لفظ حشوية للخضري على ابن عتيق ٧٩/١

(٢) بين الرضى صلة أى الموصولة فقال "صلتها إما اسمية أو فعلية، والفعلية لا يحذف منها شيء فلا تبنى (أى) معها، والاسمية قد يحذف صدرها أعنى المبتدأ بشرط أن يكون ضميراً راجعاً إلى أى فلا يحذف المبتدأ في نحو: أضرب أيهم غلامه قائم، وإيهم زيد غلامه، ولم يحذف أحد جزئى الفعلية؛ لأن التصاق الجزئين فيها أشد" شرح الكافية ٥٧/٢

(٣) سورة مريم الآية ٦٩

(٤) الكتاب ٤/٢

عليه إلا قليلا. فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته:

ويقصد سيبويه بذلك أن "أى" الموصولة بنيت لأنها خالفت نظائرها حيث لم توصل بجمله. فسبب البناء عنده هو المخالفة، فعندما حذف صدر الصلة صارت الصلة غير جملة، وباقى أخواتها الموصولة توصل بجمله.

وقد بين السهيلي ذلك فقال^(١): "وذهب سيبويه إلى أنها اسم مبنى في موضع المفعول، وبني لمخالفته نظائره حيث لم يوصل بجمله، والتقدير عنده: أيهم هو أشد"

والسهيلي يرد على سيبويه في ذلك الرأي ويقول^(٢): ولم خص أى بهذا دون سائر الأسماء أن يحذف من صلته، ثم يبنى للحذف، وذلك الحذف لا يجعله متضمنا لمعنى الحرف، ولا مضارعا له، وهذه علة البناء، وقد عذمت في "أى".

ويشرح ابن يعيش علة البناء في هذه الصورة فقال^(٣). وإنما

(١) نتائج الفكر ١٩٨

(٢) نتائج الفكر ١٩٨

(٣) شرح المفضل ١٤٥/٣

بنيت لأن القياس فيها أن تكون مبنية على حد نظيرها، وهما من، وما؛ لأنها إذا كانت استقهما فقد تضمنت معنى همزة الاستفهام، وإذا كانت جزاء فقد تضمنت معنى حرف الجزاء، وهو إن، وإذا كانت خبرا بمعنى الذى فهى كيعض الاسم كما قلنا، وإنما أعربت، لتمكنها بلزوم الإضافة لها حملا لها على نقيضها ونظيرها وهو بعض وكل، فلما حذف العائد^(١) المرفوع الذى لا يحسن حذفه مع الذى، دخلها نقص بإزالتها عن ترتيبها فعدت إلى أصلها، ومقتضى القياس فيها وهو البناء" وقال ابن يعيش: "وإنما بنيت على الضم تشبيها بقبل ويعد ويا زيد، لأنه يكون معربا في حال "ومبنيًا في حال".

وعال آخرون بناء (أى) في هذه الصورة، وهى أن تضاف ويحذف صدر صلتها بقولهم: "فنزل ما أضيفت إليه منزلة الصدر

(١) قال الرضى: فإذا حذف المبتدأ صار مبنيًا كأخواته الموصولة، وذلك أن شيئا إذا فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع إليها، فيأخذنى سبب يرجع إليها" شرح الكافية ٥٧/٢. وذكر ابن الشجرى ذلك فقال: وإنما حكم سيويوه ببنائها إذا انقضت صلتها، وخص بذلك حال النقص الذى دخلها. كأنها لما حذف المبتدأ العائد من صلتها ضعفت فرجعت إلى البناء الذى استحقه الذى ومن، وما، وبقوله قال المازنى وجماعة من البصريين "نظر الأملى ٢٩٧/٢.

المحذوف، وهو ضمير الرفع كأنها مقطوعة عن الإضافة، فإن ذكر المضاف إليه حسن حذف صدر الصلة، وحيث نزل المضاف إليه منزلة الصدر بقيت (أى) كأنها غير مضاف لا لفظاً ولا تقديرًا. فبنيت (أى) في هذه الحالة لكونها صارت بمنزلة المقطوعة عن الإضافة، فسلم شبه الحرف فيها من المعارض بخلاف بقية أقسامها^(١).

ونلاحظ هنا أن (أى) الموصولة قد اجتمع فيها معرفان، لأن الموصول معرف بصلته. فتكون أى الموصولة معرفة من ناحيتين: الصلة والإضافة. ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن (أى) مبهمـة من ناحيتين: إيهام الجنس وإيهام الشخص. فاحتاجت (أى) إلى معرفين لزوال هذين الإبهامين فإذا قلت: يعجبني أى الرجال فقد علمت أن جنس ما وقعت عليه (أى) هو جنس الرجال، وبقي الشخص المبهـم. فإذا قلت: يعجبني أى الرجال قام. فقد زال إيهام الشخص. ففي الإضافة تعيين نوعها، وفي الصلة تعيين نفسها^(٢).

أما الكوفيون وجماعة من البصريين وهم الخليل وبنونس والأخفش والزجاج فهم يرون أن (أيا) الموصولة معرفة دائماً

(١) حاشية الصبان ٢٥٥/١، شرح للتصريح ١٣٦/١، حاشية الخضرى ٧٩/١

(٢) انظر حاشية الصبان ١٦٧/١، حاشية يس على التصريح ١٣٥/١

كالشرطية، والاستفهامية، سواء أضيفت أم لم تضاف، ذكر صدر صلتها أو حذف، ويتصحبون (أي) إذا وقع عليها فعل، ولا فرق عندهم بين لأضربن أيهم أفضل، وبين لأضربن أيهم هو أفضل، ولا يضمون أيهم إلا في موضع الرفع. وأما رأيهم في قوله تعالى: (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد).

فإنهم يقرعون بالنصب حكاه هارون القارىء عنهم وقرأ بها أيضاً، وحكى ذلك سيبويه عنهم فقال^(١): "وحدثنا هارون أن ناساً وهم الكوفيون يقرعونها أيهم أشد" وهي جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: (امرر على أيهم أفضل).

وتأول الكوفيون الضم في هذه الآية على وجوه: أحدها: أنه معرب، وأنه رفع بأنه مبتدأ، وأشد: الخبر. ويكون (أي) استفهاماً وهو رأى الكمائى والفراء.

ثانياً: أيهم "استفهام" أيضاً، ورفع بأنه مبتدأ، وأشد: الخبر، والجملة في محل نصب على المفعول به لقوله (ننزعن)، لأنه معلق عن العمل، لأن النزاع بمعنى التبيين، فهو قريب من العلم.

(١) الكتاب ٣٩٩/٢

ثالثًا: أن يكون استفهامًا، ورفع على الحكاية. والمعنى ثم
لننزع من كل شيعة الذي يقال فيهم: أيهم أشد. وهو رأى الخليل.
ونقله عنه سيبويه حين قال^(١): وزعم الخليل أنه أيهم إنما رفع فـى
اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية كأنه قال: اضرب الذي يقال له
أيهم أفضل، وقال الرماني^(٢): وهذا وجه حسن؛ لأن في نزع دليلًا
على معنى القول، لأنهم ينزعون: بالقول.

ورد عليه سيبويه في ذلك فقال: "وتفسير الخليل رحمه الله
بعيد".

رابعًا: ذهب يونس^(٣) إلى أنه من تعليق الفعل عن العمل؛
لأن التعليق عنده غير مختص بأفعال القلوب.

خامسًا: يرى الأخفش^(٤) أن (من) في الآية زائدة، كما هو
مذهبه في زيادة (من) في الموجب. وكل شيعة: مفعول (نسزع عن).
وأيهم أشد جملة مستأنفة لا تعلق لها بالفعل، وهذا رأى للكسائي
أيضًا.

(١) الكتاب ٣٩٩/٢ وأنظر لمالي ابن الحلجب ٥٥/١

(٢) معاني الحروف ١٦١

(٣) المغني ٧٢/١

(٤) شرح لكافية للرضي ٥٨/٢

ما يقول رأى الكوفيين في إعراب "أى" الموصولة:

١- أن كل مفرد مبنى إذا أضيف أعرب، نحو قبل وبعد، لأن الإضافة من خصائص الأسماء، فهي معارضة لشبه الحرف، وقد وجدنا أن (أى) إذا قطعت عن الإضافة فهي معربة بالإجماع، فكيف تبني إذا أضيفت. وكان الزجاج يقول: "سيبويه يسلم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت" (١)

٢- ما حكاه الجرمي فقال (٢): "خرجت من البصرة حتى صرت إلى مكة فلم أسمع" (٣) أحدا يقول: لأضربن أيهم قائم بالضم. أى كلهم ينصب.

٣- ذكر النحاس أنه ما علم أحدا إلا وقد خطأ سيبويه في ذلك. وذكر الزجاج أنه ما علم أن سيبويه قد أخطأ في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما (٤).

(١) شرح للرضى ٧٥/٢

(٢) المغنى ٧٢/١.

(٣) قال ابن يعيش "هذه الحكاية لا تمنع أن يكون غيره سماع خلاف ما رواه،

ويكون ما سمع لغة لبعض العرب" شرح المفصل ١٤٦/٣

(٤) شرح التصريح ١٣٦/١، حاشية الصبان ١٤٦/٣

- ٤- قراءة^(١) طلحة بن مصرف، ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ
 الفراء، وهارون^(٢): أيهم أشد. بنصب (أى) على المفعول به.
- ٥- قول سيبويه نفسه^(٣): "وسألت الخليل عن قولهم: اضرب أيهم
 أفضل، فقال القياس النصب، كما تقول: اضرب الذى أفضل.
- ٦- ما جاء في شرح التصريح^(٤): "وقد تعرب حينئذ إذا أضيفت
 وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا".
- ٧- قول ابن مالك^(٥): "وإعرابها حينئذ قوى، لأنها فى الشرط
 والاستفهام تعرب قولا واحدا فكذا الموصولة".
- ٨- ما جاء من أن السهيلي يرجح رأى الخليل^(٦) وقال: "ولم خص
 سيبويه (أى) بهذا دون سائر الأسماء، وعلة البناء معدومة في
 (أى). وبعد، فقد ذكرت الاختلاف بين الفريقين، ودليل كليهما،
 وما يرجح رأى الكوفيين في إعراب (أى) الموصولة، وإن

(١) معاني الحروف للزماني ١٦٠ حاشية الصبان ٢٥٥/١ البحر المحيوط ٢٠٩/٦

شرح التصريح ١٣٦/١

(٢) هارون هو ابن موسى القارىء. إنباه الرواة ٣/٣٦١، وانظر ٢٠٨/٦، والكشاف

٢١٩/٢ والقرطبي ١٣٣/١١.

(٣) الكتاب ٣٩٩/٢

(٤) ١٣٦/١

(٥) الهمع ١/١١

(٦) نتائج الفكر ١٩٩

كنت أرى رأى من يعربها كسائر أنواع أى وهى الشرطية والاستفهامية، والتى تقع صفة أو حالا، وأذهب إلى ما ذهب إليه الخليل وهو أنه أعربها على الحكاية فى الآية الكريمة، واستحسن هذا الرأى الرمانى والسهيلى، وهو يخرجنا من بناء (أى) الموصولة دون أنواع "أى" الأخرى، أو رأى من يقول إن (نزعن) معلق عن العمل، لأن النزع بمعنى التبين، وهو قريب من العلم، أو نعربها لأننا نلاحظ حقيقتها وهى أنها مضافة لفظا، ومن بناها يراها كأنها منقطعة عن الإضافة، لأن المضاف إليه نزل منزلة صدر الصلة المحذوف، فكانها غير مضافة، وعدم التقدير أولى، ولو حذف المضاف إليه أعربت أيضا، لقيام التتوين مقامه كما فى كل، فكيف تبنى إذا أضيفت.

(العامل فى (أى) الموصولة):

اشترط الكوفيون فى العامل فى أى الموصولة كونه^(١) مستقبلا متقدما على أى، أما شرط الاستقبال، فلأن (أى) موضوعة للدلالة على الإبهام، وذلك يناسبه المضارع المستقبل، الذى لا يدرى ما فيه. أما الماضى والحال فمعلومان، وأما تقديم العامل، فللفرق

(١) شرح التصريح ١٣٦/١

بينها وبين (أى) الشرطية والاستفهامية، لأنه لا يعمل فيها إلا متأخر لصدارتها.

ولذلك عندما سئل الكسائي في حلقة يونس: لم لا يجوز أعجبنى أيهم قام؟ فقال: أى كذا خلقت، فصار مثلاً.

وقال ابن السراج^(١) موجهها كلام الكسائي بالمنع أن (أيا) وضعت على العموم والإبهام. فإذا قلت يعجبنى أيهم يقوم. فكأنك قلت يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام كائننا من كان، ولو قلت أعجبنى أيهم قام لم يقع إلا على الشخص الذى قام فأخرجها نلك عما وضعت له من العموم". وذكر ابن البانش^(٢) التوجيه نفسه. أما البصريون^(٣) فلا يلزم عندهم تقديم العامل، ولا استقباله.

تأنيث (أى)

هل تؤنث (أى) حين إضافتها إلى مؤنث، يقول سيبيويه^(٤): "وسألت الخليل عن قولهم: أيتهن فلانة، وأيهن فلانة. فقال: إذا قلت: (أى) فهو بمنزلة (كل)، لأن (كلا) منكر يقع للمذكر

(١) حاشية الصبلان ١٦٧/١، وشرح التصريح ١٣٦/١

(٢) حاشية يس على التصريح ١٣٦/١

(٣) الهمع ٨٤/١، حاشية الخضرى ٧٩/١

(٤) الكتاب ٤٠١/١

والمؤنث، وهو أيضا بمنزلة بعض".

وقال الرضى^(١): "وتجريدها من التاء مضافة إلى المؤنث أفصح من إلحاق التاء. قال تعالى: (بأى أرض تموت)، وقرئ في الشواذ: بتأنيث (أى) في هذه الآية).

وقى تفسير القرطبي^(٢): "قرأ أبى بن كعب (بأية أرض) والباقون بأى أرض" وقال الفراء في معانيه^(٣): "وقوله (بأى أرض) وبأية أرض. فمن قال: (بأى أرض)" اجتزأ بتأنيث الأرض من أن يظهر في (أى) تأنيثا آخر، ومن أنث قال: قد اجتزؤا بأى دون منا أضيف إليه فلا بد من التأنيث".

(١) شرح الرضى للكافية ٢٦٨/١

(٢) القرطبي ٨٣/١٤

(٣) معاني القرآن ٣٣٠/٢، وانظر الكشاف ٢١٨/٣

دراسة نصية

من كتب التراث

من كتاب

شرح الأشموني على

ألفية ابن مالك

هناك نشأ من دخول نواسخ الإتياء عليه وهي لا تدخل عليه هنا قال في شرح التسهيل الرابع أنه يجوز ذكر التمييز قبله ويبدء نحو حقاً وجلاً زيداً وحيداً زيد جلاً. قال في شرح التسهيل وكلاهما سهل يسير واستماله كثير إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف المخصوص بنم فإن تأخير التمييز عنه نادر كالمسبق. والله أعلم

(أفضل التفضيل)

هو اسم لدخول علامات الأسماء عليه. وهو مجتمع من الصرف لزوم الوصفية ووزن النمل، ولا يصرف من صيغة أفضل إلا أن الهزمة حذفت في الأكثرين غير وشرة لكثرة الاستعمال. وقد يعامل معاملة ما في ذلك أحب كقوله :

• وَحَبَّ شَيْءٌ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مَنَعَهُ • وقد يستعمل غير وشرة على الأصل كقراءة بعضهم «من الكذاب الأشر» ونحو :

• يَلَاكُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْآخِرِ •

(من) كل (معوغر منه للتعجب) اسموا زناً (أفضل للتفضيل) قياساً طرأ نحو هو أضر بواظم وأفضل كما يقال ما أضر به وأعلمه وأفسده (وَأَبَى) هنا (أَلْذَى) هناك لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثم وعذ بتأوه من وصف لأفضل له كقولهم أي أحق، وألهم من شظاظ. هكذا قال الناطم وابن السراج. لكن يمكن أن

قائماً بعمل فيه نحو نعم وجلاً كان زيد (قوله نشأ من دخول نواسخ الإتياء) أي لأنها لا تدخل إلا على التبعيض (قوله يجوز ذكر التمييز) مثل التمييز الحال كافي للتسهيل نحو حينما مبنولاً للوحيين للالجبوناً لالتبعيض (قوله إلا أن تقديم التمييز أولى) أي لاكثرته فقولوه أكثر عطف على معلوم ولعلم الفصل بين التمييز وبين ما قبله أن المراد بإيلاء المخصوص ما يقع عليه وإن لم يتصل به فالتقصود نفي تقسيمه على حينما لان الفصل بينهما يذلل، والفرق بين هذا وبينهم أن الضمير أوحى التمييز من الإشارة فبطل نال الضمير ذكره سم. وقوله نادر أي شاذ.

(أفضل التفضيل)

قبل أولى منه التمييز باسم التفضيل ليضم خبراً وشراً لأنها ليسا على زنة أفضل وأولى منها التمييز باسم الزيادة ليشمل نحو أجعل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لاعتل النمل. ويدفع الأول بأن قوله أفضل أي لفظاً أو تقديرًا وغير وشرة من الثاني ويدفع الثاني بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقاً كالأوتقص (قوله لزوم الوصفية ووزن النمل) اعتراضه البعض بأنه كان أولى حذف لزوم لأن التفضيل لمتع الصرف الوصفية ووزن النمل ولا دخل لزوم في اقتسام معن الصرف ولا يندفعه بأن إضافة لزوم إلى الوصفية من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الوصفية اللازمة أي الأصلية لأن الوصفية المارضة لا تمنع الصرف كما يأتي في قول المصنف • وأتبعين عارض الوصفية • الخ فاعرفه (قوله ولا يصرف) أي لفظاً وتقديرًا وقوله إلا أن المميز فالح أي فسر وشراً صرفاً عن صيغة أفضل لفظاً لتقديره. فقول البعض أي لفظاً وتقديرًا فيه ما فيه (قوله حذفت في الأكثر من غير وشرة) أي في التفضيل أمافي التعجب فالحالب ما أخبره وما أثره من غير ما خبره وما شره. دما سبق (قوله لكثرة الاستعمال) أي فيما شاذان قياساً لاستعمالها فيها شاذ من جهة أخرى وهي كونها لأفضل لها (قوله في ذلك) أي في حذف الهزمة لاقتران الاستعمال كما يؤخذ من تسمية بقدر (قوله من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتثنية الزاء (قوله ونحو بل أخير الناس وابن الأخير) شطر بيت من الرجز بدليل قول الفارسي نحو قول الشاعر بلال الخ وبالل مع الصرف للضرورة (قوله من كل مصوغ منه) أفضل كلية من مقام البيان لأن التكرار لأنها في سياق التثنية، لا بدل على العموم ومنه تأليف فاعل مصوغ (قوله نحو هو أضر به) عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق في المصوغ منه بين مفتوح العين ومكسورها ومضموها (قوله لكونه الخ) على لأب أو أوى وقوله أنسب بالتالي خلافاً للبعض (قوله وألهم من شظاظ) بكسر الشين المعجمة وتثنية

تأكيده الأولى. والشاهد في حجبنا حيث جاء حب الملص مفتوحة الحاء مع غير ذاء. والتقدير حجب عبادة. وذكر شربها لتأولها بالعين. وكان الأصل ضم حاءه، وفتح هنا وهي لغة. ورواها ودينا منصوباً على التمييز

القطع لبعض الفتح اذا استمر. ومنه الهمس بثلاث اللام. وحكى غير لمصحه ان اخذ بحقيقته. وما زاد على ثلاثة كذا الكلام أخصر من غيره، وفي أقل المذهب الثلاثة. ومع هو أعظم للدرهم وأولاهم للسرو وفي هذا المكان أقصر من غيره ومن قبل القول كبر أزهى من ديك، وأشغل من ذات النحين، وأعى مجاجتك. وقيل ما تقدم عن التسهيل في فعل النج (وما يد إلى نجب ويل * لا نزع) من أشد وما جرى مجراه (يد إلى التسهيل صل) عند مانع صوغه من الفعل، لكن أشد ونحوه في النج فعل وهنا اسم ويصعب هنا مصدر الفعل التوصل اليه تميزا فتقول زيد أشد استخرجا

مجتمعين اسم رجل من ضبة كان لصا. زكريا (قوله وما زاد) أي وشذ بنؤه ما زاد (قوله كذا الكلام أخصر من غيره) أي لصوغه من أخصر. وفيه شذوذ من جهة أخرى وهي صوغه من الين للجهول (قوله وفي أقل) أي وفي بناء أفضل التفضيل من أفضل المذهب الثلاثة المتقدمة في التعجب، يجوز مطلقا والتمع مطلقا والجواز ان كانت التعليل (قوله وسمع الخ) الثلاث لأن شان على التمرار. التبع مطلقا على القول بالتفصيل فيلسان على القول بالجواز مطلقا والمثال الثالث شاذ على القول بالفتح مطلقا كأي على غيره. والقدر مكان لايات فيه ولا ما (قوله كبر أزهى من ديك) حكي ابن يربنا فعله للفاعل ولاخذ وعليه اه. تفسر الآن يقال للتبادر صوغ أزهى من الين للقول لكن نهو للور الين للفاعل كما تقدم نظير ذلك في التعجب عن التعجب. قال كبر يا وخص الين باله كذا لا نه ينظر الين من الين. ويجب بنفسه (قوله وأشغل من ذات النحين) لأنه كان صوغا من الين للقول لأن المراد أنها أكثر مشغولية لأنها أكثر مشغولية للين كان صوغا من الين للفاعل إذا نسب المقام ومن على فعله بغير الفاعل «شغلنا أموالنا وأهلنا» كما ذكر ابن التلخيص من أن شغل عامل البناء للقول غير عظم والتعجب ثلثة هي بكسر النون وسكون الحاء المهملة وق السمن. وذات النحين امرأة من نيم الله بن ثبته كانت تباع السمن في الجاهلية فأق حوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه فساومها ففعلت ففعل لها أمسيكه حتى نظر إلى غيرها من آخر وقال لم أمسيكه فلما شغل بها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم وشهد ببراءة رضي الله تعالى عنه (قوله وأعلى بها جلاله) صوغ فيه من كرشى بالبناء للفاعل ولا شذوذ عليه الآن يقال لسان (قوله وفيه ما تقدم عن التسهيل) أي من أنه قد بينى فضل التعجب من قبل القول أن أمن الين عليه فيبين منه أفضل التفضيل أن أمن الين (قوله وما به الخ) يستثنى من ذلك فاقصا صوغ للفاعل وفاقه الايات فان أشد يأتي هناك ولا يأتي هنا لأن للقول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التذكير كاتبة عليه للوضع والظاهر أنه لا استثناء عنه من يجوز تميزه التميز من الكوفيين على أنه كافي سم يتأق التوصل بنحو أشد في التفضيل من الين للقول الذي لا ييس فيه بالمبنى للفاعل لصحة الايتان بالمصدر الصريح حيث على أنه مصدر المبنى للقول وإن كان بصورة مصدر الين للفاعل ومن فاقه لايات اذا أضيف العدم أو الانتفاء إلى المصدر الصريح كما في التبع. وأما أن في قول الصنف وما به الخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز في الضرورة كتقديم الفاعل بل أولى كما استغناء فبالفاعل بل لا يبعد عندي جواز تقديم نائب الفاعل اختيارا اذا كان ظرفا أو محرورا لعدم علة منع التقديم وهي التباس الجملة الفعلية بالاسمية كما قدمناه في باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التسمير: وما به انتهى الجمع وسم الخ لم يكن على بصيرة (قوله إلى التفضيل صل) قال الساماني هنا بحث وهو أن أفضل التسمير يقتضى التفرار للفضل والفضل عليه في أصل الحدث وزيادة للفضل على الفضل عليه فيه فيتم في كل صورة توصل فيها بأشد أن تكون القدم مجردة في الطرفين وزيادة في طرف الفضل وهذا قيد يخالف باعتبار القصد فانك قد قصد اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج مثلا في شئته وأن استخراج زيد يشهد بالتسمية إلى استخراج عمرو لا أشد فكيف يتأق التوصل في مثل ذلك بأشد محذاته على خلاف المقصود اه (قوله لكن أشد الخ) دفع بالاستدراك توهم تساوي المصوبين بأشد هنا وفي التعجب وإن لم يجره عبارة الصنف (قوله ونصب هنا الخ) أخذ من قول الصنف في باب التميز: والفاعل المعنى انصب بأفلا * الخ. وبقا يدفع بما قاله الاالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا جره بالباء.

من عمرو، وأقوى وأضع موتاً (وقالوا فليس هو أبداً) . يتبدى أو لنفثا بين إن جرّاً (من آل
والإنافة جارة للمقتول . وقد اجتمعا في أمّا أكثر منك مالا وأمر قراءتيك . أما المضاف . والقرون بال
فيمتنع وصلها عن .) تنبيهات في الأول لاختلف في معنى من معناه . فذهب للورد ومن واقفه إلى أنها ابتداء للنهاية
واله ذهب سيبويه إلى أن لها معنى التبيين قتال في هو أفضل من زيد . فذهب إلى بعض ولم
يم . وذهب في شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المبالغة . كأنه لا يقل زيد . أفضل من عمرو قاله مجاز زيد مجازاً في القتل .
قال ولو كان الابتداء مقصوداً لجاء أن يقع بعده إلى حال ويظل كونها التبيين المراد . أحدها عدم صلاحية بعض
موضعها . والآخر كون المجرور بها حلقاً فهو الله أحكم من كل حظير . والظاهر كما قاله المرادى في جواب الاله . وما روي
به الناظم ليس يلزم لأن الابتداء قد يترك الاخبار به لكونه لا ينل أو لكونه لا يقسمه الاخبار به ويكون ذلك ما ينل
في التفسير لئلا يفت السامع على عمل الانتهاء . الثاني أكثر ما عطف من وسير وهاذا كان أنبل خيراً من الثاني .
ويحل إذا كان حالاً كقولهم :

وأن نصب على المفعول . وكلامهما غير صحيح قاله الشاطبي (قوله وأضع موتاً) في أن هذا المثال ليس بمخصص فيه لأن المقصود
الأخبار بالزيادة في النجاسة لا في الموت فهو على الأصل (قوله سهل) أي إن بي على أصله من اللغة الزيادة على موت كان
عزى عنها لم يجب وصله بين اللفظ والتقدير . كاستمره (قوله تقدير) أي إن عطف مع مجرورها العلم به . فلو لم يكن
اللفظ وقيد كبر مع العلم بخبر . وقيل ما عطفه خبر من المجرور ومن التنبيه . قاله السامري (قوله فيمتنع وصلها عن) أي
أثر السكاد فيها وهي الجارة للمفعول وجه الامتناع ان الوصل في الجرد انما يجب لعل المصنف يوضح الإضافة منه كونه
مربحاً ومع إلى حكمه . كقول لان الإشارة إلى معنى تقدم ذكره لفظاً أو حكاية . وتبينه بضم المفعول فبعض هذا لا يكون إلى
قائل التفسير اللطيف لا يبرى عن ذكر المفعول أفاده شرح الجامع (قوله لاختلف في معنى من معناه) أي على ثلاثة
أقوال . قول للمبداء . وقول سيبويه . وقول المصنف في شرح التسهيل (قوله ابتداء التاية) أي المسافة في ارتفاع خبره منه
أو عطف نحو شمرته (قوله واله ذهب سيبويه) الضمير يرجع إلى أنها ابتداء الثانية لا يفيد كونه فقط كما يقول المبداء
بدليل ما به (قوله معنى التبيين) يؤخذ من قول سيبويه . في هو أفضل من زيد فذهب على معنى ولم يسم أن لراد
بالتبيين كون مجرورها أيضاً لا بالتبيين المتقدم في حروف الجر . ويحتمل أن يفيض الوجه الأول من وجهي إبطال
التبيين الآتين (قوله إلى أنها بمعنى المبالغة) أي مجاوزة الفاضل للمفعول بمعنى . إذ أنه عليه في الوصف والمراد
أنها قيد ذلك مع بقية التركيب فسقط الاعتراض بأنها لو كانت المجاوزة لسمع أن تقع موقفاً عن جملته في وصف وفروع
المرادف موقع مرادفه إذا لم يمتنع مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال لأن اسم التفسير لا يصلح من حروف الجر
الامن وهذا الجواب الثاني ذكره المصنف والشرح وهو أولى لأن التزام كون المبالغة للمبالغة بجملة التركيب مع كونه
قابلاً للتعريف يؤدي إلى عدم حسن تقابل الأقوال الثلاثة فلا أولى أن المنب لها من بقية التركيب فربما على إرادة
المبالغة من من تقدير (قوله كون المجرور بها عام) أي أنه قد يكون عاماً (قوله من كل علم) أوضح منه في العموم من
كل شيء . (قوله والظاهر ما ذهب إليه المراد) أي من كونها ابتداء الثانية . فقط وجه ظهوره من أن لا يحمل على غير الابتداء
الأدنى منه مانع لانه أشهر معانيها وهنا لا مانع منه . فلاحاجة إلى ذكرها عنه (قوله ليس بلان) أي في جميع مواقع
استعمال من الابتدائية (قوله لان الانتهاء قد يترك الخ) منه يعلم أن المراد بكون المجرور هو المنفصل عليه أي الاله . فذهب إلى
التفسير عليه . والافتقار إليه . في الواقع قد يكون أكثر من ذلك . وكذا قال بعض كون المضاف إليه هو المنفصل عليه لأنه
(قوله ويكون ذلك) أي ترك الاخبار بالانتهاء سواء كان بركة لعدم علمه أو لعدم قصد الاختيار . فغير المراد من قوله . ويكون
ذلك الخ راسع لثاني فقط كما هو الظاهر غير ظاهر (قوله كناية) هو قوله تعالى : أنا أكثر منكم بالأول . وعمل التفسير

٥٩٣

* دَنُوتٌ وَقَدْ حَلَنَّاكَ كَالْيَدْرِ أَجْمَلًا *

أى دنوت أجل من البدر، أو صفة كقولہ :

٥٩٤

تَرْوِحِي أَجْدَرُ أَنْ تَهْبِي • غَدَاً يَجْتَنِي بِكَرْبٍ ظَلِيلٍ

أى تروحي وأنى مكنا أجدر من غيره بأن تهبي فيه. الثالث قوله سله يقتضى أنه لا يفصل بين أدل وبين من، وليس على الإطلاق بل يجوز العمل بينهما بمول أفضل وقد فصل بينهما بل وما انفصل بها كقولہ :

٥٩٥

وَلَقَوْكَ أَلْيَبَ لَوْ بَدَّلْنَا • مِنْ مَادَ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَيْرٍ

ولا يجوز بغير ذلك. الرابع اذا بى أفضل التفضيل مما يصدى عن جاز الجمع بينهما وبين من الماخلة على الفضول مقدمة أو مؤخرة نحو زيد أقرب من عمرو من كل خير، وأقرب من كل خير من عمرو. الخامس قد تقدم أن الصان والقرون بالجمع اقترانها عن المذكورة. فاما قوله :

من الآية قوله تعالى «وأعزقنا» (قوله أى تروحي وأنى مكنا الخ) هنا التقدير انما يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب للثاقفة وتروحي بمعنى سبى في الرواح أى العشى ولا يناسب ما قاله آخرون به المعنى من أن الخطاب لمنزل النخيل. وتروحي من ترويح الثابت إذا طال. وأجدر على تقدير وخذى مكنا أجدر. وقوله بأن تهبي فيه أى تمسكى فيه فوق الظهيرة. وعلى أن الخطاب لصغار النخيل تكون التعليلة كناية عن نحو ما هو منها كفى المعنى، بمعنى بارد ظليل أى فى مكان بارد ذى ظل (قوله) وليس على الإطلاق أى بل فى مفهومه تفصيل فلا يترض (قوله بمول أفضل) كقولہ تعالى «الذى أولى بالمؤمنين من أنفسهم» (قوله) بل وما اتصل بها مثل ذلك الفصل بالبناء. وعن صرح بجوازه السامى والسوى (قوله) بل وذات لنا) لو التمنى أو شرطية خلف جوابها أى لأحسنت البناء. وللهبة قرة يستفتح فيها لاء ليد. وقوله على خرفه مع أى حاصل على غير (قوله) ولا يجوز بغير ذلك) برد عليه البناء لما عرفت (قوله) وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا من سور الفصل بمول أفضل فى كلامه تكرر لانا قول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقدم من المدينة على من الجارة لنقول فلا تكرر (قوله) عن المذكورة) أى الماخلة على الفضل عليه أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينهما وبين أن أو الإضافة كقولہ :

(٥٩٣) عامه :

* فَظَلَّ قَوَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلًا *

هو من القواديل والخطاب القوفا. والشاهد فى أجملاته أفضل تفضيل حذفت منه من لكونه حالا. والتقدير دنوت أجمل من البدر والحال أن قد خلناك أى غشناك كالبعير. والكاف كاليدرمولان خلناك. ومضلل خير من

(٥٩٤)

تأبى يا خيرة القليل فى قوله : تأبى يا خيرة القليل، من ترويح الثابت إذا طال. وقد قالت جماعة من الفساح حتى الأفاضل الذين تصدوا لشرح مثل الكشاف ونحوه أن الخطاب للثاقفة معناه اسبرى على السير وقت الرواح وقد عموا وما فاحتا. وإلى حملهم على ذلك عدم وقوعهم على السواقى والقوافى وغيرهم لفظ الترحى وظنوا أنه لا يستعمل إلا بمعنى الرواح وقت العشى. والشاهد فى أجدر فإنه أفضل التفضيل لستعمل غير ذكر من لكونه صفة لمنهون تقديره طولى بأفضل بفتح الفاء وكسر السين المملة وهى صغار النحل وحدى مكنا أجدر من غيره. وقوله بأن تهبي فيه أى بأن تهبي فيه سلف كلفى فى نصارى تهبيته حذفت الماده صارت تهبي من القليلة وهو القوم فى الظهيرة ولكن كفى به من غيرها وزهوتها بكونها فى جنبى بارد ظليل أى مكان بارد ذى ظل ويجوز أن يكون الأصل بارد ظليل خلف حرف السلق للضرورة ويكون المراد من البارد لاء ومن الظليل للكان الذى فيه الظل

(٥٩٥)

هو من السكائل. والواو مطلقان تقدمتى واللام لانا كيدى فوك سبنا وألبيب خبر موفيه الشاهد حيث فصل بينه وبين من الذى هم حلتهم بكلمة لو والأصل عدم الفصل. وموهبة فتح للموسكون الروا وقع الماء والباء الموحدة وهى قرة يستفتح فيها الماء بالجمع مواهب. ويروى على مشهد موضع على غير

٥٩٦ نَحْنُ بَرُّسُ الْوَدِيِّ أَعْلَمْنَا * مِمَّا يَرْكُضُ الْحَيَاةَ فِي السَّيِّئِ - وقوله :

٥٩٧ * وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصِي *

فثولان (وَأَنْ لِّسْكُورٍ يُعْتَفُ) أفضل التفضيل (أو جردا) من آل والاشاعة (أَلَزِمَ تَذَكُّرًا وَأَنْ يُوَحِّدَا) فتقول زيد أفضل رجل وأفضل من عمرو، وهذا أفضل امرأة وأفضل من دعد، والزيدان أفضل رجلين وأفضل من بكر، والزيدون أفضل رجال وأفضل من خاله، والمهندسان أفضل امرأتين وأفضل من دعد، والمهندسات أفضل نسوة وأفضل من دعد. ولا تجوز المطابقة. ومن ثم قيل في آخره مدول عن آخر.

فهم الأقر بون من كل خير * وهم الأبعدون من كل ذم
وكقولك زيد أقرب للناس مني (قوله الودي) بفتح الواو وكسر الهمزة وتشديد الباء جمع ودية وهي النخلة الصغيرة. والجياد جمع جواد وهو الكرك أو الأسي من الحبل. والسدف بفتح السين وفتح اللام والهمزة والفاء المصح (قوله ولست) بناء الخطاب كما قاله البني وحصى تميز أي عدد أو علم البيت * وإنما الزنة الكاثر * أي الفائت في الكثرة من كثرة التخصيف إذا غلب في الكثرة فتقول البعض ربما لعين أي الكبر فيه مناهة (قوله فثولان) بما أول به الأول التاء المضاف إليه أو جعل منا متعلقا بمحذوف بدل من أعلننا أي أعلم منا ومنع ابن جني الإضافة وجعل تامرغوا مؤكدا للضمير في أعلم تأليا عن نحن. وبما أول به الثاني جعل آل زائدًا وجعل منهم متعلقا بمحذوف (قوله أَلَزِمَ تَذَكُّرًا وَأَنْ يُوَحِّدَا) لأن المجرى أشبه بأفضل في التعجب وهو لا يتصل به علامة تنبيه ولا جمع ولا تأنيث والمضاف للتكرار بمنزلة المجرى في التنكير (قوله زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل غف من كل اختصارا وأضيف أفضل الرجل بوزن كونه مفردا مع كون أفضل بضم ما يضاف إليه فالأصل أن يكون جمعا لفهم التي وعدم التباس الراد. ووجب تنكير لان القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة فإن جئت بالرجس إلى الجمع وان جمعت دخلت آل فان عقلت على المضاف إلى النكرة مضاعف إلى ضميرها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهذا كرم امرأة وأعقله بفتح الكاف الضمير وإفراده في المفرد وضد المولد كرم وضده على التوهم كأنك قلت من أول الكلام، فإن أضفت أفضل إلى معرفة نيت وجمعت وأنت وهو التباس. وأجاز سيويه الأفراد بمكاتبه :

ومية أحسن الثقلين جيذا * وسافلة وأحسنه قللا

أي أحسن من ذكر قلله شيخنا عن يس وأقره هو والبعض. وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده في نحو هذا كرم امرأة وأعقله، وهذا كرم رجلين وأعقله، وهكذا والوجه عندى جواز المطابقة إن لم تكن واجبة أو أول فتأمل (قوله ومن ثم) أي من أجل لزوم المجرى التذكير للأفراد قيل في آخر جماع أخرى مؤثرت آخراته مدول عن آخر الذي هو للتحقق لأن يستعمل لانه على وزن أفضل التفضيل وبمعناه الأصل لأن معناه الأصل أشد تأخرًا وإن صغر بمعنى متأخر

(٥٩٦) قاله سعد الترقرة وهو أصح مما قاله ابن عصفور انه غلب من الخطم الانصاري. من الترسح ونحن مبتدا وأعلننا خبره. وفيه الشاهد حيث جمع فيه بين الإضافة ومن. وأجيب بأن تقدير ما علمنا والمضاف إليه في نية المطروح. والودي بفتح الواو وكسر الهمزة وتشديد الباء جمع ودية وهي النخلة الصغيرة. والجياد جمع جواد وهو الكرك أو الأسي من الحبل. والسدف بفتح السين الهمزة والهمزة والفاء المصح (قوله وفي آخره) وفي آخره فاء المصح واقبله

(٥٩٧) تمامه :

* وَأَنَا الْقَرِيءُ لِسْكَانِي *

قاله الأعشى ميمون من الرجز التاء للخطاب والياء زائدة. والشاهد في الأكثر منهم حيث جمع فيه بين الألف واللام وكلمة من وذلك بمنع لا يقال زيد الأفضل من عمرو. وأجيب بأن من لبيان الجنس أي من بينهم أو التقدير بالأكثر بأكثر منهم والمحذوف بدل من المذكور، أو أوال زائدة، أو من بمعنى في أي فيهم. وحصى تميز أي عددا. والكاثر بمعنى الكثير

وقوله ابن ماتي:

٥٩٨

• كَانَ صَغْرَى وَكَبْرَى مِنْ قَصَاصِيهَا •

انه لحن . (تنبيه) : يجب في هذا النوع مطابقة المضاف اليه الموصوف كما رأيت . وأما ولا تكونوا أول كافر به فتقديره أول فريق كافر به (وَيَتْلُو أَلْ طَبَقُ) لاقبله من مبتدأ أو موصوف نحو زيد الأفضل ، وهذا الفضل ، والزيدان الفضلان ، والزيدون الأفضلون ، والمندان الفضليان ، والهندات الفضليات أو الفضل . وكذلك مروت يزيداً لأفضل ويهند الفضل إلى آخره . ولا يرقى معه بمن كما سبق (وَمَا لِي مَرْفَعَةً • أَصْبَحْتُ دُرٌّ وَجَعَلْتَنِي) مقولون (عَنْ ذِي مَرْفَعَةٍ) هما المطابقة وعدمها (هَذَا إِذَا نَوَيْتَ) بأفضل (مَتْنِي مِنْ) أي التفضيل على ما أضيف اليه وحده . فتقول على المطابقة : الزيدان

(قوله وفي قوله ابن ماتي) هو أبو نواس الحسن بن هاني (قوله من قاصصها) هي التفاضلات التي تناولها أبو الحجرة . قال يس والمهزول في البيت من قواصمها بالواو (قوله انه لحن) أي حيث أنت صغرى وكبرى والواجب التذكير وسيأتي تصحيحه في كلام الشرح (قوله يجب في هذا النوع) قال الجبش أورط عليه قوله تعالى « ثم ردنا ما أسفل سافلين » اه أقول في البيضاوي وخليفته الشيخ زاده ما أسفل سافلين أي إلى أسكنة أسفل سافلين وهي النار وأزمنة مدفوعة أي إلى أزمنة أسفل سافلين وهي أرض المرأ وحال أي يردنا ما أي صرنا من أحسن الصور حال كوننا أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثاني يكون الاستثناء بعد منقطعا وعلى الأول والأخير متصلا والمستثنى منه الضمير المنسوب في قوله « ثم ردنا » لأنه في معنى الجميع لرجوعه إلى الإنسان المراد منه الجنس اه أي الجميع بالياء والنون على الأولين لتقلب الماقل . إذا علمت ذلك علمت أن الابداء مدفوع وأن الاختصار عليه قصور وتقصير على أن المنقول عن الشاعري أنه كران عمل وجوب مطابقة المضاف إليه للموصوف إذا كان المضاف إليه جامدا ما إذا كان مشتقا كافي الآية فلا . واقطاعا . ويجب أيضا كونه من جنسه فلا يقال زيد أفضل امرأة لأن أفضل بعض ما يضاف إليه (قوله الموصوف) أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالابتداء فهو أهم من الموصوف في قوله بعد من مبتدأ أو موصوف (قوله فتقديره أول فريق كافر به) أي وفريقين جميع في معنى المتي فصلت المطابقة باعتبار المعنى وأورد كافر باعتبار افراد فريق في اللفظ (قوله طبق) أي مطابق لأن اقترانه بأن أضيف شبهه بأفضل في التعجب (قوله والزيدون الأفضلون) أي أو الأفضل ولو زاده كامل في نظيره لكان أحسن (قوله ذوو جبين) فالمطابقة لمشابهة المل بال في المخلوع لفظ من وعدم المطابقة لمشابهة الجرد لثنية معنى من (قوله هنا إذا نويت الخ) ظاهر صيغته أن قصد التفضيل على المضاف اليه وحده نازع على كل مساواة نازعة أخرى وعدم قصد التفضيل رأسانارة أخرى يختص بالمضاف إلى معرفة والذي سينقله الشرح في التنبيه الآتي عن المصنف في شرح التسهيل صريح في أن المجرى بدون من قد يرمى عن معنى التفضيل رأسا وأن فيه حينئذ وجوب لزوم الافراد والتذكير وهو الشهور والمطابقة ولا يبعد أن يقاس على ذلك ما إذا عرى المضاف إلى السكره عن معنى التفضيل أو قصد به التفضيل على المضاف اليه وغيره نحو الأشج والناقص أعدا لابي مروان ونحو محمد أفضل قرشي (١) فتدبر (قوله معنى من) أي المعنى الحاصل مما لكان التفضيل ليس نفس معناها وأما هو مستفاد

(٥٩٨) عامه :

• حَصَّاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الْأَضْيَاءِ •

قاله أبو علي الحسن بن هاني المعروف بابي نواس الحكيم من البسيط والقفايع بفتح الفاء والقافو جدال كلف قاف مكسورة وفي آخره عين مهملة وهي التفاضلات التي ترفع فوق الباء والحصاء الحصا . الشاهد في صغرى وكبرى فاته قد قيل انه لحن لان اسم التفضيل إذا كان مجردا من ألوا الاضافة يجب أن يكون مفردا مذكرا دائما متغايرة لثنية لحن واعتدته بأن أفضل الماري إذا تخرج عن معنى التفضيل جاز جمعه فإذا جاز جمعه جاز تأنيته

(١) قوله أفضل قرشي ، فكنا بالأصل والواقع لما يأتي قريبا في الشرح أفضل قرشي اه

أفضل القوم ، والزيدون أفضل القوم وأفضل القوم ، وفضل النساء ، والمندان فضليا للنساء ، والنهديات فضل النساء
 وفضليات النساء . ومنه « وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها » وعلى عدم المطابقة الزيدان أفضل القوم ، والزيدون
 أفضل القوم وهكذا الى آخره . ومنه « وتجنبتهم أحرص الناس » وهذا هو الطالب ، وابن السراج . يجب فان قدر أكابر
 مغفولاً ثانياً ومجرميها مغفولاً أول ازمة المطابقة في الجرد . وقد اجتمع الاستمالة في قوله **﴿ تَجَنَّبْتُمْ ﴾** : « ألا أخبركم بأحكم
 الى وأقربكم من منازل يرم القياس ؟ أحسنكم أخلاقاً » (**﴿ وَإِنْ ﴾**) **﴿ تَمْ تَنْفَر ﴾**) بأفضل منى من بان لم تنو به الفاضلة أصلاً
 أو تنو بها لاجل الضاف اليه وحده بل عليه وعلى كل ماسوله (**﴿ تَمْ تَنْفَر ﴾**) ما يدر قرن) وجها واحداً كقولهم : الناقص
 والأشجع أمه لابن مروان ، أى جادلام ، ونحو محمد **﴿ تَجَنَّبْتُمْ ﴾** أفضل قريش ، أى أفضل الناس من بين قريش . وإضافة هذين
 النوعين لجرد التخصيص . ولذلك جازت إضافة أفضل فيهما الى مائتين هو بمنه ، بخلاف التوى فيه معنى من فانه
 لا يكون الا بعض ما أضيف اليه ، فلذلك يجوز : يوسف أحسن اخوته ان قصد الأحسن من بينهم ، أو قصد حسنهم ،
 ويصح ان قصد أحسن منهم

من أفضل كامل عاقده الشارع (قوله ومنه) أى من القول الجارى على المطابقة قوله تعالى « وكذلك جعلنا » الخ قال البيضا
 فأكثر مغفول أول جعلنا ضاف الى مجرميها فى كل قرية لفظاً لثاني اه ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف للمنى . والأولى عندى
 على الإضافة تفسير الجمل بالتمكين كالمى الضاوى . ويحتمل أن فى كل قرية ظرف لقوم متعلق بجعلنا وأكابر مغفول ثان ومجرميها مغفول
 أول ، وأولى كل قرية لثاني ومجرميها بدلى هذين الوجهين جعلنا بمنى صيرناه ولا إضافة ولا بردي لمزيد كالمشار من أى يلزم عليه
 للمطابقة في الجرد . وهى بمنتهى لأن الإضافة متوية أى أكابرها تتأمل (قوله ومنه) أى من القول الجارى على عدم المطابقة بقوله
 تعالى « وتجنبتهم أحرص الناس على حياة » فأحرص مغفول ثان لتجدد لوطاً بى قال أحرصى (قوله وهذا) أى عدم المطابقة
 (قوله فان قصر) أى ابن السراج دفعا ليقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت فى أكابر مجرميها (قوله المطابقة في الجرد) أى وهى
 بمنتهى كالمضى في النظم . فان قال الإضافة متوية كالموقع فإفرغته (قوله) وقد اجتمع الاستمالة فى قوله الخ) أى حيث أفرد
 أخبر وأقرب وجمع حسن ووجل الزمخشري أحسن من قسم بقصد فيه الزيادة المطلقة فلذا جمع بخلاف ما يجب وأقرب فانها من
 قسم ما قصد فيه التفضيل على الضاف اليه وعدم فلذا أفرد وقوله أحسنكم أخلاقاً استئناف بيان (قوله وأقربها) بالنصب عطفاً
 على أن تنو وفى بعض النسخ أو تنوها بحذف الياء ولا وجهه (قوله فهو وطن ما به قرن) من مبتدأ أو موصوف تشبيهاً بالهلى بالى
 الخاوس من لفظ من ومعناها (قوله وجها واحداً) لا يقال هنا بتأنيده مسبقه الشارح عن شرح السهيل من أن الشهور فى أفضل
 العارى من معنى التفضيل التزام الأفراد والتدكير المستعرفه من أن ما فى شرح التسهيل فى الجرد من أن الإضافة دون من
 (قوله كقولهم الخ) فيه مع مقابلة تقويم مرتب (قوله الناقص والأشجع أمه لابن مروان) أى جادلام لأنه لم يشاركها أحد
 من بنى مروان فى العدل ، « **﴿ تَمْ تَنْفَر ﴾** » هو يز يد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمي بذلك لضعفه أرزاق الجند . والأشجع عمر بن
 عبد العزيز بن مروان سمي بذلك لشجته أصابته بضرب الحماة (قوله من بين قريش) أى حال كونه من بينهم أى من وسطهم
 وخيارهم (قوله الجرد التخصيص) أى تخصيص . « **﴿ مَوْفَ بَأْت ﴾** من القوم الفلاق مثلاً لبيان التفضل عليه سم (قوله الى)
 أى مضاف اليه ليس هو أى أفضل منه أى للضاف اليه الترفع عليه ما و
 بعض ما أضيف اليه) أى مشمولاً لما أضيف اليه بحسب للمنى الرضى و
 المراد من للضاف اليه غير الموصوف بما يشاركه فى للمنى الرضى فلا يلزم تفضيل للمنى . على نفسه قاله سم وفى كلام الصامى أن
 الحصر الذى ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين (قوله فلذلك) أى لكون التوى فيه معنى من لا يكون
 الا بعض ما أضيف اليه والماتو فيه معنى من لمدنية الفاضلة أصلاً أو فنيا لاجل للضاف اليه وحده بل على كل ماسواه لا يجب فيه
 ذلك (قوله ان قصد الأحسن من بينهم أو قصد حسنهم) لأن أفضل على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض

(تنبیه) : یزد افضل التفصیل عربیاً عن معنی التفصیل

ماضيها وقوله : ويتبع ان قصد أحسن منهم أي لكون التوفيق في معنى من يجبان أن يكون بعض ماضيه اليه وأقبل
ليس بعض ماضيه . . . الآية التي إلى نفسه فإخوته فأقول يوسف أحسن الأخوة صح التحق الشرط لأن
يوسف أحد الأخوة (قوله يراد أفضل التفضيل الخ) أعاده مع علمه مانده توطئة ذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة لغبره انتقد
وعبرة التسويل واستعماله أي استعمال أفضل التفضيل عاريا من الإضافة والآلف واللام دون من مجردا عن معنى التفضيل
مؤولا باسم فاعل نحوه هو أعلم به أي عالم أوقفه مشبهة نحو «وهو أحسن عليه» أي عين مطر مسند إلى العباس بالرد لكثرة
واردته واما أصبح قصر على السماع وزومه الأفراد والتذكير فاورد كذلك أكثر من المطابقة اه مع إيضاح من السامعي
ومنها يؤخذ أن عمل الخلاف يجوز الطائفة وتركها هو المجرى من الود الإضافة فلا ينافي ما مر حينئذ كان النسل للشارح
ترك التمثيل بقوله فشركا الخ لأنه مضاف وأن عمل وروده كذلك إذا اهتمرت بمن فللتفريق بين لا يصح تجريده عن
معنى التفضيل أصلا لأنياس ولا سبعا لأن من هذه هي الجارية للفصول . قال السامعي ولارد عليه قولهم في التكم أنت أعلم
من الحمار فانولهم السائل حل من الحل لحصول المشاركة التقديرية . صرح في التفسير بأن عمل علم بمجرد أفضل المقرون بمن في
غير التكم وأن الفرض عليه في التكم مردودون مشاركة للنفل تحقيقا وتقديرا نحو أنت أعلم من الحمار والأوجه ما قدمناه من
تقدير المشاركة في التكم أيضا . وقال السامعي أيضا وهما نفيان : الأول قال في الكشف من وجيز كلامه الصنف آخر من
الشتاء أي الصنف أتبع في حره من الشتاء على برده هذا وعلى هنا يؤر قولهم السسل أهل من الحل ونحوه . ونحو هذا
الوضع أن يقال أفضل أربع حالات : أحداها وهي الحالة الأصلية أن يدل على ثلاثة أمور : أحداها اتصاف من هو له بأمر
الذي اشتق منه وهذا الأمر كان وصفا . والثاني مشاركة مصحوبه له في تلك الصفة . والثالث تمييز موضوعه على مصحوبه
فيها وبكل من هذين الأمرين فارق غيره من الصفات . الحالة الثانية أن يتخلع عنه مامتاز بعن الصفات وتجري دلالة الوصف
الحالة الثالثة أن ينبى عليه أموره الثلاثة ولكن يتخلع عنه قليلا أمر الثاني ويغلبه قيد آخر وذلك أن الأمر الثاني هو
الاشتراك كالتمديد بتلك الصفة فصار تمديدا زيادة الأثر في النفع في المثال أن السسل حلولة وأن تلك الخلاوة زائدون
زيادتها أكثر من زيادة حموضة الحل . الحالة الرابعة أن يتخلع عنه الأمر الثاني وقيد الأمر الثالث وهو كون الزيادة على
مصحوبه مفكوكا فلا تدل على الأصناف بالحدث وزيادة مطلقة كأي يوسف أحسن إخوته اه وقد فتح دعواه دخل الأمر الثاني
عنه في الحالة الرابعة . ثم قال : التنبيه الثاني من كلامه المشهور زيدنا عقل من أن يكتب بظواهره مشكل إذ قضيت تفضيل بل
في النقل على الكنب ولا يستعمل وتوجسه في المعنى بتوجيهين : أحدهما أن يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمسلم
وتأويل المصدر بالوصف كافيل في قوله تعالى «وما كان هذا القرآن أن يشترى» أن التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مقروء
وفي قوله تعالى «ثم يردونك قالوا» أن التقدير يردون القول بمعنى يردون القول فمن لفظ الظاهر كما هو الواقع لقول
حمزة «والله لو لم يكن الله إلا الله» كذا كونه دال على الرد إلى القول فتد كافي له أهل الظاهر لكن يصف هم
الوجه أن التخصيص في نفس ذلك فيه . الثاني أن أفضل ضمن معنى أبعد ففي التأليز يد أبعد الناس من الكذب
على غيره فمن هذه ليست الجارة للفصول بل مشتقة بأفضل لتسمه معنى أبسول للفصل ترك ذلك أبدا في مثل ذلك قصد التميز
وهذا الثاني وإن قرأ فيما ينظر من جهة أن الفعل الذي يكسر هو وما بعده في المثال ما مر مستند إلى ضمير الله في
عندالك أن يضاهي الضمير إلى هذا الضمير كقول في أعجبتني ما صنعت ألمني أعجبني صنعتك وإذا فعل ذلك في المثال
زيدنا بالناس من كتبه فيلم مشترك الناس له في العلم فكيف تشعه زيدا عليهم في ذلك البعد . وهذا من مظان الترجمة
بجزل . وقال الرضي ليس المقصود في نحو قولهم أنا أكبر من الشجرة وأنا أعظم من أن تقول كذا تفضيل التكلم على الشجر والمخاطب
على القول بل المراد بدعما عن الشعر والقول . وأفضل التفضيل يفيد بعد الفاضل من الفضول فمن مثله ليست تفضيلية بل هي
منها في ثوابك أنها بعد منه تعلقت بأفضل التفضيل معنى متبادلا بتفضيل اه باختصار . وحاصل كلام الرضي أن أفضل التفضيل

نحو « ديكهم أعلم بكم - وهو أهون عليه » وقوله :

وإن مدت الأيدي إلى الزلزال لم أكن * يا عجلين إذا أخرج القوم أعجل : وقوله :

إن الذي سمك السماء بئى لنا * بيتنا دعائنه أعز وأطول : وقوله :

* فتر كنا نغير كنا الفداء *

قوله المرد. وقالوا السهيل : والأسع نهره على السماع وحكى ابن الأثير عن أبي عبيدة القول وروداً فدل التعميل مؤولاً بالافتضال فيه . قال : ولم يسلم له التعديون هذا الاختيار ، وقالوا لا يخلو أفضل التفضيل من التفضيل ، وتأولوا ما استعمل به . قال : في شرح السهيل . والذي سمع منه قال مشهور فيه التزام الأفراد والتذكير . وقد جمع إذا كان .
جما كقوله :

إذا غاب عنكم أسود المين كنتم * كراماً وأنتم ما أقام الآمين

في ذكر استعمال في بعض مدلوله دون بعض ورد (١) عليه أيضاً أن فيه نسبة نحو قول كفا والكتب إلى المخاطب وقد يدفع هذا تنظير السامع في الثاني بأن نسبة ذلك إليه توهمه فيه لاتباعه به فافهم (قوله نحو ركبكم أعلم بكم الخ) أنا أول في هذين الموضعين بما ذكرناه لا لمشاركه فصبغناه ونما في فعله ولا تفاوت للقدورات النسبية التي قدرته أم دمايين (قوله وإن مدت الأيدي الخ) الشاهد في بأعجلهم وأعجل فانهما بمعنى السجل لأن أجمع لأنه أعور وأجبر كما يؤخذ من قول النبي الأجمع الحريص على الأكل . لكن قول القاموس المجمع حركة أشد الحرص وقد جع كفرح فهو جمع صريح في أن الوصف منه جمع فتح فكسر فيكون أجمع أفضل تفضيل (قوله سمك) : أدركه فهو سمك ومسمره سمك ويستعمل لازماً بمعنى ارتفع ومسمره سموك والمراد بالبيت السمكة وسياق وجه آخر والسمك جمع دمة بالكر وهي الاسطوانة (قوله فتر كما الخ) قبله * أتهجوه ولست له بكنه * قاله حسان يخاطب به من عبا التي على الله عليه وسلم (قوله وحكى ابن الأثير الخ) إشارة إلى القول ثالث أن أفضل التفضيل لا يجرى عن معنى التفضيل لاسماع ولا قياساً (قوله وتأولوا ما استعمل به) أمر بكم أعلم بكم فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه أي أعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فلما شارك في مطلق علم وأما هو أهون عليه فيجوز التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس التابع على الشاهد وأما اعتبار عادة الحوادث لأنفس الأمر . وأما بأعجلهم وأعجل فلا مانع من جعلهما للتفضيل . وأما أعز وأطول فقال السد المراد بالبيت الجيد والشرف وقوله أعز وأطول أي من دعائهم كل بيت وعلى هذا مما للتفضيل * وأما فتر كما فتر كما الفداء * فتر وخير فيه لبا أفضل تفضيل بل إسكان كالسهل والسحب لأنهما يردان كذلك . هذا ما ظهر فيجوز البض تأويل ما استعمل به بجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لأنفس الأمر إنما يصح في بعض ما استعمل به لأن كل فتر (قوله إذا غاب) أي عدم . وأسود المين اسم جبل ومعنى البيت أتم ثاباً أبداً لأن هذا الجبل لا ييبس

(٥٩٩) ذكر منه في في شأه ما ولا وإن المشبهات باليس . والشاهد هنا في بأعجلهم فإن وزنه أفضل ولكنه ليس التفضيل هنا إذ المشبه

(٦٠٠) قاله الفرزدق من فصيدين . فيها يمدى ولا يمدى نحو سمك التي . ارتفع فصدر الأول سمك والثاني سموك . وأراد بالبيت السمكة شرفاً الله تعالى . ومنه سمك بالكر الال . عليه . رآه شاذي غر وأحول حيث لم يقصد بهما تفضيل بل ما يعني عز رتبة وطولة .

(٦٠١) قاله : دق من الطويل . وأسود المين حسر . لا أعز في الفداء . قال انه اسبر حل ومنه الركن . يقول أتم ثاب أبداً لأن الجبل لا ييبس . وما قام أي أسود المين أي مده انقضى . وكنى به عن عدم الرقة ليس سمك كالزبد وأسود المين عن موثقه . (قوله ويرد) لا ورود له لما قاله في الفرق بين المصدر الصريح وأن الفعل من أن الأول في هذا الحول بالمثل دون الثاني .

قال وإذا صح جمه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤث فيكون قول ابن هاني:

• كَانَ سَتْرِي وَكَبْرِي مِنْ قَتَائِمِيَا •

صحيحا اه (وإن تكن: من) الجارة (مستفصيا) د ابن وسجوره بدأ

على أفضل التفضيل لاه! ددم كما فعل المصنف إذ ير الفصل بين النام

قائل به (كثيرين) ومن أيهم أنت أفضل، ومن أيهم أنت أفضل، ومن غلام أيهم أنت أفضل،

الاستفهام له الصدر (ولك) * إخباري (أي وعند عدم الاستفهام) التقديم زورا

٦٠٢ قَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزِدْتِ * الناء ما زودت منه أطيب وقوله:

لَا مَتَّ يَبِيهَا قَبْرُكَ سَرِيحًا * ف من لآخر منهن وقوله

٦٠٤ مَا قَبْرِي * فاسمك من تلك الطيبة أنت

(قوله) وإن تكن يتلوه الخ) في ما قال ابن هاني: أن قال أن أريد الاستفهام عن الفضل عليه وجب

التقديم فتقول أمي زيد أنت أفضل فتذكر في علم نفسي أن استعملت في البيت الذي لم يكن للشول

عنه قد وليا وإن أريد الاستفهام عن الفضل وجب التأخير فتقول أنت أفضل من زيد يعني: وفاء بالقاعدة

المدكورة سم (قوله) لاهل حلة الكلام الخ) وأما فعل الشارع مثل ما فعله المصنف جارة المثال للمصنف لا يقال إذا لم يقدم على

الجله خرج الاستفهام عن الصدرة لانا قول صدرته الواجبة أنما هي بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفضل (قوله) الفصل بين

العام والمعمول ما حجب) لأن المبدأ ليس من معمولات خبره فيقال المختار جواز تقديم معمول آخر أفضل على المستعمل وأختر

في السمة إذا كان ظرفا أو جاريا ومجرورا فليكن ما فعله المصنف مثله إلا أن يفرق بقوة الخبر الفعل بخلاف الخبر الذي هو

أصل: فتدبر زائل (قوله) التقديم زورا وجبا) وفي التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور (قوله) أهلا وسهلا أي أتيت أهلا

ومكانا سهلا وقوله جنى النحل أي شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيتين على أن منه متعلق بأطيب. قال ذكر يا و يجوز

تعلقه بزودت وحيث لا شاهد فيه (قوله) ولا عيب فيها أي في النساء المذكورة فيما قبله. وقوله غير الخ من تأكيد المدح بما

يشبه القوم والعلفوف بفتح القاف وفي آخره فاء المتقارب الخطأ (قوله) طيبة هي في الأصل المودج كانت فيه امرأة أولم تكن

والشاهد في الأسم فانه جميع الأسم. وأما يجمع أفضل إذا جرد عن معنى التفضيل وكان عارضا من أولها باسم الماهل كالمهولة

تعالى « هو أعلم بكم » أم علم بكم وكذلك الأسم معنى القسم

(٦٠٢) قاله الفرزدق من أبيات من الطويل. اللقاء لمقلب على ما قدمه. وأهلا وسهلا منصوب على أن تقدير أتيت أهلا

فاستأنس، وأتيت مسكانا سهلا. والواو في وزودت للحال أو بمعنى بل وهكذا يرى أيضا. والشاهد في منه أطيب حيث

نعم، مجرور بمن على أفضل التفضيل والحال أنه غير الاستفهام وهو قليل. ويرى أوما زودت هو أطيب فلا شاهد فيه.

(٦٠٣) قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل. الواو لا تطب. ولا تلي الحسن وجرحه محذوف. أي لا لعب صاحبها

فيها أي في النساء المذكورة فيها عليه. وغير نصب على الاستثناء. والعلفوف، اختص القاف في آخره فاء وهو لا تدار. العا. ر

وقد وقع هذا البيت هكذا في نسخة ابن النظم. وليس كذلك في ديوان ذي الرمة. بل فيه هذا. ضار سريها طفوف.

والنبي عليه. وهذا من تأكيد المدح بما يشبه القوم. والشاهد في منهن أكمل حيث قدم المجرور بمن على أفضل التفضيل وهو

أكمل الرفوع على الجبرية

(٦٠٤) قاله جرير من الطويل. وساريت من المسيرة. واساء اسم امرأة فاعله. وطيبة مقوله وهي المودج كانت فيه امرأة

أولم تكن. ومراده من في المودج وألمع أفضل التفضيل من ملح الشيء بالضم بلحا وملاحة أي حسن فهو ملح وملاح

بالضم. والشاهد فيه حيث قدمت من مع مجرور عا عليه وهو في غير الاستفهام قليل شاذ

(زَوْنَةُ الظَّاهِرِ زَوْنٌ) أي أفضل التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة، ولا يرفع إما ظاهراً ولا ضميراً بل وزناً لا قِيلاً. حكى سيده: مروت يجر أكرم منه أبوه، وذلك لأنه ضئيف الشبه بلم التفاضل من قبل أنه في حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، وهذا إذا لم يقابض فلا أي لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمناه (وَتَوَسَّى) عَابَتْ قِيلاً فَكَثِيرًا) ورفه الظاهر (ثُمَّ) وذلك انما سبقه نفي وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين، فهو ملأ رأيت رجلاً أحسن

ثم سميت المرأة مادامت والمزوج طمينة، والملح من اللاح وهو الحسن (قوله) ورفه الظاهر المراد به المصريح به فيقبل الضمير البارز التفاضل ولهذا درجته الشارح في حيز تفسير كلامه للصف وان أفرد فيه بالكر (قوله) يرفع الضمير المستتر أي لأن العمل فيه ضئيف لا يظهر أثره لفظاً فلا يحتاج إلى قوة العامل سم (قوله) لا قِيلاً أي شدا (قوله) لا ضئيف يشبه باسم المعامل أي مع عدم ما يحجب الضعف من جهة وقوع فعل بمناه موقعه فلا يرد أن الضعف موجود حتى يستلزم الكسح (قوله) في حال تجريده مثلاً حال استغنائه عن ذكره وخس حافة التجريد بالكر لأنها الأصل فيه كما سأتى بين فلما ضف بضم قبول الدلائل في بعض أحواله انحطت رتبته في جميعها فلم يصل في الاسم الظاهر إلا بالشروط الآتية (قوله) لا يؤنث الخ) بهذا فارق الصفة للشبهة فاتهاؤنث وتثنيو جمع فلها عملت في الظاهر كثيراً لأن لم يكن لها فعل بمناه وهو التثني (قوله) إذا لم يقابض فلما جرى فيه الانظام والاقبال حسن اسناد المقابلة إلى الفعل كما يشرب إليه قول الشارح أي لم يحسن الخ فعمل أن قوله أي لم يحسن الخ تفسير باللازم فتعطف (قوله) إذا سبقه نفي الخ) زاد غيره قيداً وهو أن يكون أفضل صفته لا م جنس ليكون مستمداً عليه ولم يكف النفي كافي في اسم الفاعل لأنه لم يرفق وقوته ولهذا لا ينسب للقول به بخلاف اسم الفاعل وانما اشترط سبق النفي ليكون أنزل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لأن النفي إذا دخل على أفضل توجه إلى قيمته وهو أن يادة في طلبها فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقبلاً حسن كحل عين زيداً ما بأن يساوياً أو يكون دونه ومقام للتحب في المساواة فيرفع المعنى إلى أن حسن الكحل في عين رجل دون حسنه في عين زيداً فاداءه الجاهلي، وأورد عليه أنه لو كان زوالاً لزيداً لكان في جوازاً لعل اسم التفضيل في ظاهر لجاز العمل في نحو ملأ رأيت رجلاً أحسن منه أبوه. وأجيب بالفرق بينهما وبين مثال الكحل بأن اسم التفضيل في مثال الكحل خالف الأصل وهو تميز الفضل والفضل عليه ذاتاً لا اتحاداً عليه ذاتاً للفضل في معناه التفضيلي ضئيف يقتضي أنه إذا زال بالنفي لم يبق لأفضل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله في الظاهر بخلاف نحو ملأ رأيت رجلاً أحسن منه أبوه فإنه لا ضعف في معناه التفضيلي لاختلاف الفضل والفضل عليه ذاتاً له قوة اقتضاء حكمه وقيل إنما اشترط تقدم النفي ليقوى طلب الموصوف الصفة المقتنى ذلك لقوتها في العمل وذلك لأن طلب التكررة للخصص في الإثبات دون طلبها في النفي لأنه في الإثبات زيادة الفائدة وفي النفي لسنون الكلام عن كونه كذا فأنك إذا قلت ملأ رأيت رجلاً كان صدق الكلام موقوفاً على تخصيص الرجل بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيت من الرجال بخلاف رأيت رجلاً في هذا أيضاً ما قسم إيراد جواباً (قوله) وكان مرفوعه أجنبياً أي غير ملائم للضمير الموصوف بخلاف نحو ملأ رأيت رجلاً أحسن منه أبوه فالإدنى كونه تسميهاً للنفي فلا ينافي اشتراط ابن الحاجب كونه سبباً بمعنى أن الموصوف به تعلقاً ما كافي للمثال قاله سم واعترض البعض على الشارح بأن هذا القيد مستغنى عنه بقوله مفضلاً على نفسه باعتبارين لما عرفت من أن الفضل والمفضل عليه في نحو ملأ رأيت رجلاً أحسن منه أبوه مختلفان بالذات وفيه أن الاعتراض باغناء المتأخر عن التقديم غير ناهض (قوله) مفضلاً على نفسه باعتبارين) كان ينبغي أن يقول باعتبار آخر لأن التفضيل أي الزيادة أعموا باعتبار واحد لا باعتبارين بل لا بد من جعل فيه اكتفاء والأصل ومقوضاً بمعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه في عين زيداً أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وخرج به نحو ملأ رأيت رجلاً أحسن كحل عينه من كحل عين زيداً لا اختلاف الفضل والمفضل عليه ذاتاً لأنه اعتبر فيه فردان من أفراد السكك وأوقع التفاضل بينهما بخلاف المثال المشهور فاته اعتبر فيه ماهية الكحل مفيدة بقيد تارة ومفيدة بآخر تارة أخرى. والظاهر الذي يرمي إليه صانع الشارح أن هذه الشروط شروط لعل أفضل التفضيل مطلقاً في الظاهر لا لعل أفضل من فقط

في عينه الكحل كحسته في عين زيد، فإنه يجوز أن يقال: ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسته في عين زيد، لأن أقمل التفضيل إنما قصر عن رفع الظاهر لأنه ليس له فعل بمناه. وفي هذا المثال يصح أن يقع موقعه فعل بمناه. كما رأيت. وأيضاً فلو لم يجعل المرفوع فعلاً لوجب كونه مبتدأ فيلزم التفضل بين أقمل ومن بأجنبي، والأصح أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين: أولها للموصوف وتأتيها الظاهر كما رأيت. والثاني للضمير الثاني. فلو لم يكن على الاسم الظاهر أو على محله أو على ذي الحمل فتقول من كحل عين زيد، ... بدءاً ومن يريد تحذف مضافاً أو مضافين وقد لا يؤدي بيد المرفوع بشئ نحو ما رأيت كعين زيداً حسن فيها الكحل. وقالوا: «أحسن به الجليل من زيد» والأسهل ما أحسن به الجليل من حسن الجليل زيد، ثم أضيف الجليل إلى زيد لا يستلزم إلا أنه حذف المضاف الأول ثم الثاني. ومثله قوله عليه الصلاة والسلام كما بينه البصير ناظره (قوله في عينه) حال من الكحل مقدم عليه أو ظرف لموتمل بأحسن وفي عين زيد حال من الضمير المجرور بمن (قوله فإنه يجوز أن يقال الخ) تحليل لمحتوى أي وإنما كان هذا المثال عاقباً فيه أقمل الفعل لأنه يجوز الخ (قوله لأن أقمل التفضيل الخ) علة لقول المصنف ومضى. عاقب فلا يفكر في التنا (قوله لأنه ليس له فعل بمناه) أي في الزيادة لئلا يفسد عمله لا يرد عليه أن أقمل التفضيل بمناه نحو كآرتي فكرته أي قلبه في الكثرة وزدت عليه في العلم المراد التفضيل في كل مادة كما قاله سم نعم يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بمناه في التبرع عملها في الظاهر وأن أقمل التفضيل المجرى من معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالة على الزيادة مع أنه لا يصح في الظاهر على ما يقتضيه الخلق فهم وتعليقه بالشرح في قوله وذلك لأنه ضعيف الشبه الخ فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التحليل بل مع ضمنية التحليل الذي قد علمه للشارح فتنبه (قوله أصبح الخ) أي بمعنى التلقا (قوله لوجب كونه مبتدأ) أي غيرها عنه باسم التفضيل (قوله فيلزم الفصل) أي ولو تقدر كما في ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فإن تقدره ما رأيت عيناً كعين زيد أحسن فيها الكحل منه في غيرها فلو لم يجعل الكحل فعلاً لجل مبتدأ لزِم الفصل بأجنبي تقديراً فلا يقال لزِم الفصل بأجنبي غير مطرد لعدم في نحو هذا المثال أفاده سم والأجنبي هنا المبتدأ والراد بالأجنبي هنا ما ليس من معمولات ذلك المائل لا مالم يعلق له به بوجهما ولم يجعل الكحل مبتدأ مؤخرًا من من فلا يلزم الفصل بأجنبي بأن يقال ما رأيت رجلاً أحسن في عينه من زيد الكحل فقراراً من التزام مخالفة الأصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ولا مقدماً على الوصف بأن يقال ما رأيت رجلاً الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد فقراراً من التزام تقديم غير الأهم وهو الوصف بلا ضرورة والتزام مخالفة الأصل وهو التبع بالفرد بلا ضرورة (قوله فتقول من كحل عين زيد) فديقال إذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مضاعفاً بل على غيره بالذات أما على أن ال في الكحل عوض عن ضمير الرجل فالظاهر بالذات ظاهر وأما على أنها لجنس فلأن للامثلة الكمية مفارقة بالذات لمردها الجزئي إلا أن يختار الثاني ويقال لما كان الفرد منفرداً تحت للامثلة الكمية كان كأنها نفس والظاهر «مختاراً في عامه» (قوله تحذف مضافاً) أي إذا دخلت من على الحمل وهو العين أو مضافين أي إذا دخلت من على ذي الحمل وهو زيد (قوله) وقد لا يؤدي بدفع المرفوع بشئ» أي اختياراً وذلك إذا تقدم عمل التفضل على أقمل كما في مثال الشارح وكذا إذا تقدم صاحب عمل التفضل على أصل فيا يظهر كافي ما رأيت كزيد أحسن في عينه الكحل فاقصم البعض على الأول قصور ورأي بصحة على الظاهر والكاف إسمية وأحسن حال من مجرور للكاف ملحقاً به البعض ويلزم عليه معنى الجمال من الضمير اله بدوز شرطه أو كعين وأحسن مقالتان لئلا يخلو وصفه ويصح خبر ذلك (قوله وقالوا الخ) أي فأدخلوا من في المضاف على غير المصنف عليه وهو ملاه كما بينه الشارح فهو كقولك ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد لكن مدحول من في هذا التركيب عمل التفضل عليه حقيقة وفي ما أحسن به الجليل من زيد ملابس للتفضل عليه لأجل حقيقة ولهذا ذكره الشارح هنا ولم يكتب بقوله سابقاً وقد يحذف الضمير الثاني الخ فاقهم (قوله من حسن الجليل زيد) كان عليه إسقاط حسن لأن للمفاضلة بين الجليل وقصه باعتبارين. لا يقال الناعى إلى ذكره تعلق زيد به لأننا قول على حذفه يكون يريد حالاً من مجرور من كآرتي لأنه لا حاجة إلى ما قد شئتوا البعض عن الثاني وأقر من التكلف. ومثل ذلك يقال في الحديث ومثال

«ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم» من أيام الشر. والأصل من عبة الصوم في أيام الشر، ثم من عبة صوم أيام الشر، ثم من صوم أيام الشر، ثم من أيام الشر. وقول الناظم (كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ زَفِيرٍ هَذَا قَوْلِي بِهِ أَتَقُولُ مِنْ أَلَسْتُ بِمِنْ) والأصل من ولاية الفضل بالصدق فعمل به مذكر. (فَتَبَيَّنَتْ): الأول انما امتنع نحو رأيته رجلا أحسن في عينه الكحل متفق عين زيد، ونحو ما رأيته رجلا أحسن منه أيوه، وإن كان أفضل فيهما يصح وقوع التفضل موقفه لأن المتبر في المراد رفع أفضل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقفه التمل الذي بي منه مفيدا قائده وهو في هذين المثالين كذلك، ألا ترى أنك لو قلت: رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسته في عين زيد، أو يحسن في عينه الكحل كحلا في عين زيد بمعنى يفوقه في الحسن فانت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى التريزة في الثاني. وكذا القول في ما رأيته رجلا يحسن أيوه كحسته إذا أتيت في موضع أحسن بمضارع حسن حيث تقوت الدلالة على التفضيل، أو قلت ما رأيته رجلا يحسنه أيوه فأنت موضع أحسن بمضارع حسنه إذا فاته في الحسن حيث تنير التمل الذي بي منه أحسن فانت الدلالة على التريزة للضادة من أفضل التفضيل. ولو مت أن توقع التمل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تنسج. الثاني قال في شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام للضمن ارتفاع الظاهر بأفضل إلا بعد تنق ولا بأس باستشهاده بدنهى أو استفهام فيمعي التثني كقوله: لا يمكن غيرك أحب إليه الظير منه اليك، وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بحسن لابن. الثالث قال في شرح الكافية: أجمعوا على أنه لا ينصب للمقول به، فإن وجد ما يرمي جواز ذلك جعل

الناظم الآتي (قوله ما من أيام أحب إلخ) أفضل التفضيل فيصوم من فعل التفضل فيه شفوذن ههنا الجهة إلا على قول من جعل الصوم من معقبا عن شامس القس وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثي إن كان من أحب الرباعي فإن كان من حب الثلاثي فلا شفوذ فيه إلا من الجهة الأولى وبهذا يعلم على كلام البعض من الزاخذة (قوله الأولى) فيه شفوذن من جهاته لأفضل لأنه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه اللادة فعل بهذا المعنى لأن الفعل للشمول منها على معنى تولى أو تبع وبهذا يعلم حسن قوله ومع ما عاب فلا ولم يقل فهو لا التمل لئلا يخرج مثل هذا أفاده شيئا خلا عن يس قال البعض وينازع معقول الشارع الآتي لأن المتبر في المراد إلخ اه أي حيث قبل التمل بالذي بي منه أفضل ويندفع بأن التقيد مبنى على القالب قدبر (قوله انما امتنع نحو إلخ) للانع في المثال الأول عدم سبق التثني وفي الثاني عدم كون الرفع أجنبيا (قوله مفيدنا فائدة) أي فائدة أفضل من الدلالة على التفضيل وعلى التريزة كما يؤخذ مما بعده (قوله ألا ترى أنك لو قلت إلخ) هذا متعلق بالمثال الأول وقوله كذلك القول إلخ يتعلق بالمثال الثاني (قوله كحلا) مفعول يحسن تضمنته معنى يفوق (قوله وعلى التريزة في الثاني) لأن يحسن فيه مضارع حسنه إذا فاته في الحسن فهو متد وأفضل التراتر لازمة (قوله حيث تقوت الدلالة على التفضيل) أورد عليه سم أن المثال للهور يصدق لغة بصورتين نقص حسن كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد ونسأ بهما والرد يجب القام الأولى لا الثانية كاتفهم ومنه ما رأيته رجلا أحسن منه أيوه لصدقه بنقص حسن الأب ومساواته وإذا عبر بأفضل فهما صدق التركيب لقبلا الأولى وكذا بزيادة حسن كحل عين الرجل وحسن الأب على يده والقام بين الأولى فالتركيبين سنو فإن في المعنى سواء عبر بهما فأفضل أو بأفضل فالحكم بفوات الدلالة على التفضيل في أحدهما دون الآخر تحكما (قوله على غير هذين الوجهين) يعني هما كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنه أي فاته في الحسن (قوله منه) أي الحمد وقوله يحسن حال من مجرور من أي حلة كونه ملابسا لمن ذكر (قوله أجمعوا إلخ) ينافية قوله بسواء جاز بمضمحل إلخ الآن يقال لم يتدلف بغير مخالفة هذا المجرور في الإجماع أو يقال الإجماع في غير التبرد عن معنى التفضيل كما يؤخذ من تعليق المبرز وكذا في شرح الدامع على التثني قدبر (قوله لا ينصب للمقول به) أي بل يصل إليه بواسطة اللام نحو هو أوعى للام فإن كان بما تدعى لاتين نصب الآخر بفعل مقعر نحو أكنى لفقره الثياب أي يكسوه الثياب قاله السامعي. قال للمصرح وكذا

نصبه بفعل مقدر يفسره افعل نحو «الله اعلم حبيب رسول الله» فحبيب محذوف :

نصب بفعل مقدر يدل عليه افعل ومثله قوله : * وَأَشْرِكُ مِنْهُ بِالْيُؤْسُوفِ الْقَوَانِيسَا *

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل اهـ (خاتمة) في تسمية أفعل التفضيل بحروف الجر. قال في شرح الكافية وجملة القول في ذلك أن أفعل التفضيل اذا كان من مقدم بنفسه دال على حب أو بغض عدى باللام الى ما هو مفعول في الشيء وإلى الى ما هو فاعل في الشيء نحو المؤمن أحببته من نفسه، وهو أحب الى الله من غيره وإن كان من مقدم بنفسه . . . حتى علم عدى بالياء نحو زيد أعرف . . . ي به وإن كان من مقدم بنفسه غير ما تقدم عدى باللام نحو هو أطلب للثأر وأضع للجار، وإن كان من مقدم بحر . . . عدى به لا يتبره، نحو هو أزهدي الدنيا وأسرع الى الخير وأبعد من الهم وأحرص على الحمد وأجدر بالحلم وأحيد . . . الخي . . . ولعل التحب من هذا الاستعمال ما لأفعل التفضيل، نحو ما أحب المؤمن لله وما أحب الى الله، وما أعرف . . . وأقله للمواثق وأعشيه لظفره وأزهديه في الدنيا وأسرع الى الخير، وأحرصه عليه، وأجوده به اهـ . . . وقد سبق بعض ذلك في باب والله تعالى اعلم

(التمت)

(يَتَّبِعُ فِي الْأَمْرِ ابْنُ عَبَّاسٍ الْأَوَّلُ * نَتَّ وَتَوَكَّيْ

لا ينسب الفعل لعمه والفعول المطلق والتمييز الا اذا كان فاعلا في الشيء نحو زيد أحسن الناس وجهاً ويجوز نصبه للباقي وقار، بعضهم غلط من قال إن أفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى «هو اهدى سبيلا» وليس تمييزاً لأنه ليس فاعلا في الشيء (قوله) فحيث هناك مفعول به لا مفعول فيه) اعترضه أبو حيان بأنه ضرب من التصرف وحيث لا تصرف وفي المرادى على التفسير أم يحى حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ اهـ وفي التسهيل أن تصرفها نادر قال البسامي ولو قيل إن المراد يعمل الفعل الذي هو في عمل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لسان ظرفيتها . . . والشيء أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتي رسله لأنه يعلم ما فيهم من الكد والكسل والبطالة والفساد والصلاحية للأرسال ولستم كذلك. قال السفي بل هو بعيد لما فيه من حذف للفعول والاسم الموصول وبعض ملته بلا دليل (قوله القوانيسا) جمع قونس وهو أهل البيضة وعظم ثاني بين أذني القرس كما في القاموس (قوله لتجرده عن معنى التفضيل) رد بأنه وإن أول بما لا تفضيل فيه لا يلزم ككون تعديه كبتديه وخصوصيات الألفاظ لا تنسك وأجاب البسامي بأن أصل التوافقين معنى أن يتوافقا حكما (قوله وجملة القول) أي جملة أي مجموعه فهو من الإجمال بمعنى الجمع ضد التعريق لأن الاجال ضد التفضيل والبيان (قوله دال على حب أو بغض) أي على معناه فيشمل ما كان من مادة الكراهة مثلا (قوله وهو أحب الى الله من غيره) أي يحب الله المؤمن أكثر من محبة الكافر قال البصم وظاهره أنه جند مجرد عن معنى التفضيل إذ لا يحب الله تعالى الكافر أصلا اهـ وفيه أنه يناقيه ما لا يشتر وعنده هو أيضا من . . . الفرق بين لا يشتر . . . عن معنى التفضيل فالله يبغي عندي أنه غير مجرد عن ذلك بل فيه معنى التمييز باعتبار عدمه اهـ تعالى الكافر من حيث كونه مخالفا له مثلا تأمل (قوله وأحيد عن الخي) يفتح الحاء المعجمة أي أميل عن الزنا (قوله ورد سبق بعض ذلك في باب) به أنه ذكر جميع هذا التفضيل في أفعل التصدي بابا لا حقه فقط والقد سجدته تعالى أعرف

(التمت)

ويقاله الوصف والصفة وقيل التمت خاص بمتابعتهم كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو حاله وفاصل وعلى الثاني يفل صفات الله وأوصافه ولا يقال نوبته والذي في القاموس أن التمت والوصف مصدران بمعنى واحد وإن الصفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف وأما لما قام بالآيات كالم والسواد (قوله في الإعراب) يرد عليه نحو قام قام زيد ولا لا

على الموصوف اذا كان لاتنين او جماعة وقد تقدم احد الوصفين، فقول قام زيد بالقتال وعمره. ومنه قوله :

٦٠٥ وَلَسْتُ مُعْرِفًا لِرَجَالِ ظِلَامَةٍ * أَيْ ذَاكَ عَمِّي الْأَكْرَمَانِ وَخَلَايَا

واجاز الكوفيون تقديم الموصوف بشروط تذكر في موضعها . الثالث اختلف في العامل في التابع فذهب الجمهور الى ان العامل فيه هو العامل في التبوع واختاره الناطم وهو ظاهر مذهب سيويه . الرابع لم يترض هنا لبيان رتبة التابع . قال في التسهيل : ويبدأ عند اجتماع التوابيع بالثمت ، ثم بسط البيان ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالنسب أى يقال : جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه اخوك وزيد . الخامس قدم في التسهيل باب التوكيد على باب الثمت ، وكذا فعل

«وأنه قسم أو معلوم عظيم» والاستثناء نحو ما جاء في أحد الأبيات خبر منك ومن الفصل بين التأكيد والتوكيد «ولا يحزن» و«يرضى» بآيتين كهن «و بين الموصوف والموصوف عليه» واسموا برؤسكم فصله الأيدي والأرجل على قراءة نصب الأرجل و«بين البدل والبدل منه» «قم الليل الا قليلا نصفه» بخلاف الأجنبي بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال صرت برجل على فارس عاقل أبيض وكذا لا يجوز فصل نعتهم ونحوه ما يستثنى عن النصف من منوعه فلا يقال ضربت هذا زيدا الرجل ولا الثمري طمعت العبري كذا في المعجم . واعترض الأخير باستثناء الثمري في قوله تعالى «وأنه هو رجل الثمري» وما ذكره من أن نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه ذكرها البيضاء وبغيره والاستثناء عليه من نصفه والشمير في منه وعليه الأقل من النصف كالثلث فيكون التخيير بين الأقل منه كالأربع والأكثر منه كالنصف ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلا فيكون التخيير بين النصف والزيادة عليه كالثلثين والنقص عنه كالثلث واعترضه الشباب للترافى بأنه يقتضى تسمية النصف قليلا وهو غير موفقة في استعمال اللغة واختار أن نصفه بدل من الليل الا قليلا وأن المراد بالبدل اليبالي بناء على استراقية الوبال قليل منها اليبالي الأعداء كالرض والسرفا بدل نصفه من اليبالي التي لا عترفها ولحقى قم اليبالي التي لا عترف فيها نصفها أى نصف كل منها لكن ذكر الضمير المضاف إليه نصف لكون اليبالي مفردا ذكر كرا في اللفظ وأن المراد بالقليل في قوله أنه اتهم منه قليلا أو زديعه أى قليلا هو السمس فخير على أنه عليه وسلم بين قيام نصف الليل وثلثه وثلثه (قوله إذا كان) أى الصفة والتذكير باعتبار المذكور أو الثمت وفي بعض النسخ إذا كانت وهي ظاهرة (قوله ظلامه) قال البعض منصوب بترجع الخافض أى بظلامه اه ولا حاجة اليه بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة أى ولست مبغيا ظلامه لأحد بل أزيلها قال العيني وتبعه غيره كشيخنا والبعث وذلك إشارة الى المسكوك من الظلامه اه والأحسن ارجاع الإشارة الى اقرار الظلامه المفهوم من مقرا وقبح ياء التكلم جائز اختيارا إجماعا فقول العيني حركت الياء للضرورة غير صحيح (قوله بشروط تذكر في موضعها) أى عند قوله وحذف متبوع الخ (قوله اختلف في العامل في التابع) أى غير البدل بقرينة قوله فذهب الخ لأن مذهب الجمهور في البدل كما في المعجم أن عامله متبوع بدليل ظهوره جوازا مع الظاهر وجوبا مع الضمير نحو مررت بزيد به فائدة عامل الجري في نحوه واجبة وبهذا يعلم ما في كلام الاستقامي من الخلل وزيف السامعي الدليل بمجل الجار والمجر والناقب بدلا من الجار والمجر والأول والمثل ما قبل الجار الأول هو غير معاد . وأما مذهب غيرهم فهو أن العامل في البدل هو العامل في البدل منه (قوله مذهب الجمهور) وقيل العامل في الثمت والبيان والتوكيد التسمية وقيل مقدر وفي النسب مقدر وقيل حرف العطف نهاية كذا في السامعي والمعجم قال السامعي فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على التبوع دون التابع عن من قال العامل فيه هو الأول اه ويظهر أن الأمر كذلك على القول بأن العامل المتبوع تأمل (قوله ثم عطف البيان) أى ثم يبدأ بدعا عرفيا أى بالنسبة لا بدعوكنا يقال فبدأه

(٦٠٥) هو من الطوبى وصدره : * ولست مقرا لرجال ظلامه * وذلك إشارة الى ما ذكر من الظلامه وسمى فاعل أى أى انتخ وخاليا أسله وخاليا حركت الياء للضرورة . والشاهد في الأكرمان فاته صفة لهم والخلل فقدمهما على أحد الموصوفين . ونحوه قام زيد بالقتال وعمره فاجهور على رده .

ابن السراج وأبو علي والزغشري وهو حسن لأن التوكيد بمعنى الأول والنسب على خلاف معناه لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالاً من أحواله، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط. وقدم في الكافية اثنتان كما هنا. وكذا فعل أي التبع والإرجاع والجزولي نظراً لما سبق في التبيين الرابع (قَالَ ثَمْتُ) في معرف النجاة (تَابِعْ مِمَّ مَا سَبَقَ لِمَا يَكْمُلُ التَّبَوُّعَ) (يُوسُفُ) أي يوسم التبوع أي علامته (أَوْ وَهْمَ مَا يَدَّ أَعْتَلَقُ) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة، وهم ما سبق نخرج للبدل والنسب، ويوسم ما به اعتلق نخرج لمطابقين والتوكيد لأنهما شاركوا في التبع ما سبق، لأن الثلاثة تكمل دلالة وتوضيحاً مشتركاً هو أحاطة الله، لأن النسب يوصل إلى ذلك بدلالة على معنى في المنعوت أو في متعلقه، والتوكيد والبيان ليسا كذلك. ولما رادنا لم نفيد ما يطلبه التبوع بحسب الفاهم من توضيح نحو جاء في زيد التاجر أو التاجر أبوه، أو تخصيص نحو جاء في رجل تاجر أو تاجر أبوه، أو ضم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها، أن نخرج نحو اللهم أنصركم الملكين المنكرين أوتوكيد نحو أسألكم المأوى المنقضي أملاً لا يورث أو إلهام نحو تصدقت بمسدة كثيرة أو قلية تافع ثوابها أو شائع احتسابها، أو تفصيل نحو مروت برجلين عروى وصحبي كريم أيواها تيم أحدهما. ويسمى الأول من هذه الأربعة متحققاً والثاني سيبياً (فَلْيُحِطْ) النسب مطلقاً

القول ثم بالنسب فلا يأتى فيه البعد العرفي فيقدر له عامل يناسب أي يترقى بالنسب ولك تقديره في الكل (قوله لأن التوكيد بمعنى الأول) أي فهو كالجزء من التبع، دلالة التبع على الأول وزيادة الجزء مقدم على الكل وكون التوكيد بمعنى الأول ظاهر في التوكيد اللفظي والقرني بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه نظراً لأنه لا فائدة الشمول فأنزل (قوله) وحالاً من أحواله هذا في التبع الحقيقي واقتصر عليه لكونه الأصل (قوله نظراً لما سبق) أي من حكمته يبدأ به عند اتباع التوابع (قوله ثم لمسبق) أي للتصديق عنه أصالة تمام متبوعه أي إضاحه أو تخصيصه ككسائي فلا يرد التبع لغير الإيضاح والتخصيص كاللح والشم والأتاكيد لأن هذا أمر عارض ومنه التبع الكاشف إذا غلبه في العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الإيراد بوجه آخر. وبحسب التعريف بأنه غير مانع لشموله قولهم بهذا ذا الجملة مع أنه عطف بيان عميميو به ككسائي والمراد لمسبق ولو تقديراً ليشمل المنعوت المحلوف (قوله بوسمه) الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة وجرى على هذا الشرح وعليه يقدر مضاف أي بإفهام بوسمه. ويطلق بالمتن للصدى وهو الوسم بالسمه وهي العلامة ولا تقدر على هذا. ومعنى المبالغة تابع مكمل لتبوعه بسبب دلالة على معنى متبوعه أو في سبب متبوعه والمراد الدلالة التضمنية فلا يرد دفعه من قولنا تخصيصاً عليه لأن دلالة لفظ علم على المعنى الذي في زيد مطابقة لاسمينة (قوله) نخرج للبدل والنسب لأنهما لا يتان متبوعهما لا يوضح ولا تخصيص أي لم يقصد بهما ذلك أصلاً فلا يأتى عروض الإيضاح للبدل وللمطابق النسب في بعض الصور (قوله أو في متعلقه) بكسر اللام أي ما يتعلق به وهو السبب (قوله ليس كذلك) لأن البيان عين الأول وكذا التوكيد اللفظي والنسب بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه ما تقدم (قوله توضيح) المراد به رفع الاشتراك اللفظي في المعارف وبالتخصيص تنليل الاشتراك المنعوت في النكرات فالنسب في الأول جازي ببيان المجل وفي الثاني جازي برفع تقييد المطلق فأفاده في التصريح (قوله أو تميم) مجيء التبع لتتميم وما به جاز لأن أصل وضعه لتوضيح أو التخصيص كذا في التبع (قوله الرجيم) أي الرابح للثمن بالسوسة أو للرجم بالشهاب والآنسة وكون هذا التبع لغيره لا ينافيه كونه تاركاً كما لا يذهب من لفظ الشيطان (قوله أو إلهام) يبنى أن يزداد أو شك ويثله بمثل الإلهام إذا لم يعرف للتكم حقيقة الأمر وكان شاكاً به عليه السامعين، ثم نقل عن ابن الجوزي أن التبع مجيء لإعلام المخاطب بأن التكم عالم بحال المنعوت كقولك جاء قاضي بك الكرم الفقيه إذا كان المخاطب يعلم اتفاق القاضي بذلك ولم يقصد مجرد اللوح بل قصدت إعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف، وعن بعضهم أنه قد يكون التبع لا فائدة منه نحو «بحكم بها التبيين الذين

أن يسمى سنة لا حاله لأن المسمى والتقدير على اثنين من التام. ومنه قوله تعالى « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار » وقولهم ما ينبغي للرجل مثلك وغيرك أن يفعل كذا . الثالث لا يتبع التثنية في التكرار بالأخص نحو وجب فمضى وغلام باقع . وأما في المعارف فلا يكون التثنية أخص عند البصريين بل مساوياً وأعم . وقال الشوليين والقراء: يثبت لأعم بالأخص ، قال المصنف وهو الصحيح . وقال بعض التأخرين : توصف كل معرفة بكل معرفة كاتوصف كل نكرة بكل نكرة (وهو كذا في التوحيد والتذكير أو « سواهما » وهو التثنية والجمع والتأنيث) كالقيل « قاتل ما قاتل » أي يجرى التثنية في مطابقة الموت وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه ، فإن كان جارياً على الذي هو له رفع ضمير الموت وعاطفة في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، يقول مررت برجلين حسنين وأمرأة حسنة ، كقول مررت برجلين حسنين . وإن كان جارياً على ما هو ليس ، من سيبه فإن لم يرفع السبب فهو كالجارى على ما هو له في مطابقة لفعلوت لأنه بمثابة رفعه ضمير الموت نحو مررت بأمرأة حسنة أو حسنة أو رجلاً حسناً أو رجلاً حسناً أو حسناً وجوهاً وإن يرفع السبب كان بحسبه في التذكير والتأنيث كاهو في الفعل ، فيقال مررت برجال حسنة وجوههم وأمرأة حسن وجهاً كما يقال حسنة وجوههم وحسن وجهاً . (فيهايت) : الأول يجوز في الوصف المسند إلى السبب المجموع الأفراد

يؤخذ من التثنية قولهم ما ينبغي للرجل الخ وقول البعض أي بوصف إضافة كأيؤخذ من الأمتة سهو منقوذه وهم أن تلك صفة لغيره وهو باطل بل هو ظرف لثبوت ضمير والمراد التكرار المتضمنة وما في حكمها وهو الجملة كأيؤخذ من التثنية والبيت والآية ولقد يستفاد ضميره بالجواز أن الحسن التثنية بالرفع نظراً لفظ وهو كذلك (قوله لاجل) يجوز جملة الحالية نظراً لصورة التثنية بضمير مدح من أنه ليس المسمى أي غير عليه في حال السبب بل المراد أن ذلك دأبه رد بأننا لا نسلم أنه ليس المسمى مذكراً بل المراد أن ذلك دأبه لا يجوز أن يكون المسمى مذكراً ولأن سلم فجعل الحال لازمة فيد أن ذلك دأبه (قوله وآية لهم الليل) أي حقيقة الليل في ضمن فرد ما من الليل فلا ينافيه أن الواقع سلخ التثنية من أفراد الليل فلا يعارض (قوله بالأخص) أي الأقل شيواً (قوله باقع) بالتحية ثم التثنية أي سراج (قوله فلا يكون التثنية أخص) أي أعرف كقوله سم فتصوّر رجل أخيك التابع يدل لانت لا يفضل التأنيث . قد لا تنزله في باب التكرار والمعرفة (قوله أو أعم) أي أقل مريضاً (قوله يثبت لأعم بالأخص) قال الجوهري في فقهه .

وصف الأعم بالأخص مع منع غيرهما أي لا يجوز أن الوصف به هم والتثنية في كون ما به مضمناً أو لا يكون سوفه لتأنيث . هذا ما يؤيد بمطابقته خط بعض الأقل (قوله توصف كل معرفة بكل معرفة) أي الاسم الأدنى لا بوصف الأعلى أي الجماعاً وأعم وصفه باسم الجنس المرفوع بأن بيان حقيقة الذات للشار إليها إذ لا دلالة لاسم الاشتراك حقيقة . أمثلة الوصول لأنه مع كلته معنى ذي الاسم ولأن الوصول الذي يقع صفة ذلول وإن كانت زائدة ولا يجوز في تابع اسم . نعمنا من حيث دلالة على معنى متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث إضافة له الأول مبنى على ما عليه . محذور كون التثنية مشتقاً أو مؤنثاً . والثاني مبنى على أنه لا يشترط في البيان أن يكون أعرف من المسمى . الصحيح (قوله) أي عند ملاحظة التوحيد الخ (قوله الواقع موقعه) أي الذي يقع في فعل التثنية . الأصل (قوله مطابقة) أي أورده عليه نحو لفظه متماثل وبمعناه وتوب أخلاق . وأجيب بأن اللفظاً : أشياء كل منها سبب . فمن أعشاره قطعاً . والتوب من قطع كل ما خلق كان كل من الثلاثة . سبب وصفه بالجمع . وقيل أصال فسر ذلك واحد لا يجمع لفظاً للسبب (قوله على ما هو الخ) أي على من شرطه أي التثنية أي من سببه أي هو سببه أو بعض نزول سببه (قوله كان) أي التثنية بحسبه أي السبب وقوله في التذكير والتأنيث أي وأما في الأفراد ومثله في التثنية الأول والثالث . وقوله كاهو في التثنية أي كحال هو أي الحال في الفعل إذا وقع تماثلاً (قوله يجوز في الوصف الخ) أي على التثنية النصي فظهر وجه انتصاره

والتكسیر فیقال مررت برجل كريم آيؤه وكرام آيؤه . الثاني قد يماثل الوصف الراجع ضمير التبعوت مما تلازم الراجعي السببي اذا كان معناه له فيقال مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنته حكي ذلك لقراءه وهو ضيف وذهب كثير منهم الجري الى معناه . الثالث أنهم قوله كالفضل جواز تقييد الوصف الراجع السببي وجمعه الجميع المذكور السامعي لئلا يكون البراغيت فيقال مررت برجل كريم آيؤه وجاء في رجل حسنون غلامه . الرابع ما ذكر من مطابقة التبعوت للبعوت مشروط بأن لا يمنع منها مانع كافي ميبور وجريح وأقل من اه (وَأَنْتُمْ عَمَّتَقَر) والراية ما دل على حدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة (كَصَغِيرٍ وَذَرِبٍ) وأقل التفضيل كأكفوى وأكرم ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة لأنها ليست مشتقة بالمرى المذكور وهو اصطلاح (وشبهه) أى شبه المشتق والراية ما أقيم مقام المشتق في المرى من الجوامد (كَذَا) وفروعه من أسماء الأشارة غير السكانية (وذي) بمعنى صاحب والموصولة وفروعه (وَأَنْتَسِبَ) تقول مررت بزيد هذا وذي المال فزيد هو قائم والقريش فنعناها الحاضر وصاحب

على الأفراد والتكسیر أن التجميع أعاجيز على لغة أكلوني البراغيت وسيصرح بهذا في التنبيه الثالث ولم ينهه البعض لهذا التحقيق فقال ما قال . واختلف في الأصح من الأفراد والتكسیر فالتكسیر أفصح عن ضمير هو للبراد في التبعوت وهو الأصح وعكس التلويين وطائفة . وفصل آخرون فقالوا ان ثلث ناهيا لمجمع فالتكسیر أفصح وان كان لفرد أوثنى فالأفراد أفصح كذلك التصريح قال السامعي وأما الوصف فهو مررت برجل كرام آيؤه مع ضمف كريم آيؤه لأن اسم الفاعل المشابه للفعل اذا كسر خرج عن موازنة الفعل وسلبته لأن الفعل لا يكسر بخلافه اذا صرح اه ووجه أفصحية التكسیر انما تبع جملة الشاكلة (قوله المجرع) فان كان السببي متى عين الأفراد على اللغة القصص (فائدة) يجوز مررت برجل قائم آيؤه لا فاعل من الزمان يستلزم الضمير في فاعل من غير من هي له لأنه يشتر في الثواني لا يشتر في الأوائل . ومنه فاعل قائم آيؤه على أعمال الثاني لزوم ما ذكر في الأوائل أعاد في المنفى (قوله قد يماثل الخ) فيه إشارة الى أنه قليل وتكسیر المطابقة كاسر (قوله اذا كان معناه) أى الوصف له أى السببي (قوله أنهم قوله كلفعل الخ) وأفهم أيضا جواز نحو برحل قائم اليوم أمه للفعل ونحو امرأة حسن قمها لجارية للتأنيث وبه صرح ضمهم سم (قوله بأن لا يمنع منها مانع) يكون الوصف يستوي فيه للذكر والمذكر وأعدادهما وكونه أفضل تفضيل مجرد أو مضافا لمذكور (قوله وأنت عمتقار الخ) للتبادر منه أنه يشترط في التبعوت كونه مشتقا أو مؤولا به وهو رأى الأكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب الى عدم الاشتراط وأن الضابط ذلك أنه على معنى في متبوعه كالرجل العدل على الرجولية قاله السامعي (قوله وذلك اسم الفاعل) أراد به ما يشمل أمثلة المباشرة (قوله ومهان) كان عليه ان يأتي بالمزيد في اسم الفاعل كما أتى به في اسم المفعول وأن يأتي باللازم في اسم المفعول كما أتى به في اسم الفاعل ويمكن أن يرد . في كلامه المذكور (قوله وذوب) بالفتح المعجمة الحاد من كل شيء والمطابقة للمتاد للأشياء الحاضرة بها (قوله ليست مشتقة بالمرى المذكور) لأنها لا تدل على صاحب الحديث أى فاعله أو مفعوله بل هي مشتقة بالمرى المذكور . المصدر للدلالة على شيء . مسوي المصدر ففتح ملامح زمن الفتح للدلالة على آلة منسوبة لفتح ومرى . أو حذر المر للدلالة على مكان أو زمان منسوب لمرى (قوله وهو) أى المشتق بالمرى المذكور اصطلاح أى لم يمتد هذا الامام ولا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر (قوله بالمرى) أى من جهة دلالاته على معناه (قوله غير السكانية) أما هي كبرت برحل هنا أو هناك أو ثم مشتقة بمعنوف حصة لرجل فهي ظروف لصفات بل الصفات متعلقاتها (قوله والموصولة) أعاجيز قول النظم وذي شاملا للموصولة على لغة أعاجيزها أما على لغة البتاء فلا لأنها بالاولى ولما على هذه اللغة لا بالياء . ومثلها في الوصف بها سائر الموصولات البدئية بميزة الوصل بخلاف نحو من وما (قوله وذي المال) هل يجوز أن يقال برجل ذي مال أي يوره على أن ذي رافع للأب . فلان حتى عن الأكثرين المنع وعلاوه بثلاثة توجه ذكرها شيخنا قراجه (قوله وذي قائم) كذا في

المال والثاقم، والنسب إلى عريس (وَنَسَبُوا بِجُمْلَةٍ) بثلاثة شروط: شرط في النسب وهو أن يكون (مُسَكَّرًا) إما لنسب أو معنى نحو « واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله » أو معنى لا لنسب وهو الرفع بالجنسية كقوله :

• وَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى الْقَتْلِ بِسَبْتِي

وشرطان في الجملة: أحدهما أن تكون مشتقة على ضمير يربطها بالوصف إما ملحوظ كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى « واتقوا يوما لا تجزي نفس من نفس شيئا » أي لا تجزي فيها أو بدل منه كقوله :

٦٠٨ كَأَنَّ حَفِيفَ الذَّبَلِ مِنْ قَوْقَرٍ عَصِيهَا * عَوَّازِبٌ نَحَلٌ أَخْطَأَ النَّارَ مُطْفِئُ

أي أخطأ غلامها، فالبدل من الضمير وإلى هذا الشرط الإشارة بقوله (فَأَعْطَيْتُ مَا أَعْطَيْتُهُ) أي عَصِيهَا. ولا يجوز موت رجل خبرية أي عظمة للصدق والكذب واليه الإشارة بقوله (وَأَمْنَعُ هُنَا إِفْخَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) فلا يجوز موت رجل

نسخ بالوالم على لغة بناء ذوالموصولة لكنه لا يناسب لمجرى عليه التلخيص من شمول ذى كلام المصنف الوصول لأن شموله فهو صوابه على لغة الأعراب لا ينهي كلامه بالياء وفي نسخ وذى قلم بالياء وهي المناسبة للشمول المذكور (قوله شرط في النسب) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكورا إن لم يكن بضم اسم متقدم مجرور من أو في كسبائي أو تصريح. وأما أن لا ينحصر في ضرورة (قوله أن يكون مسكرا) أي تأويل الجملة بالكرة فتعويها رجل قام أبوه أو أبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيها التلخيص المستدلى بالمتن في تأويل جابر رجل قائم أبوه وتعويها رجل قام أبوه القائم أو أبوه زيد من كل وصف بجملة المجهول فيها اعتمادا في تأويل جابر رجل قائم ذات أبيه ذات القائم أو ذات زيد كذا في السامعيين عن ابن الحاجب والرضي لا يكون الجمل نكرات وإن جرى على التسميه ووجهه بضمهم بجره «الرضي» ثم قال والحق أن الجملة ليست مرفوعة ولا نكرة لأن التلخيص والتسكير من عوارض معلول الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسما وانما هي نعت النكرة بها دون المعرفة لتأولها بالكرة كما مر (قوله على ضمير يربطها بالوصف) انحصر على الضمير لأن الرباط هنا لا يكون الا للضمير بخلاف الخبر والفرق أن النسب لا يستلزم التسميه فلهذا لم يفتقر دليل قوي يدل على ارتباط الجملة به وأنه نعت له بخلاف المبتدأ فاته يستلزم الخبر فقوى عليه له فاكتفى بأى دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنه خبر عنه أخذه سم وأرى تخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الربط هنا أيضا بالضمير (قوله أى لا تجزي فيه) وهل حذف الجار والمجرور ما أو الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفتل ثم حذف ضمير بقولان: الأول عن سيبويه. والثاني عن الأخفش. (نصريح (قوله أو بدل منه) معطوف على ضمير (قوله كأن حفيف الذبل) بالهاء المهمة أى دوى ذهاب السهم ومن فوق حال من الذبل وضمير عجبها القوس. والمجس بتثنية المين المهمة لغيره من مهمة مقبض القوس. والموازب بين مهمة وبدل القرب زاي جمع عازبة من عزبت الأبل إذا بسنت في الرعى. ومطف بضم الميم وكسر التون فاعل أخطأ والمطف الذى يملأ التلف كبجل وهو رأس الجبل وأعله وكان المعنى أخطأ فخرها منطلقا إلى الدالى منها رأس الجبل الذى هو أى ذلك التطف كدليلها الذى تسبه فى السير وقيد بقوله أخطأ الخ لأن النحل إذا تلاء عن عمله عظم دونه (قوله فأعطيت ما أعطيت خبرا) أى من أصل الربط وإن كان في التسميه بالضمير فقط وفي الخبر به وبغيره على ما تقدم (قوله أن تكون خبرية) أى لأن التسميه بوضع النحوت أو بضمه والجملة لا تصلح لفتل إلا إذا كان مضمونها معلوما للسامع قبل وضمونها الجملة الانشائية غير معلوم قبل (قوله وأمنع هنا) أى لافى الخبر على المختار وكانت الجملة الخالية من التسميه

(٦٠٨) قاله التشنغرى عمرو بن براق من الطويل. وحفيف الذبل بالهاء المهمة دوى ذهاب. ومن فوق عجبها حال من الذبل أى فوق مقبض القوس وهو مثلث المين. وموازب نحل خبر كان جمع عازبة من عزبت الأبل إذا بسنت في الرعى لا روح، والتشاهد في أخطأ التلخ فان الألف واللام فيه أغنت عن الضمير المألف الموصوف تقديره أخطأ غلامها. ومطف فاعل أخطأ. والتلخ مفعول والجملة صفة لنحل. وهو بضم الميم وكسر التون الذى يملأ الجبل.

أشربه أو لآسته، ولا يمد بكه قاسداً إنشاء السبع (وَأَنْ أَتَتْ) الجملة الطليقة في كلامهم (فَالْقَوْلُ أَشْرَبُ نَحْبِير) كقولهم :

٦٠٩

• جَاءُوا بِمَقْدَقٍ مِنْ رَأَيْتِ الذَّبَّ قَطْ •

أى جاءوا ببلن غلوط بالماء، مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام . (تبيين) : الأول ذكر في البديع أن الوصف بالجملة التليقة أقوى منه بالجملة الاسمية . الثاني فهم من قوله : • فَأَعْلَيْتِ مَا أَعْطَيْتَهُ خَبْرًا • أنها لا تقتزن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما أعطيته حالا (وَنَمَتُوا بِمَقْدَرٍ كَثِيرًا) وكان حقه أن لا يمت به لجموده، ولكنهم شملوا ذلك قصدا للمبالغة أو توسعا بخفف مغالب (فَالْتَزَمُوا الْأَفْرَادَ وَالْأَشْدَّ كَثِيرًا) تنبيها على ذلك فقالوا رجل عدل ورضا وزور، وامرأة عدل ورضا وزور، ورجلان عدل ورضا وزور، وكذا في الجمع أى هو نفس العدل أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين على التأويل بالاشتق أى عادل ومرضى وزائر . (تبيين) : الأول وقوع المصدر تمنا وإن كان كثيرا لا يطرده كما لا يطرده، وقومه حالا وإن كان أكثر من وقوعه تمنا . الثاني أطلق المصدر

تفصيل (قوله جاءوا بمقدق الخ) فيه : * حتى إذا جن الظلام واختلط * وصف بقومه أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه ببلن غلوط بالماء حتى صار لونه في العتية يشبه لون الذهب في قبة البياض . ولذا يفتح الهم وسكون الدال للجملة مصدر مذق العين إذا خلطته بالماء، والمراد به هنا اللطوق (قوله أن الوصف بالجملة التليقة أقوى) أى لا شأنا لها في الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق أو بالاسمية فقد تخلو عن الشق بالكلية نحو جاء رجل يؤمز به هكذا يفتى تقرير التوجيه وتقل شخاض السامعي أن الماضي أكثر من المضارع (قوله لا تقتزن بالواو) خلافاً لمز عسري كذا في السامعي (قوله تنبيها على ذلك) أى ما ذكر من قصد المبالغة والتوسع لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يفتى ولا يجمع ولا يؤنث وإنما كان منبجاً على قصد المبالغة لأن معنى قصد المبالغة جعل الوصف نفس المضي مجازاً لكثرة وقوعه منه والمعنى شيء واحد ذكر على حذف الضاف لأن المصدر يكون كذلك أى مرداداً كذا المصدر بالضاف نحو هذات عدل والزبدان عدل وهكذا (قوله وهو عند الكوفيين الخ) قد خالف كل من الفريقين مذهبه في باب الحال في أن يتركها فقال البصريون إن تركها بمنجراً كنا والكوافيون أنه على تقدير مضاف . وقد يقال إن كلا ذكر في كل من الوضعين ما هو بعض الجائز عنده (قوله على التأويل بالاشتق) أى الذي معنى الفاعل كثيرا كما في عدل وزور، بمعنى المفعول قليلا كما في مضافة السامعي . (قوله) قبل من التث بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير الضاف قولهم مروت برجل ملشت من رجل لأن مصدرية موشة قوله تعالى « في أى سورة ما شامركيك » ولترضى في المعنى أن ما شرطية حذف جواباً أى فهو كذلك ومجموع الجنتين تمت وأن ما في الآية إما زائدة فالتت جملة شاء وحدها بتقدير الرابطة أى شامها في متعلقة بركبك أو باستقرار حذف جمل من مفعوله أو بذلك أى وشمك في سورة أى سورة شاء . وما شرطية فالتت مجموع الجنتين والرابطة محذوفة أى شامها بركبك كركب عليها في متعلقة بذلك لا بركبك لأن الجواب لا يصل فاقبل أداة الشرط (قوله لا يطرده) أى لم يقتصر على ما سمعته ولما لم يستفد من هذا التنبيه أن المجموع منه مع أى ما تنبيه الثاني لا فائدة ذلك . إلى أن تمام بحث . وهو أنه قد جاء في بعض النسخ : لا يطرده مع أن وقوع المصدر تمنا أو حالا ما على المبالغة أو على المجاز بالحذف إن قصر الضاف أو على المجاز المرسل الذي

(٦٠٩) عزى إلى السباع ولم يثبت . وقيل • حتى إذا جن الظلام واختلط • ويروي حتى إذا كان الظلام مختلط بصفه قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه ببلن غلوط بالماء حتى إن لونه في العتية يشبه لون الذهب . ولذا يفتح الهم وسكون الدال المسجبة وفي آخره قاض وهو العين المزجج بالماء قبل ياضه بكثرة الماء . والشاهد في كل رأيت الذب قط . وذلك لأنها جملة انشائية، وظاهرها ثابته صفة قوله مذق، وليس كذلك، إذ لا توصف الشكر بالجل الانشائية، فيؤول بمقتضى مقول فيه عند رؤيته على رأيت الذب قط

وهو مفيد بأن لا يكون في أوله سم زائدة كفراد وسير فانه لا ينت به لا باطراد ولا بنيره (وَنَسْتُ عَجِيرَ وَاحِدٍ إِذَا اُخْتَلَفَ • فَطَاطِفًا قَرَفَهُ لَا إِذَا اُخْتَلَفَ) مثال المختلف مردوت برجلين كريم وبخيلين ، ويستثنى من الأول اسم الإشارة فلا يجوز تقريظ نسته ، فلا يقال مردوت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيويه وغيره كالزادى والزجاج والبريد . قال الزادى وقد يجوز ذلك على البذل أو عطف البيان . (تنبيهات) : الأول قيل يندرج في غير الواحد ماهو مفرد لفظا مجموع معنى كقوله :

٦١٠ قَوَاتِنَاهُمْ مِثْلًا يَجْتَمِعُ • كَأَسَدِ الْقَتْلِ مُرْدَانٍ وَشَيْبِ

علاقته التعلق بأن أول المصدر باسم التفاعل أو اسم المفعول ، وكل من الثلاثة مطرد كاسمر به علما للمائى . اللهم الآن يدعى اختلاف مذهبي النحاة وأهل المائى ، وأن المطرد عند أهل المائى وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة اذا كان غير مت أو حال كان يكون خبرا نحو زيد عمل فتدبر (قوله) ونست عجير واحد بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لأن ما بعده لفاء لا يعمل فيها قبلها فلا يفسر عاملا ، والمراد خبر الواحد مادل على متعدد معنى أو جمعا أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين متماثلين أو أسماء متعاطفة كذا فسر السامعنى وأورد عليه أن نحو زيد وعمر اذا اختلفت نته لا يجيب فيه التفریق بالطرف بل يجوز فيه ذكر كل نته بحاجب منعونه نحو جاز يد بالفاعل وعمر والكريم ، وما يجيب به من أن المراد بالتفریق ما يسهل بالأكل نته منعونه برده قوله فطاطفا الآن يقال عاطفا فى الجملة وإضا على مافسر به السامعنى برده على قوله لا اذا اختلف نحو أعطينى يد بأداء ما اتفق فيه التثنية انحرابا لا بسبب اللطف فانه يتنوع جميعهما فى وصف واحد بل يرد كل وصف أو يحتمل نته من مقطوع لأن التابع فى حكم التبعوع ولا يكون اسم واحد مفعولا أو لا ، وثانيا نص على ذلك الرضى يقول المصنف لا اذا اختلف أى فلا يفرق بل يجمع على ما يقع مانع أقاده سم فى هذا اليراد نظر لأن النعوت فى هذه الصورة ليس من غير الواحد بتفسير السامعنى لعدم اللطف قاعرقه فلو أريد خبر الواحد للمتنى والمجموع لم يرد شيء من ذلك فتأمل (قوله اذا اختلف) أى لفظا ومعنى كالنقل والكريم أو معنى لفظا كالضارب من الضرب بالمانع والشارب من الضرب فى الأرض أى الشرب بها ولفظا لا معنى كالشارب والمنطلق (قوله فطاطفا فرقة) أى ففرق التثنية حال كونك عاطفا بالواو فقط إجماعا لإتقونيل مردوت برجلين صالح فطاطف أو ثم طاطف لم يستند الترتيب فى المرور بل فى

الادغام أن تأتى بحرفين ساكنين فسر - - - - - يجوز اللطف خبر الواو - - - - - حتى سيويه به مردوت • راجب فطاطف ورجل وأكبهم ذاهب فانه ذكر يا أى لأن قصد الترتيب فى حصول الوصفين للرجل سائق (روى سيبويه) • - - - - - تنبيه ولا يجوز كريم وكريم بالتفریق ، نعم يجوز مردوت بانسابين صالح وصاحبة اذ لم يتفقا إلا بالتثنية فالتثنية مختلف فى الحقيقة جاز تفرقه نظرا لذلك وجوبه نظرا للأحاد فى التثنية (قوله ويستثنى من الأول) اعترض بأنه لا استثناء لان نته اسم الإشارة لا يكون مختلفا أصلا فهو خارج بقوله اذا اختلف (قوله فلا يجوز تفریق نته) أى وجوب مطابقتها لفظا قال السامعنى اختص نته اسم الإشارة بأمر : منها هذا . ومنها وجوب كونه ذا آل . ومنها استثناء فصله من موصوفه فلا يجوز مردوت بهذا فى الدار المتفاضل وإن جاز مردوت بالرجل فى الدار الكريم . ومنها استثناء قطعه ، وأما كونه جنسا لا وصفا لا لازم (قوله فلا يقال مردوت بهذين الطويل والقصير) أى عمل التثنية بفرقة ما يأتى (قوله قيل يندرج الخ) اد خبر الواحد كاسر مادل على متعدد والنظر الذى ذكره الشارح سيبويه

(٦١٠) قاله حسان رضى الله عنه من قصيدة من الكامل . يقال وافى فلان ذا آتى . والباء تتعلق به . ومنها على الجرح صفات الجمع . ولله جمع أسد . والثواب جمع غابة وهى الأجمة . والشاهد فى مردان جمع أمرد وشيب جمع أنشب فرق فيه التثنية . فلهذا إن مالك . ورد عليه بأنه ليس من هذا الباب لانه قال : يفرق نته غير الواحد باللفظ اذا اختلفت

وفيه نظر. الثاني قال في الاقشاف: والاختيار في مروت برجلين كرم وبخيل القطع. الثالث قال في التسهيل: ينال التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا (وَقَسْتُ مَمْنُونًا) عاملين (وَجِدَيْ مَعْنَى * وَعَكَّرَ أَنْيَسٌ يَغْتَرُّ اسْتَيْثًا) أي أنيع مطلقا نحو جاء زيد وأنيع. الماقلان، وهذا زيد وذاك خالد الكرمان، وورأت زيدا وأبصرت عمرا الظرفيين. وخصص بعضهم جواز الاتباع بذكر: **المتبعين فاعلي فاعلين أو خبري مبتدئين**، فإن اختلف الماقلان في المعنى والمحل أو في أحدهما وجب القطع بالرفع على اضمحار مبتدئ، أو بالنصب على اضمحار فعل نحو جاء زيد ورأت عمرا الغاضلان أو الغاضتين، ونحو جاء زيد ومضى بكر الكرمان أو الكرمين، ونحو هذا مؤلف بدو موجه عمرا الظرفيان أو الظرفيين. ولا يجوز الاتباع في ذلك لأن العمل الواحد لا يمكن لمتبعين من شأن كل واحد منهما

على أن الراد به التثنية والمجموع فقط وقدم خلافه عن الهمامين وعليه فالنظر غير وارد (قوله) والاختيار في مرث
برجلين كرم ويحذف القطع قال : أيضا انظره مع مثنائين من وجوب اتباع النكرة بمت اه ولا وجه لتوقفه لان
ما يأتي فيها اذا اتحد الثبوت وتعدد نته (قوله) عند النحول أي جمع الثبوت في لفظ واحد نحو مرث برجل وامرأة
سالمين وبرجل وامرأتين سالمين وبرجل وأفراس سابقين ويمتنع سالمين وساجات وساجات والتغليب بالغل خاص
يجمع للذكر (قوله) وعند التفصيل اختيار مراده بالتفصيل التثنية قال الهمامين يقول على التغليب مرث بسيد
وأفراس سابقين وساجين وعلى عدمه سابقين وساجات اه أي أو ساجات وساقين والظاهر أنه في جواز التغليب
وعدمه ما إذا أوليت كل ثبوت بنته (قوله) وحيدى معنى وحمل أي متحدن فيهما سواء اتحداه لفظا أم بالأول
نحو جازم بدوجاه عمرو الماقلان وكثافي أمثلة الشارح والثاني كبقية أمثلة فهم مافي كلام البعض من المؤاخذه واشترط بعضهم
ثالثا وهو اتفاق الثبوتين ثم رينا وتنكيرا فلا يجوز جاء رجل وجازم به الماقلان والاعلان لما يلزم من نعت النكرة
بالمرقة أو العكس ورأينا وهو أن لا يكون أحللتين معنى اسم الإشارة فلا يجوز جاء هذا وجازم به الماقلان لعدم جواز الفصل
بين اللميم ونته فان أخراهم الإشارة كجاء زيد وجاء هذا الماقلان جائز عند الصنف وزاد الطائفة شرطا خاسا وهو أن
لا يكون أحد الثبوتين في جملة خبره والآخر في جملة انشائية فلا يجوز نحو جاء زيد ومن عمرو الماقلان . وفيه أن
الهمامين في المثال مختلفان معنى فتأخذا معنى متى عن الشرط الخامس في منع نحو هذا المثال . وقول البعض
الا أن يقال في المثال ما تمنع لا ينهض ونحوه زيدا فالشرط الخامس نعم منع الطائفة في هذا المثال يومه جواز القطع
بل وجوبه . وفي الأرض منه أيضا وعلى أنه لا يجوز أن تخلط من تعين لاهم تقييدها بمائة واحدة ، فإلى يبنى أن يمثل بنحو
بمت زيد الجبة وبمتك الثوب الجديد من مقصودا بأحدى الجملتين الأخيرين بالأخرى الانشاء ونحو قام زيد بدهل قام
عمرو الماقلان (قوله) أي أئتم مطلقا) أي سواء كان للثبوتين مرفوعين فليكن أو خبرين مبتدأين أو منصوبين وقسمت
الشارح لذلك أو متعوضين كفت التمتع إلى خلاف وسبق زيد الكاتين وكمرت زيد وبصر الكاتين . قال في الجمع
قال أبو حيان : ومتعوضي منهج سببه أنه لا يجوز الإتيان لما اشجر من جتين كالطرف والاضافة نحو مرث بر زيد وهذا
علم بكر التفاضل ، والحرفين المختلفين لفظا ومعنى نحو مرث بر زيد دخلت إلى عمرو الطرمين ، أو مسمى فما نحو مرث
زيد واستغث بعمرو الفاضل ، والاضافتين المختلفتين معنى نحو هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضل (قوله) ورأيت
زيدا) أي أبصرته ليتحد مع ما بعده معنى (قوله) وخصص بعضهم (ال) هذا هو الذي أشار النظم إلى رده بقوله بنبراسنا
(قوله) وجب القطع قال سم فيه تأمل فانه يجوز أفراد كل يومه بجمه اه وقد يقال مراده بوجوب القطع امتناع
الإتيان بالجمع الثنتين لا مطلقا (قوله) على اضطرار) أي لا منحرا وأنواعه وذكر قال الهمامين قال الصنف في شرح عدمه
والتثبوت هنا ليس مثنى ولا جمعا بل هو اسم مفرد وهو يجمع ، فلا يطلق عليه ما غير الواحد بل هو اسم مفرد وإن كان
مدلوله كثيرا والله سبحانه وتعالى في قوله تعالى « يوم التلاقح »

أن يستعمل (تبيين) الأول أقل كان دليل للمبولين واجبا فيه ثلاث سور في الأولى أن يحرم العمل بالشمس نحو قام زيد وعمرو الجاهلان ومثله يجوز فيها الاتباع والقطع في ما كنه من غير اشتكال في الثاني أن يختص العمل وتختلف نسبة العامل إلى المبولين من جهة التي نحو ضرب زيد عمرا الكريمان، ويصح في هذه القطع قلنا الثالث أن يختلف العمل وتوجد التسمية من جهة التي نحو خاتم زيد عمرا الكريمان والقطع في هذا واجبا على الجميع وأجاز الفراء وابن سمدان الاتباع، والنفس من الفراء أنه إذا أتبع قلب الزنوع فتقول خاتم زيد عمرا الكريمان ونس ابن سمدان على جواز اتباع أي شئت لأن كلا منهما خاتم وخاتم، والصحيح يلزم الأمرين: قيل دليل أنه لا يجوز ضارب زيد عمرا المائلة زرع المائلة نسا لهند، لكنه ذكر النظم في زيادة التعليل في شرح التبيين أن الإسمين من نحو ضارب زيد عمرا ليس أحدهما أول من الآخر بل وقع ولا النصب. قال ولو أتبع منصوبهما فمرفوع أو مرفوعهما منصوب لجاز، ومنه قول الراجز:

٦١١ قد سألتم النحيات منه القدما • الأثومان والشجاع النعمه

إذا كان الثبوت متينا لم يغير أي بل إذا كرر أنه والحق فيه مجال فتأمل (قوله أن يستعمل) أي يفرق من الآخر بالنسبة أو العمل لاختلافهما معنى أو عملا بخلاف للثنتين معنى وعملا فأنهما لا يجازيان في العمل بالمائل إلا في غير فلا يلزم عمل مطلق في معمول واحد (قوله والتبيين) أي نسبة العامل إليهما بأن يكون من جهة المائلة أو للمولية مثلا (قوله يجوز فيها الاتباع والقطع) ويجوز أيضا أفراد كل بوضعه كماه زيد الطرف وعمرو الطرف كأنه الرضى. قال الأساطي وهل يجوز تفريق الثنتين مع تأخيرهما في التعليل بأفيدة التبع أو بمتى التبع على ما يأتي عن الرضى في الصورة الثانية الآية في كلام الشرح الجواز الآن شرق بين هذه والصورة الثانية بأن في الصورة الثانية ما يرد كل نال في متبوه إذا أخر التبع فيها وقرق وهو اختلاف أعراب التبع بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها وقد يقال لا ضرر فيه إذا تربع عليه اختلاف الذي فتأمل (قوله لما كنه) أي بالقطع وهي للواضع التي يبين فيها تسوت بدون التبع (قوله) ويجب في هذا القطع قطعا للراد بوجوب القطع امتناع الاتباع مع جميع التبيين والأفجوز فرد كل بنت كما في الرضى وفيه أيضا أنه يجوز تأخير الثنتين مع أفرادهما فتقول ضرب زيد عمرا الفز فبتاظر به لكن على أن الأول والثاني والأول لأن اللازم عليه فصل أحدهما من متبوه وهو ضرب زيد عمرا فأنهما متبوهان كل سبق مثل ذلك في الحال. اه. ولا يخفى أن غاية ما يفيد هذا التعليل الأثرية دون الوجوب فإن كان زيادة الأثرية فذلك ولا متناه مع أنه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلها لأن فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما بكلمة فتأمل (قوله) قيل دليل أنه لا يجوز الخ) وجه الترميز أن هذا الدليل لا يظلم مذهب الحنفى لتجاوز أن يقال غير الاحتكام في الاتباع والتعليل ولا قلب هنا وأيضا عدم جواز ضرب الخ غير مجمع عليه فلا يظلم هذا الدليل مذهب الحنفى وقد تنال الشارح إلى هذا الاستدراك على الدليل بقوله لكن الخ (قوله قد سلم) من المسئلة وهي المسألة. والأثومان يضم خيرة والذين للمهمة ذكر الحيات والأثى أضى. والشجاع الحية وكذا الشجوه ميمه زائدة. والتأثير في الأثومان فاه

(٦١١) اختلف في قائله: قيل أبو حيان القمسي. وقيل مساور البيسى. وقيل السجاء. وقيل البدرى. وقال الأساطي عبد بن عيسى من قسيلة مرجزة. والشاهد في رفع الحيات ونصب القدما ثم نصب الأثومان وما بهما يدل بضمير دل عليه سلم من المسألة. وتوجيه آخر وهو أن يكون الحيات مقبولة، وكذلك القدما لأن كل واحد منهما فاعل ويقول في النفس، والتقدير سالت القدم الحيات، وسالت الحيات القدم. وقيل أصل القدما غلقت الثور. واستدلوا على ما جواز حذف نون التثنية. والقدما مرفوع لأنه فاعل سلم، والحيات منصوب به، والأثومان وما بهما يدل بمتناه. والشجاع الحية، وكذا الشجوه. ولهم فيه زائدة

فقط الأفعولان وهو قولنا من الحيات وهو مرفوع لقوله لأن كل شيئين قتالا فهما قاتلان مفعولان. وهذا التوجيه
 ليس هو الذي يكون التقدير فليسalam الحيات منه القدم. وسالت القدم الأندونان. الثاني قوله أتبع يومهم وجوب الاتباع
 وليس كذلك لأن القطع في ذلك مضمون على جواز (وإن فوتت كثر وتقدت) أي قيمت منمرا (مفترا
 ليد كرهين) بيان بأن لا يرفع إلا بانه كرهين (أثبتت) كذا تنزيها معه حينئذ من قوله الشيء الواحد، وذلك كقولك
 يروى زيد بالباقي الفقيه الكاتب إذا كان هذا للوصف بشاركة في اسمه ثلاثة أحدهم كاجر كاتب والآخر تاجر فقيه
 والآخر فقيه كاتب (وأقطع) الجميع (أو أقطع) الجميع أو أقطع البعض وأتبع البعض (إن يكن) المنعوت
 (معيها) بدوينا) كلها كافي قول حرقه ١١١

٦١٢

لا يمتنع قوي الدين هم • سم الشاذ وأنة الجزؤ

التأويل بكل مشترك • والتأويل معاند الأول

فيجوز رفع التأويل والتأويل على الاتباع لقوله أو أقطع البعض وأتبع البعض وأما أذكر، ورفع الأول
 ونسب الثاني على ما ذكرناه وعكسه على القطع فهما

تابع للحيات لكن نصب نظرا إلى كونه مفعولا معنى (قوله أسهل) أي لسانته من كثرة الخلاف (قوله) وسالت القدم
 (أخ) أي فيكون الأفعولان مفعول فعل حذف لعم به من التعبير بالمسألة التي هي مفاعلة من الجانبين (قوله) يومهم وجوب
 الاتباع) قال وأمر شيئا والبعض قد يقال لأخيرة بهذا الإجماع مع ذكر مسائل القطع فيها سيأتي اه وفيه أن
 القسمة اتحادية في القطع مع تعدد المنعوت، وكذا أنه الآن غير مفروض في التمسك فلا ينبغي الإجماع هنا بكلامه الآن
 (قوله) أن لا يرفع إلا بانه كرهين مراد بالكره ما لا يرفع إلا بالكره الواحد فيعمل التثنية والاطلاق شامل للجنس لكن سيأتي أن
 الواحد في المنعوت لا يرفع إلا بانه كرهين (قوله) مقترا (كرهين) قال سم هتل بشكل ما أعاده هنا من أن
 التثنية مقترا لا يرفع إلا بانه كرهين مقترا على ما أعاده التعريف من أنه أبدا تتم المنعوت وذلك يتضمن الاستقار إليه أبدا
 لأن ما يثبت بغيره يقتضي أنه لا يرفع إلا بانه كرهين مقترا على ما أعاده التعريف من أنه أبدا تتم المنعوت وذلك يتضمن الاستقار إليه أبدا
 الإجماع فلا يضر مفروض عدم ذلك فاشمل (قوله) أثبت كلها) أي وجوبا وأورد عليه أن القطع لا يزيد على ترك التثنية
 بالكلية وهو جازم، وأجيب بأن قطعه يقتضي أنه كرهين يثبت التعريف من ذكره فيهما يتنافى بخلاف الترك. وقد يقال
 التثنية من الله، والله كالتوحيب والتخصيص فاشمل عند القطع لأن تلك التثنية المقطوعة في المعنى متعلقة بالمنعوت
 والتركيب بينهما ذلك فالأولى في الجواب أن يقال لما كان القطع ختمرا بالاستثناء وشيء متبعا للحاجة كما فيه من التناقض
 إذ التعريف الإجماع وهو يدل على عدم الإجماع (قوله) وأقطع الجميع (أخ) لم يشرع لقطع عند علم تعدد التثنية
 والصحيح أن يرفع إلا بانه كرهين مقترا على ما أعاده التعريف من أنه أبدا تتم المنعوت وذلك يتضمن الاستقار إليه أبدا
 ذكره ابن هشام (قوله) أو أقطع البعض وأتبع البعض) قد يشمل كلام المنصف بأن يراد وأقطع الجميع أو البعض
 لأن حذف المفعول يؤذن بالعموم قاله سم (قوله) لا يمتنع قوي (أخ) دعاء لقومها خرج خرج الشيء - وبعبارة مضارع
 من باب فخرج أي لا يمكن العناء ضم المين جمع عاد. والأزهر ضمتين جمع أزار ومفاعها مواضع عقدها وكفى
 التثنية معاند الأول عن طهرهم عن الفاحشة (قوله) فيجوز رفع التأويل (أخ) سكت عن التثنية الأول وهو الموصول
 لقوله آخره أقطع من أقطع الجميع وكذا أن أثبت البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من أن القطع في البعض
 والاتباع في البعض محذور ولا يرفع إلا بانه كرهين مقترا على ما أعاده التعريف من أنه أبدا تتم المنعوت وذلك يتضمن الاستقار إليه أبدا
 وأجمع رفع الأول ونسب الثاني أي على الاتباع أو القطع بإظهارهم في الرفع وعلى القطع بإظهارهم أمسح أو أذكر في النسب
 (قوله) على القطع (فيها) أي على الرفع والنسب ولم يقل على ما ذكرناه كاشفه لأن ما ذكرناه قبله الرفع على الاتباع وهو

(١١٢) من الكلام فهما مستوفى في شواهد اللغة المشقة. والشاهد هنا في قولنا التأويل والتأويل حيث جاء الأول
 بالقطع والثاني بالاتباع. وروى بالكس ورفع كلاهما باتباعهما. ونسب كلاهما بقطعهما

ونحو «وإنما نخالطة الحطب» بالتعجب باعتبار آدم. أما هنا كان التوضيح أول التخصيص فانه يجوز اظهارها ، فنقول مررت
 بزيد الشاعر يالأنجبه الثلاثة ، وذلك أن قول هو الشاعر وأعي الشاعر (وَمَا مِنْ الْمَمْنُونِ وَالنَّشْرِ عَقْلٌ) أى علم
 (يَكُونُ حَقُّهُ) يكرر ذلك فى النشوت (وَفِي النَّشْرِ يَقُولُ) فالأول شرطه إما كونه التمتصا لما بالاشارة بالاصل
 نحو «إن عمل سابقات» أى فروبا سابقات ، أو كونه التمتص بمضام مخفوض بمن أو فى كقولهم: منا ظن ومنا
 أقام: أى منا فريق ظن ومنا فريق أقام. وكقولهم:

٦١٤. **لَوْ قُلْتَ تَأْتِي قُوًىيَا أَمْ يَنْتَهِمُ • يَفْعَلُوا فِي حَسْبٍ وَيَمْسِرُ**
أَيْلَهُ لَوْ قُلْتَ أَدَّ يَفْعَلُوا لَمْ تَأْتِمْ، فَخَفَّ لِلرَّصُوفِ وَمَوَاجِدْ، وَكَسَّرَ خَرَفَ السَّارِعَةَ مِنْ تَأْتِمْ وَأَهْلَ الْهَمَزَةِ يَاءُ، وَقَدْ
جَوَابَ لَوْ فَاصْلًا بَيْنَ الْخَاتِرِ الْقَدَمِ وَمَوَاجِدْ وَالْجُرُودِ، وَابْتَدَأَ الْوُخْرَ وَمَوَاجِدْ الْحَنْفُوفَ، قَانَ يَصْلَحُ وَلَمْ يَكُنْ لِلْمَوْتِ
بِضٍ مَاتِلُهُ مِنْ جُرُودٍ يَنْ أَوْ فِي أَمْتَمَ ذَلِكَ أَى إِتَامَةَ الْجِلَّةِ وَشَبَهَا مَقَامَهُ الْآ فِي الْفُرُودَةِ كَذَلِكَ :

٦١٥ • لَكُمْ قِيسَةٌ مِّنْ بَيْنِ أَمْثَرِي وَأَقْتَرَا • وقوله :

أولهم والآخرهم (قوله ونحو وأمرنا الخ) كان عليه أن يزيد نحو وأمرهم العطف بـ **ك** السين بالرفع والنصب لاسيما في التثنية وقوله بالنسبة إلى جلدته (قوله أما إذا كان التوسيع أو التخصيص) أي أو التوسيع أو الإيهام أو التثنية كإدخاله قول للوضع وإن كان فيه ذلك أي خبر النسخ وأمرهم ونحوه (قوله ما يجوز إظهاره) أي لم يصح فصدالاتنا حيثما (قوله فتقول مررت بـ زيد التاجر) مثال لنت الوضع (قوله وأعي التاجر) قال البعض أي أن كان النون غير متين ولا فيزي في كراهة وقوله شيخنا عن النمامي وقوله نظر لأن مقتضاها جواز القطع مع علم تبيين النون مع أن عمل القطع إذا تبين النون بدون التبع. وعن مخرج هذا البعض عند قول الشاعر سابقا وهذه يجوز فيها التتابع والقطع في أما كنهه فتدبر (قوله وما بين النون والتثنية الخ) يشمل جلفهما معا ولا يجوز فيها إلا يوحى أي حياة تامة إذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت (قوله علم) لما لم يثبتها إلا يجوز حذفه إلا عند قصد الإيهام على السامع نحو رأيت طفلا لا أي شيئا طويلا قاله شيخنا عن النمامي (قوله صالحا للشرع العادل) أي بأن يكون مفردا إن كان شعوته فاعلا أو مفعولا مثلا وجملته مشككة على الرابط إن كان النون خيرا مثلا نحو أنت يضرب زيدا بالياء التجنية أي أت رجل يضرب زيدا (قوله أي أدروا) بدليل وأما الدليل الحديث (قوله لعن) أي ساقط (قوله لا تفتاح) فيه حذف وتبيين وتقديم وتأخير كما أشار إليه الشاعر بقوله أهل الخ وتبين شجره على أي إلى مقاتلته والحسب ما يهذه الإنسان من مخافر أباه واليسم بكسر اللام وفتح السين المنة الجمال وأصله بولس قتلته الزاوية ونحوها الخ كسرة كيزان (قوله وكسر حرف المضارعة) أي على غير لغة الحجازين تظفر (قوله والألمنة المؤخر) قال الشيخ رحمه الله أعاقه مؤخرنا لأن لكسرة الحجة عنها يظفر خصص يجب تقديم خبرها عليها. اهـ. ووجه وجوب تقديم الخبر دفع نوحه كونه صفة لكسرة لما قالوه من أن الكسرة أحوج إلى الصقة منها إلى الخبر فادفع اعتراض سم وأقرم شيخنا والبعض بما صاهل أن التثنية يكتفى مسوقا للإبتداء بالكسرة (قوله) إلا في الضرورة) أي والى قليل من التثنية في قوله تعالى وولدت جاثم من نيا المولى له أي بناء على أن من ذكر في الإيجاب ولا حاجة إلى معرفة قوله في التخصيص ولا يلزم حذف الفاعل في غير المواضع المستثناة لأن حذفه الممنوع إذا لم يمت شي بمقامه في اللفظ ومنه ما قام مقامه في اللفظ وإن لم يصلح لفاعلية بنفسه قاله سم (قوله لك قصدا) الخاطب فيه (١١٤) قاله أبو الأسود الخالجي يصف به امرأة من الرجز. الشاهد في ماقى قومها إذ تقدره ماقى قومها أحدهما فاحذف الموصوف الذي هو مبتدأ. ولم يثبت بكسر التاء لغة قوم أي لم تأثم. واليسم الجمال أصله نوسم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها. ونومه ونسب الوجهة أي حسنه

(٦١٥) قاله الكمي: يمنح به بنو أمية وصبره: • لَكُمْ مَسْجِدُ اللَّهِ الْمَرْوَرَانِ وَالْأَخَصَى •

[illegible]

٦١٦

٦١٧

٦١٨

• تَرَى يَكْفَى كَانَ مِنْ أَرَى الْبَشَرِ •

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْبَشٍ • يَمْتَنِعُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ يَشُقُّ

والثاني كقوله تعالى : « يأخذ كل سفينة غصبا » أي كل سفينة سالحة . وقوله :

• قَلَمٌ أَطْعَمَ شَيْئًا وَلَمْ أَشْعُرْ •

أي شيئا طائلا . وقوله :

أمية يمدحهم . والقبصة بكسر القاف وسكون الموحدة والصاد المهملة العدد الكبير من الناس والشاهد في قوله من أين أرى أي من ترى أي كثر ماله وأقر أي افتقر فحذف الشكرة الموصوفة وأقام الصفة مقامها بدون الشرط المتقدم للضرورة (قوله : أي) بالناء القوية لرجوع ضميره إلى مؤنث وهي الكبداء في قوله قبل :

مَالَهُ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ • وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَرْدِ

والكبداء بفتح الكاف وسكون الواحدة بعدها مال مهمة القوس الواصلة للقبض لله السامع والشنو وقوله بكفى كان أي بكفى رجل كان (قوله كأنك من جمال) أي كأنك جل من جمال . وأقْبَشُ بضم الميم الميزة وفتح القاف وسكون التحتية آخره شين معجمة . ويقع البناء للفتور أي يصوت بفت كان الفتور المحذوف والياء رتج التفتير في رجليه وهو الهوج لتقدير التفتير والشن بفتح الشين المعجمة وتعيد النون القرية الثانية وتعدا الفتور والياء أشد لتقدير الأيل

ووجه الشبه سرعة انصب وشدة الفتور . والبيت يشهد لأقامة الجمل وأقامة شهيد (قوله والثاني) أي خلق النصف (قوله

في كل سفينة سالحة) بدليل أنه قرئ كذلك وأن تعييبا لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حيث أنه متى

(قوله فلم أعط شيئا ولم أمتع) ببناء الفعلان للجهول وصدره : • • وقد كُتبت في الحرب ذاتا تعرا • • بضم القوية

وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره حمزة أي عدة وقوة قال التميمي والشاهد في شيئا إذ أصله شيئا طائلا فحذف الصفة

من النون . أصله سبحانه فلما أضيف سقطت النون . وأراد بهما مسجد مكة ومسجد المدينة شرقهما الله تعالى .

وعر مبتدأ . ولكم مقدما خبره . والحضي عطف عليه . وقبصة مبتدأ بكسر القاف وسكون الباء الواحدة والصاد المهملة

وهو العدد الكثير من الناس . ولكم مقدما خبره . والشاهد في قوله من أين أرى وأقرا أي من أين أرى ومن أقراس من

أرى الرجل بالناء المثلثة إذا كثرت ماله . وأقر إذا افتقر أي من أين أثر ومقر . ومن اسم مذكور فحذف للموصوف وأقام

الصفة مقامه ولا يجوز أن تكون موصولة لانتها لا تخلف . فأنهم

(٦١٦) ورجل لم يعلم راجعه وأوله :

مَالَهُ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ • وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَرْدِ

الكبداء بفتح الكاف وسكون الباء الموحدة : قوس واسطة للقبض . ويروي جانت بكفى . والشاهد فيه حيث حذف

النون وأقيم الصفة مقامه إذ التقدير بكفى رجل كان من أرى البشر وهذا ضرورة

الله الثانية الثانية . الشاهد في كأنك من إذ تقدير . كأنك جل من جمال بنى أقبش . فحذف للموصوف

بش بضم الميم الميزة وفتح القاف وسكون الباء آخر الحروف وفي آخره شين معجمة وهم حتى من عكل أو من أشجع

من الجن وقيل حتى من الجن . ولما كانت جملهم وحشية مشهورة بالفتور حتى قيل ابن ألبهم كانت من الجن خصم

بفتح ك . يمتنع أي يصوت وهو صفة تلك الحنوف . والشن بفتح الشين المعجمة . وتعيد النون القرية الثانية وهي

شدة فتورها

• وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا نَدْرٍ •

(٦١٨) صدره :

ابن مرداس السعدي رضي الله عنه . الراو للمطف وقد لتحقيق وذاتا تعرا أي صاحب عدة وقوة على دفع

والشاهد في شيئا إذ أصله شيئا طائلا فحذف الصفة . ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمتع . فأنهم

وَرُبَّ أَسِيلَةٍ الْخَدْنَيْنِ يَكُونُ * مُهْتَفَةً لَهَا فَرَحٌ وَجِيدٌ

أي فرح فاحم وجيد طويل - (تنبيهات) : الأول قد يلي التث لا أو أما فيجب تكررها مقرونين بالواو نحو مروت يرجل لا كريم ولا شجاع، ونحو اتقى يرجل إما كريم وإما شجاع، الثاني يجوز عطف بعض النعوت المختلفة المأني على بعض نحو مروت يزيد المأم والشماع والكريم، الثالث إذا صلح التث لمباشرة المأمل جاز تقديمه مبدلاً منه النعوت نحو «الصراف العزيز الحيد الله» - الرابع إذا نمت بمفرد وظرف وجلة قدم المفرد وأخرت الجملة «لينا نحو» وقال جل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانهم» وقد تقدم الجملة نحو «وهذا كتاب أزلناه مبارك فسوف يأتي الله بقوم» الآية اه (خاتمة) : من الأسماء ما ينمت ويقتضيه كاسم الإشارة نحو مروت يزيد هذا وبهذا العالم، ونعته مصحوب أل خاصة، فإن كان جامداً محضاً نحو بهذا الرجل فهو عطف بيان على الأسع، ومنها ما لا ينمت ولا ينعت به كالضمير

ولولا هنا التثدير لتناقض مع قوله ولم أمتع وسبقه إلى ذلك صاحب التثي وناقشه السلماني بأن عدم الاعطاء لا ينقض عدم التثي فتدبر الصفة تصرى السابق. قال السفي وقد يقال هو وإن لم ينقضه عقلاً ينقضه عرفاً والأظهر في تمثيل تقدير التث لفع التناقض قوله تعالى «وما نرهم من آية إلا هي أكبر من أختها» أي السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير السابقة أن أفضل التنزيل يقتضي زيادة الفضل على الفضل عليه فلا يصح أن يبان كل منهما أفضل من الآخر لاقتضائه أثبات الزيادة لكل وتضياع عنه وقوله تعالى «وما نرهم من آية إلا هي أكبر من أختها» شامل لجميع الآيات الربية لم يأنه أن يكون كل منها أكبر من غيرها فيكون أكبر وغير أكبر فاقهم (قوله لما فرج وجيد) الفرع الشعر التام لا يجيد النعت (قوله أي فرع فاحم) أي أسود وجيد طويل الليل على هذا الخلف أن البيت الداح وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجلد مطلقين بل بإثباتهما موصوفين بصفتين عيوبيتين (قوله مقرونين بالواو) أي في المرة الثانية كما هو ظاهر (قوله عطف بعض النعوت على) أي يجمع حروف العطف الآم وحى كما هو الموضع في الحواشي والأحسن في الجمل العطف وفي المفردات تركه كما قال أبو خيان (قوله المتثقلة المأني) أما متثقتها فلا تشلا يالم عطف الشيء على نفسه يقول في الجمع وإنما يحسن العطف عند تباعد المأني نحو هو الأول والآخر والظاهر والباطن بخلاف ما إذا تلوذت شي هو الله الخالق الباري المصور (قوله مبدلاً منه النعوت) قال البعض أي أن كان النعوت معرفة أما إذا كان نكرة فينبغي نعت المتقدم عليه خلا نحو * لية موحشاً طلل * اه . وأنت خير بأن هذا ليس على إطلاقه فإن من النعوت النكرة ما هو كالنعوت المعرفة في إعراب نعت بحسب العوامل وإعرابه مبدلاً أو عطف بيان نحو مروت بقام رجل وقصبت بلذكر مخرج من رأيت في المأماني ما يؤيده حيث ذكر أن نصب نعت النكرة المتقدم عليها خلا غالباً لا واجب على الأسع وأن على نصبه لا لا اذ قبل الحالية ليخرج التث في نحو جامتي رجل أحر نحوهم من الصفات المذكورة إذا لم يتبع مانع من نصبه لا يخرج الوصف في نحو اللاتين المتقدمين (قوله أزلناه مبارك) قال ابن عسوق تركس مبارك خبراً ثانياً (قوله مصحوباً خاصة) شامل للوصول ذي آل كادى ونحو وان كانت ألف فيه زائدة أو ما نحو وانته مصحوب أل لأنها مبهمة لا يرد فعله لا يماضيها ولا بالضاف إلى معرفة لأن ترفقه مكسب من المضاف إليه فهو كالمرأة كذا علوا ويرد عليه الموصول غير ذي آل كمن وما فلذا لم ينمت به اسم الإشارة (قوله كالضمير) أما أنه لا ينمت فلا ن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف بالخارج فلا حاجة إلى التوضيح وحمل عليها ضمير التائب وحمل على الوصف الموضح الوصف المادح أو اللد

(٦١٩) قاله المرفض الأكبر . وصدره :

وَرُبَّ أَسِيلَةٍ الْخَدْنَيْنِ يَكُونُ *

من الوافر أي لينة الخدين طولاً يتهما، ومهتفة بالبر صفة ليكر . والشاهد في لها فرع وجيد أصلها فرع وافر وجيد طويل، فحذف الصفة منهما إلتالة لفظ كل منهما عليه، والفرع الشعر التام . والجلد النعت

مطلقا خلافا للكبائر في ثبت في التنية تحكما بما سمع من محمد بن علي الله عليه السلام وغيره بحجة بلا ومنها ما ثبت ولا يثبت به كالبعض ومنها ما ثبت به ولا يثبت كأي نحو مروان بناس أي فارس ولا يقال ما في أي فارس والله أعلم

(التوكيد)

هو في الأصل مصدر ديسى به ، التابع المخصوص ، ويقال أكد تأكيذا وهو جازا أو أكثر وهو على وجهين : للنفى وسياق ، ويسمى وهو التابع الراجح احتمال أولاده غير الظاهر وله ألقاظ أشار إليها بقوله (بالنفس أو بالنفس) الاسم أكد • مع ضمير مطابق المؤكد • أي في الأفراد والتذكير وفرونها فتقول ثناء زيد نفسه أو عينه ، أو نفسه عينه فتجزم بينهما ، والمراد حقيقته ، وتقول جاءت عند نفسها أو عينها وهكذا ويجوز نحو ما يباه زائدة فتقول جاء زيد بنفسه وعند بينهما (وأجتمعا) أي النفس والبدن (يا فضل إن نيكما • ما كئيب وأجدا تسكن مقبعا)

بما طردا الباب ، وأورد عليه الشرائع أن اسم الله تعالى عرف بطرف فهو عن الإصحاح ومع ذلك ثبت للحج ، وأجيب بـ تحت نظرا لأصله وهو الاله الذي هو اسم جنس أو الحاقا له بالأسماء الأغلب إذ الأصل في الاسم الظاهر أن يثبت وأما أنه لا يثبت في الضمير معنى الوصفية لأنه لا يدل الأعلى الذات لأعلى قيام معنى بها كذا قالوا ويرد على تحليل عدم الثبوت بهذا إذا كان ضمير يرجع إلى المشتق لأنه لا يمكن تحليل قيام معنى بذات بقا القول من أن الضمير كونه ولا الإجماع إلا أن يقال هو الذي لا يثبت في الجمع كالضمير في أنه لا يثبت ولا يثبت به أسماء الشرط والاستفهام وكما الخبر فيوما التسجعة والآن ويرد على قوله (قوله) وغيره بحجة بلا أي بناء على أن البديل لا يشترط فيه الجواز (قوله) كالم • انما ثبت لانه الاشتراك اللفظي ولم يثبت له لا يمكن يثبت ولا في حكمه إذ هو موضوع لمجرد الذات ثم العلم للشيء سواء بصفة كذا مع أن يقول بوضوح يثبت به (قاعدة) يجوز نعت الذات عند ميبوه وبه يابز الطويل ذو الفذة ومنه جملة من يسمي ابن علي في قوله في الارتقاء (قاعدة : ثانية) التثنية بعد التركيب الإضافي لفتاى لأنه للتصديق بالحكم وإنما جرى بها المثال إلى التثنية في التخصيص فلا يكون له البديل ما لم يكن للفتاى فقط كل ثالث للفتاى إليه لأنه لأن الفتاى أمما جى به قصد التسميم وذلك صحت قوله :

وكل أخ مغرور أخوه • لغير أيك الا فرقان

(التوكيد)

قاعدة في اللفظ

ويسمى به الخ الأنس بمفهوم النفي أن يقول ثم سمي به الخ (قوله) وهو جازا أو أكثر وهي الأصل والمبسطة بدل (قوله) الراجح احتمال الخ) لما أن يكون المراد بالرفع الإجماع ولما أن يراد بالأحوال الاحتمال القوي فوافق كلامه قول ابن هشام الظاهر أنه يبيد لزيادة الجواز ولا يرفعها بالكيفية لأن رفعها بالكيفية ينال الإتيان بالألقاظ متعذرة ولو صار بالأول نضام يؤكده ثانيا وإنما اقتصر الشرح على رفع الإجماع للذكور لأن وقع يوم السور واللفظ إنما يكون بالتأكيذ اللفظي كما قلناه سمع من السيد والسيد وخرج قوله الراجح الخ ماعدا التوكيد حتى لا يدل قاعة وارتفع احتمال الاحتمال في نحو صرحت بقولك كيزهم وصغيرهم أولهم وآخرهم إلا أن ذلك طرأ من شخص للمادة قد شخبنا (قوله) في بيتين للشاذيين بفتح الشين عن أفرادها وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين مفرد من جنس النفس والعين بيتين على أفرادها وإن أكد بهما متى أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح به قوله • هما الخ فاندفع ما ظاهل به البعض عن الهوى . واعلم أن في البيت إجمالا بينه البيت بصد على أنه يمكن بقطع من قول الشارح أي في الأفراد والتذكير وفروعهما أن يحمل الاسم في النظم على المفرد ولا يضيع على هذا قوله : مع ضمير مطابق المؤكد • وإن زعمه البعض لأن المراد بالمطابقة على هذا المطابقة في التذكير والثاني فقط • وأنه وأقرى النظم لمنع الخلو (قوله) فتجزم بينهما) أي بلا عطف كما سيأتى والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وفيه حسن كذا في الرادى (قوله) بياه زائدة) وحمل المجرور إعراب للسبوح (قوله) واجمعهما) الأمر مستعمل في سبوح بالنسبة إلى الجمع وإلى الأولوية بالنسبة إلى التثنية (قوله) فأقول أي جمعا ملابسا لأفضل أو على أفضل

(وَأَسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكَتَرُ) فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْخَمُولِ لِمَا بَوَّاهُ (فَاعِلُهُ * مِنْ * فِي التَّوَكُّيدِ) قَالُوا إِجَاءَ الْجِيشِ
 مَلْتَهُ، وَالتَّقِيلَةُ عَالَمُهَا، وَالزَّيْدُونَ مَلْتَهُمْ، وَهَذَا الْفِعْلُ (مِثْلُ التَّنَائُلَةِ) أَيْ الزَّائِدُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ
 الصَّحُوحُ فِي هَذَا الْبَابِ، فَإِنَّ أَكْثَرَهُمْ أَفْهَمُ، لَكِنْ ذَكَرَهُ سَبِيحِيَّةٌ وَهَمٌّ أَجْلَهُمْ فَلَا يَكُونُ جِنْدًا نَائِلًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ،
 فَلَهُ أَمَّا أَرَادَ أَنْ التَّاءُ تَحْتَ لُثْمًا فِي التَّنَائُلَةِ أَيْ تَصْلُحُ نَحْ لُثْمٍ وَالتَّاءُ كَرَفَتِ الْمِيدَ مَلْتَهُ تَأَلَّ قَالَتْ تَمَالُ
 «وَيُقَرَّبُ نَائِلَةً». (تَنْبِيْهُ) : خَالَفَ فِي عَامَةِ الْبَرْدِ وَقَالَ إِنَّمَا هِيَ عَنِ أَكْثَرِهِمْ (وَيَقْدَرُ كَرُّ أَكْثَرُ) أَيْ جَمْعًا
 جَمْعًا أَجْمَعِينَ ثُمَّ جَمْعًا قَالُوا إِجَاءَ الْجِيشِ كُلُّهُ أَجْمَعٌ، وَالتَّقِيلَةُ كُلُّهَا جَمَاعَةٌ، وَالزَّيْدُونَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، وَهَذَا كَلِمَةٌ
 جَمْعٌ (وَدُونَ كَرُّ تَدْبِيْهِ) : أَجْمَعٌ جَمْعًا أَجْمَعُونَ ثُمَّ جَمْعٌ لِمَا ذَكَرْتُ نَحْوُ «لَا تُغْوِيَهُمْ أَجْمَعِينَ» لَوْ عَدِمَ أَجْمَعِينَ
 وَهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ لِأَسْبَوْنَ، وَقَدْ يَتَّبِعُ أَجْمَعٌ وَأَخَوَانَهُ بِأَكْثَرِ وَكُتْمًا وَأَكْثَرِينَ وَكُتْمٌ، وَقَدْ يَتَّبِعُ أَكْثَرُ وَأَخَوَانَهُ
 بِأَبْصَعٍ وَأَبْصَعًا وَأَبْصَعِينَ وَأَبْصَعٌ، وَقَالَ جَامِلُ الْجَيْشِ كُلُّهُ أَجْمَعٌ أَكْثَرُ أَبْصَعٍ، وَالتَّقِيلَةُ كُلُّهَا جَمَاعَةٌ كُتْمًا، وَالتَّقَوْمُ
 كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْثَرُونَ أَيْ جَمْعُونَ، وَهَذَا كَلِمَةٌ جَمْعٌ جَمْعًا أَجْمَعُونَ، وَزَادَ السُّكُونُ فِيهِمَا بِصَوْنٍ وَأَخَوَانَهُ أَتْبَعُ وَبِصَوْنٍ
 وَأَجْمَعِينَ وَبِصَوْنٍ قَالِ النَّارُجُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّبِعَ هَذَا التَّرْتِيبَ، وَهَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ أَجْمَعٌ أَبْصَعٌ، وَأَعْدُ مِنْهُ قَوْلُ الْآخَرِ :
 جَمْعٌ بَعْضُهُ لَوْنًا أَيْ كَلِمَةً وَأَكْثَرِينَ غَيْرَ مَبْنُوعِينَ بِأَجْمَعٍ وَأَجْمَعِينَ : وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ :
 ٦٢٢ بِأَلَيْتِي، كَلَّمْتُ فَيْسَمًا مَرَّ سَمًا • تَحْمِلُنِي الذَّلَالَةُ حَوْلًا أَكْثَرًا
 إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتِي أَرَبًا • إِذَا ظَلَمْتُ الدُّهْرَ أَبْكِي أَيْمًا

أَيُّ الْبَكَايَةِ فِي الْجَنِّ وَالْفُضْلِ، مَعَ (قَوْلِهِ) وَأَسْتَعْمَلُوا (أَيْ) كَأَسْتَعْمَلُوا غَرَامَةً وَقَوْلُهُ مِنْ عَمٍّ مُشْتَقٌّ مِنْ مَصْدَرِهِ وَقَوْلُهُ
 فِي التَّوَكُّيدِ مَبْنُوعٌ وَأَسْتَعْمَلُوا فِي عَمٍّ قَوْلُهُ كَكَلَّ (قَوْلُهُ) فَاعِلُهُ مِنْ عَمٍّ لَمْ يَقُلْ مَعَهُ مَا أَنَّهُ أَخْصَرُ لِأَنَّهُ فِيهِ أَجْمَاعٌ كَثِيرِينَ وَهُوَ
 لَا يَجُوزُ فِي النِّظْمِ (قَوْلُهُ) مِثْلُ التَّنَائُلَةِ خَالَفَ مِنْ فَاعِلِهِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ وَعَنْ هَذَا الْفِعْلُ مِثْلُ التَّنَائُلَةِ حُلَّ مَعْنَى لَمْ يَجْعَلْهُ زَائِدًا بِلِ مِثْلِ الزَّائِدِ
 نَظَرًا لَكُونِ الْبَعْضِ قَدْ ذَكَرَهُ، وَحَيْثُ لَا يَزِيدُ الْأَسْتَعْمَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ لَمْ يَجْعَلْهُ نَائِلًا بِلِ مِثْلِهِ أَفَادَهُ (سَمَّ) (قَوْلُهُ) وَيُقَرَّبُ
 نَائِلًا (حَالًا) مِنْ مَقْرَبِ أَيْ حَالَهُ كَرْتَهُ نَائِلًا عَلَى مَا طَلَبَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ وَهْبٍ صَالِحٌ وَهُوَ اسْتَحَقَّ حَيْثُ قَالَ رَبِّ يَحْبِلُ مِنَ الصَّالِحِينَ فَرُجِبَ
 لَهُ اسْتَحَقَّ وَوَلَهُ اسْتَحَقَّ يَقُوبُ (قَوْلُهُ) بِمَعْنَى أَكْثَرِهِمْ أَيْ فَتَكُونُ بِدَلِّ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ (قَوْلُهُ) لِمَا ذَكَرْتُ كُورَاتٍ دَفَعَهُ بِمَا يَوْجِبُهُ
 تَعْمِيرُ الصَّنِيفِ الظَّاهِرِ فِي مَوْضِعِ الضَّمِّ مِنْ مَعَارِئِ الْأَلْفَاظِ كُورَةُ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي وَالْأَلْفَاظُ كُورَةُ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ (قَوْلُهُ) بِالنِّسْبَةِ
 لِلْمُسَبِّحِ أَيْ مِنْ وَقْعِ لِمَا ذَكَرْتُ كُورَاتٍ بِمَعْنَى كُلِّ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِنَفْسِهِ فَكَثِيرٌ (قَوْلُهُ) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّبِعَ هَذَا التَّرْتِيبَ أَيْ يَتَّبِعُ
 وَتَأْخِرُ وَأَوْ يَحْتَفِ بِبَعْضِ مَا فِي الْآخِرِ، قَالَ الْفَرَّاحِيُّ قَدِمْتُ كُلَّ حُلٍّ أَجْمَعٍ لِمَا أَقْبَرُ كَرْتَهُ أَنْ تَنْصِفَ فِي الْأَحَالَةِ وَوَلِيَهَا أَجْمَعٌ لَمْ تَصْرَحْ فِي
 الْجَمْعَةِ لِأَسْتَعْمَالِ الْجَمْعِ وَوَلِيَهَا أَكْثَرُ لِمَا طَلَبَهُ غَنَى فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْجَمْعِ لَا تَمْنُ نَكْتُهُ الْجَمْعُ أَتَقَبُّضُ فَعْنِي الْجَمْعُ وَوَلِيَهَا أَبْصَعُ
 لَا تَمْنُ بِصَمِّ الْبَرِّ إِذَا سَالَ وَهُوَ لَا يَسِيلُ خَيْرٌ جَمْعُ وَآخِرُ أَتْبَعُ لَا تَمْنُ بِصَمِّ لَا تَطُولُ بِلِ الْعُنَى أَوْ تَبْدُلُ الْفَصْلَ لَكِنْ لَا يَجُوزُ
 مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى اتِّجَاعِهِ بَعْضُ تَلْفِيْصٍ، وَإِذَا اجْتَمَعَ النَّفْسُ وَالْبَيْنُ وَكُلُّ قَدَّمَ عَلَى كُلِّ وَبِشَرِّهُمَا لِمَا ذَكَرْتُ الْجَمْعُ كُلُّ عَامَةٍ وَإِذَا
 تَقَدَّمَ كُلُّ عَلَى عَامَةٍ (قَوْلُهُ) وَتَمْنَعُهُ (أَخْ) أَيْ لَا فِي الْأَوَّلِ حَذْفُ وَاسْطَةِ وَاحِدَةٍ وَهِيَ أَكْثَرُ فِي الثَّانِي حَذْفُ وَاسْطَتَيْنِ وَهِيَ أَكْثَرُ
 وَبِصَمِّ (قَوْلُهُ) أَكْثَرُ وَأَكْثَرِينَ) لَمْ يَتَّبِعْهُمَا فِي الثَّانِي وَقَدْ سَلَفَتْ فِيهِ الْمَعْمُورَةُ

أَضَافَتْهُ تَحْبِيلُ الْأَسْمِ مَضْمُونٌ وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ وَقَدْ خَلَفَهُ الظَّاهِرُ كَمَا فِي قَوْلِهِ كَرْتَهُ ذَكَرْتُ كَرْتَهُ إِلَى آخِرِهِ. وَرَدَّ عَلَيْهِ أَبُو حَيَّانَ
 بِأَنَّ كُلَّ عَمَّا لَيْسَتْ لَهَا كِيدٌ وَتَعَامٌ مَوْضِعٌ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَمْتَصُّ بِهَا دَالَّةٌ عَلَى السَّكَاةِ لِأَنَّ عَمَّ الْإِفْرَادِ
 (٦٢٣) رَجُلٌ لَمْ يَلَمْ رَاجِعُهُ وَالتَّادِي حَذُوفٌ، أَيْ يَقُومُ لَيْتِي. وَكَانَتْ مَعَهَا مَرَضًا خَبَرُ لَيْتٍ، وَالْقَلْبَاءُ بِالْأَلِ اللَّجْمَةِ
 اسْمُ امْرَأَتِهَا، وَإِذَا لَشَرَطَ وَقَبْلَتِي جَوَابِي. وَأَرْبَا مَقْدَمٌ حَذُوفٌ أَيْ تَقْبِيلًا رُبَّمَا. وَإِذَا حُرِفَ مَكْفَأَةً وَجِبَابُهَا
 جَوَابٌ لَشَرَطَ حَذُوفٌ، أَيْ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، إِذْ ظَلَمْتُ. وَالشَّاهِدُ فِي مَوَاضِعَ : فِي أَكْثَرِ حَيْثُ أَكْثَرُ بِهِ وَهِيَ

وفي هذه الزجرات مود: أفراد أكتع من أجمع، وتوكيد التكرار المندرج، والتوكيد بانهم غير مسروق بكل، والتمثيل بين
 التوكيد والتوكيد، ومثله في التثنية: «ولا يجوز من اثنين على اثنين كلين» (تفسيرات) الأول: «والمثل» أن اثنين
 تقيد اتحاد الوقت، والتضييق أجمع، كقولهم: «لا يجوز من اثنين على اثنين كلين» (تفسيرات) الثاني: «والمثل» أن اثنين
 أنطاط التوكيد نفس الشيء وليس الثاني: «تأكيدها لتأكيد التثنية لا يجوز في أنطاط التوكيد» (تفسيرات) الثالث: «والمثل» أن اثنين
 إلى التضييق الرابع: لا يجوز تضييق بعضها على بعض في أنطاط التوكيد، فتضييق بعضه في أنطاط التوكيد، كما هو في قوله: «والمثل»
 وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة: «الخاص بالحق التضييق لا يجوز في التوكيد» (تفسيرات) الخامس: «والمثل» أن اثنين
 والزور والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر يشير إلى قولهم: «مطرنا الفروع والزور، ومطرنا السهل والجبل»
 وضربت يديا اليد والرجل، وبوضرته البطن والظهر. السادس: أنطاط التوكيد معارف: «أما أضيف إلى الضمير فظاهر»
 وأما أجمع وتوابعه في تعريفه قولان: أحدهما أنه بنية الإضافة ونسبة التسمية، والآخر بالية على معنى الإحالة
 (وإن يند توكيد متكرر) بواسطة كونه محبوسا وكون التوكيد من أنطاط الإحالة (قوله) وقفا للكوفيين
 والأخفش، تقول احتكتك شهرا كله. ومثله قوله:

بالتيت عند محول كلو وجيه

١٢٤

(قوله) أفراد أكتع من أجمع أي وهو قليل (قوله) وتوكيد التكرار المندرج أي للتوكيد على أن اثنين أو اثنين أو اثنين
 عند البصريين كسباني (قوله) والتوكيد بأجمع أي وهو قليل (تفسيرات) كونه مسوقا بكل (قوله) والمثل أي وهو
 خلاف الأصل (قوله) إضافة المسموع مطلقا أي لا يقيد اتحاد الوقت (قوله) لا يجوز في أنطاط أي على التثنية لا يجوز في أنطاط
 التوكيد (قوله) فلا يقال (تثنية) علوه بأحد معنى النفس والعين وأحد معنى كل وأجمع وهذا يقتضي جواز الجمع بين التثنية وأجمع
 لعدم الاتحاد لم أر من ذكره بل أطلقهم بخلافه فافهم (قوله) الضرع) فتح الفساد للجمع والزور أي جئتكم وكذا يقال في أيده
 (قوله) وضربت يديا (تثنية) أي أذا باليد والرجل والبطن والظهر إلى ما إذا باليد والبطن فقط فيدل على (قوله) معارف
 «تأكيدها لتأكيد التثنية» أي مع إضافتها فلا ينافي ما قد مضى في خلق لكم ما في الأرض جميعا إلّا كالأرض فيها
 (قوله) بنية الإضافة) قيل هذا ينافي ما قد مضى من اجتماع حذف الضمير استثناء بنية الإضافة والحق أنه لا إضافة لأن ما قد مضى
 في غير أجمع وتوابعه كما فيه عليه سم. قال في التثنية يجب تحريك يد نحو أجمع للتوكيد من ضمير التوكيد، وأما قولهم
 جادوا بأجمعهم فهو بضم الجيم لا بفتحها فهو جمع الجمع، فكلين أو قلن أي بجمع الجمع، فكلين أو قلن أي بجمع الجمع، فكلين أو قلن
 شرح الفية الأصول فتح اليم أيضا (قوله) بالية) أي الجلية وعليه فهي متروكة من الصرف فليست بوزن الفعل وزن الفعل
 الأجمع وتوابعه فاللية والبدل وعلى الأول يكون منهما من الصرف فليست بوزن الفعل (تثنية) أجمع وتوابعه فليست بوزن
 والبدل كآخر كذا قال البعض. وظاهره أن جماء وتوابعه كالأجمع وتوابعه ويظهر أنها ليست بوزن الفعل ولو جعل
 مانع صرفها ألقت التأنيت للمندرجة بل يبعد بل ينبغي ثم الذي قاله الصائغين أن منع الصرف على الأول ليس بنية اللفية
 الثالث: وجه التثنية كون كل من متوى الإضافة والسلم معرفة بغير معرف قطعي (قوله) على معنى الإحالة
 أي وضع على معنى هو الإحالة ولا يبقى أن جعل بدلوه الإحالة يورث اختلال الكلام إذ يكون حينئذ معنى جاء التثنية
 أجمع جاء التثنية الإحالة فقل في البهرة حذف مضاف أي ذي الإحالة على أن الإحالة مصدر للثنية لفعل قائم
 (قوله) وقفا للكوفيين والأخفش) فلا يشترط عندهم تطابق التوكيد والتوكيد كبريا وتبكيما (قوله) (تثنية) هو
 غير مسروق بأجمع وشرط ذلك، وأكده به حولا وهو نكرته وشرط أن يكون معرفة، نفي جمعا حيث أكد به الشعر

وهو غير مسروق بكل وهو شرط. وقيل بينهما بقوله أبي والأصل علمه

لكنه شاق أن قيل ذا وجه

(٦٢٤) صدره:

وقال ابن عصفور هو من تدكير المؤث حلا على المعنى لفرضه كانه قال يفرق الشخص بين الثاني المذكور في التسهيل
أيضا أنه قد يستثنى عن كليهما أو كليهما بكتبتها. يقال على حد ما باللفظان كليهما واللفظان كليهما (أو لا يكون
الضمير المتصل) يستعرا كان أو لا (أو لا يفرق) (أو لا يفرق) (أو لا يفرق) (أو لا يفرق) (أو لا يفرق) (أو لا يفرق) (أو لا يفرق) (أو لا يفرق)
(أو لا يفرق) (أو لا يفرق) (أو لا يفرق) (أو لا يفرق) (أو لا يفرق) (أو لا يفرق) (أو لا يفرق) (أو لا يفرق) (أو لا يفرق) (أو لا يفرق)
بمختلف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير وبمختلف ضميرهم أنفسهم ومروث بهم أنفسهم والضمير الجازم لا واجب
(تنبيه) : ما انتفاء كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير النفعيل هو ما صرح به في شرح الكافية ونس عليه
غيره . وبعبارة التسهيل تقتضي عدم الوجوب اهـ (وأكدوا بما • سوا هذا) أي بما سوى النفس والعين (والأقيد)
المذكور (لن يلتزما) فقالوا قوموا كلكم وجاءوا كلهم من غير فصل بالضمير النفعيل . وولفت قوموا أنتم كلكم
وجاءوا هم كلهم لكان حسنا (وما من أوكيد لفظي بحسب • مكررا) ما يستلزم وصول واللفظي غير مستلزم

بالقرابة وعليه يحتاج إلى تحرير يدع عن كونه القرابة فلا يشكر قوله غير في (قوله) وقال ابن عصفور هو من
تدكير المؤث الخ) يحتل أن هذا قول آخر عاكف لما قال في التسهيل ليكون الزام أن الشاعر الخليل إلى التذكير
بتأويل الزيدتين بالتصنيف فارتكبه فكان آتيا به كليهما في محله وليس المحل حيث لا يكتسبه قط حتى يكون الآتيان
بكلهما من باب الاستثناء بكلهما عن كليهما ويحتل أنه تأكيد وإضاح لما قال في التسهيل من أنه لا يوجب الاستثناء
(قوله) وان تؤكد الضمير للتصل الخ) قال الفارسي وإنما وجب ذلك لوقوع الفصل في بعض المواضع كما لو قلت هذا ذهبت
نفسا وسعدى خرجت عنها إذ يحتل أن تكون نفسا ذهبت وعنها خرجت فإذا قيل ذهبت هي نفسها لم يكن
ليس ولم يفرقوا بين هذين التالين وغيرهما طرفا للباب اهـ وأيضا لما وجب ذلك لان الرفع للتسهيل بغيره الجزم
فكرهوا أن يؤكده أولا فيحتل من غير حصة فأكدوه أولا فيحتل من حصة وبغيره وهو الظاهر للتسهيل للرفع
ليكون عنيما لتأكيد التسهيل من غير حصة وهو النفس والعين اللذان هما من الإضافة بالظاهرة أما إذا كان المؤثر
اسما ظاهرا أو ضمير رفع منفصلا أو ضمير نصب مطلق فلا يشترط عليه الشرط ليقع الياء التثنية له إذا الظاهر يستل
والنفس ليس كالنفس لاستقلاله بنفسه والنصب ليس كالرفع في شدة الاتصال (قوله) بالنفس والعين) إنما يخص
هذا الحكم بها لقوة استقلالها فانها يستلزم في غير التوكيد كثيرا نحو علمت نافي نفسك وعين زيد حصة خلاف
بقية اللفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال بالنفس والعين فلم يذكرها في توكيد الرفع للتسهيل بل (قوله) نحو علمت
نفسك الخ) ونحو قلنا نحن أنفسنا ونحو قاموا أنفسهم (قوله) فيمتنع الضمير) لأن الظاهر لا يوجب الضمير لكونه دون
النفس رافعا فلا يكون تذكيره (قوله) ما انتفاء كلامه هنا الخ) وجه انتفاء الوجوب أن التذكير توكيد لا يوجب الفصل
والضمير الواقع خبرا بمعنى الأمر فكأنه قال فأكدوه الفصل والأمر بالوجوب أعقروا كالمكودي فتوكيده لا أكده كإفصل
الشاطي لأن حذف التبداه والمودع جواب الشرط نحو (وان مهلث فيؤوس ففوط) (قوله) تقتضي عدم الوجوب أي عدم
بالتنبيه بالضمير المنفصل فكان الفصل بغير الضمير فالشرط مطلق الفصل على هذا انتصر السويطي حيث قال لا يشترط في
التنبيه كونه ضميرا اهـ بل في الفارسي ما منه يجوز على حذف جاءوا وأعينهم وقاموا أنفسهم وجعل منه بعضهم التارة الثانية على
ذلك بالرفع على أنه توكيد بالضمير المستتر عليكم وقال ابن هشام المصوب أن فكيف يستلزم حذف تنافي عليكم خبرا بديا عليكم
شأن أنفسكم اهـ (قوله) بحسب حذف لامه للضرورة وأصل أنه قاله الشاطي (قوله) مكررا) أي في ثلاث مرات فقط لا في
الأدب على أنه يشع في لسان الربان يندبنا كاتبة المسامحة عن البر بن عبد السلام قال وما أكره ويل ويومئذ كذب في سورة
من الطويل يمت بنفسه من الت بفتح الم وتشديد التاء الثانية من فوق: أي ينسب إليك بقرابة الزيدتين، وقرابة
شدة وحسب . والشاهد في كليهما أنه وقع موقع كليهما على تأويل الشخص للضرورة

عذوقها هو الثاني (والجانب مع غيره مثله) وجاز حذف صدر السلة وهو المائد لطول الجار والمجرور وهو متناق
بالشعر أو إلى ما كان من التمييز بينهما في الخبر إذ هو في تأويل المشتق، ومكررا حال من قاعل يجيى المستر، وجملة
يجيى خبر (الوصف) أى النوع الثاني من نوع التوكيد وهو التوكيد اللفظي هو إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى،
كذلك غيره في التمييز، فالأول يكون في الأسماء والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو جاء زيد زيد،
ونكاحها بالمل بالمل. وقوله:

٦٢٧ قَالَتْ يَا أَيُّكَ الْمَلَأَ قُبَاتِي • إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَيَشْرَ جَالِي

ونحو قام زيد، ونحو نعم نعم. وكفوله:

٦٢٨ كَتَمْتُكَ أَذْرَجِي أَذْرَجِي • كَتَمْتُكَ حَتَامَ الطَّوْلِ

والجملة (كَتَمْتُكَ أَذْرَجِي أَذْرَجِي) وكفوله:

٦٢٩ قَالَهُ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ • قَالَهُ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ

والرسالة ليس بها كيد بل كل آية قبل فيها ذلك فالرسالة كيدون عباد كقيل هذا القول فلم يصدق على معنى واحد وكذا
فأى آية لا يمكن أن تكون كيداً، فمجرد تكرير معنى (قوله) هو أى الجار والمجرور متعلق بالخ (قوله) أى خبر وهو
لفظ واحد لا يميز بين (قوله) وهو إعادة اللفظ. قال السيوطي ولا يضر نوع اختلاف نحو قول الكافرين أمهلهم
(قوله) أو تقويه بموافقه. إيهام أن إعادة اللفظ لا تقتضي فيه توكيداً بل مع أن التقوية فائدة بالتوكيد فلا تدرك في هذه الأثناء
يقال هو رسم ولو قالوا فم كموافقه معنى فكان أولى وأعم أن كلام الله صادق بالصورة لأن قوله مكرراً أى لفظاً ومعنى أو معنى
فقط (قوله) بموافقه. ظاهر في إرادة الترادف، ويرد عليه نحو عطشان عطشان فاهم توكيد لفظي مع أنه ليس بالترادف إذ لا يفرق
والترادف غير دالة على المعنى. ولأنه أن يقول إن نحو عطشان عطشان فاهم توكيد لفظي مع أنه ليس بالترادف فاعرفه (قوله)
يكون في الاسم) استثنى من ذلك الاسم المفرد إذا ذكر العاقل فاهم لا يجوز أن يكرر توكيداً للتأنيص المعوض والمعوذ منه لما
سأى من أنهم يميلوا إلى التكرار تأنيصاً للمعوذ وتوبيخاً للمعوض فاهم توكيداً ولا يقر اجتماع المثلث كقولهم التكرار عوضاً
عن الفعل في حاله يصف الفعل لاجل ذلك كره فاعرفه فاهم متين (قوله) ونكاحها بالمل بالمل أى من قوله صلى الله عليه وسلم أيضاً
أمرأة كحكت نفسها بشيء ولو فسكها بالخ (قوله) الراء) هو الجاء الودعاً بتشديد العين مثال مبالغة (قوله) ونحو نعم نعم.
فتفتح النون والسين وسكون الميم (قوله) الشاء) فتفتح العين الهمزة والدال التثنية (قوله) لك الله الله) شطري بيت من المخرج

(٦٢٧) هو من أبيات الكتاب من الطويل. أياك تحذير منها أتى وقصه الشاعر حيث كرهه قنأ كيد والراء
بكثر اللام الجاهلة بمفعوله وقال أبو عبيد الله الراسخون أرادوا أن يحرق السلف أو من الراء فحذفه والفاء لتسهيل. ودعاء مبالغة
داع في كرهها بالمل بالمل أو كرهت كرك في شئك بالضم ورة والتقدير جلاب قاتم
(٦٢٨) قاله النكتات. وسنفره:

• فَتَقَّكَ وَلَا تَ الشَّوْءَ قَدْ طَالَ مُلْكُهُمْ •

من الطويل. أو لا دمع والى الشاعر في ختامه حيث كرهت حراً لكيد، ودخلت عليها ما الاستغماية، وحذفت ألفها
أكثرها لفتحة والفاء فتفتح السين الهمزة وتختص النون المشقة والتثنية. وهو مبتدأ، والمطول مقفه والجاء عذوق أى منهم أو
بين الناس ونحو ذلك.

(٦٢٩) شطره من بيتين. ونحوها:

أَيُّ مَنْ كَتَمَ أَفْكَاهُ • وَلَا فِي أَيْدِي أَنْسَاءِ

قَالَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ • قَالَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ

والثاني كقولہ : أنت يا خير حقيق بنين . وقولہ :

٦٣٠

وَقُلْتُ عَلَى الْفَرْدُوسِ أَوَّلُ مُشْرَبٍ . أَجِبْ . جَبَرُ بْنُ كَابَتٍ أَيْبَحَثْ دَعَاؤُهُ : أَيْ جَدِّهِ وَقَوْلُهُ فِي

٦٣١

صَمِيٍّ يَا قُلْتُ يَهُودٌ صَدَامٌ .

ومنه تأكيد التضمين بالتفصيل : (تنبيه) : ألا كثر في التوكيد التثني أن يكون في الجملة أو كثر ما يقتضيه

منه نحو « كل سيمون » الآية ونحو « أولئك فأولئك » ونحو « ما أدراك ما يوم الدين » الآية . ويأتي بعده نحو قوله عليه

السلام « والله لأعزون قريشا ثلاث سرايم يحيط بالرك عند انبعاثهم التمدد نحو قمر بني ضياء غربت ويداؤا قيل ثم

سربت ويداؤوم أن الغرب تذكر منك مرتين تراخت إحياءها من الأخرى والقرية أم لم يقع منك إلا مرة

(قوله الثاني) أي بقوة اللفظ بموافقته معنى ويكون إضافي الاسم والتعليل والحرف والجملة كالتوضيح « هو أن أومض شنيع الشرح

خلافه (قوله وقلن الخ) التضمين للسوء على الفردوس حال من الضمير والفردوس البستان . وأول مشرب مبتدأ خبره محذوف أي

لنا وان الشرط جوابه محذوف لتقدم عليه أو بالتضيق بمعنى به تشديد لام التعليل أي لأن كانت الخ . والجملة والضمير للمبتدأ ثم التثنية

جمع دعشور كصنوبر وهو الحوض . والضمير في الفردوس كذا قال النبي . وقضية قول الضمير في الفردوس لا يشرب بضمير آخر يكون على

الفردوس أن على الفردوس خبر مقتضى أول مشرب مبتدأ مؤخر . (قوله صميين) جنح السبايل والجملة في قوله صميين من ضمير

باب « أسأله أصمى بوزن أعلمى قلت فجملة الم الأول إلى الصلوة خلفه خبره لول الاستثناء عنها وأدغم الم إلى الم . ولعلنا

ألاذن . وصام أصم فعل وهو توكيد لفظي وقال كثير الخطباء الفاضلة وصام ينادى حلف من عرف النباهة . فذكر النبي التوليذ

وذكر بعض القول قول القاموس بيان ذكر أن صام كقطام اسم الفاضلة يابسه . وصمى صام أي يدي بأداة . وصام صام لصادوا

في السكوت اه لكن الابتداء باليد سبقت على القول الأول كالأعلى . وصامير تادى إلى كلامه ينضم من الجمل والضمير في

(قوله بالمط) أي وهو ثم غامض . كذا في التفسير على جعل الرضى الفاء كتم ونحو « أولئك فأولئك » والراد بالمطحول لأن الذين

الجلتين تمام الاتصال فلا تعلق الثانية على الأولى حقيقة كما شرحه علماء الباني . ولأن الحرف في : كان ناطقا حقيقة كانت تسمية

سامة ملائمة بالمط لا كذا . (قوله ونحو أولئك فأولئك) قال في التوضيح الآية قال صاحب التفسير : أي ثم أولئك فأولئك

فأرشد بقوله الآية إلى أن لا كما يندم والشرح مثل أولئك فأولئك ولم يزد قبله كذا في التفسير وإنما على ما قاله الرضى من أن

الفاء كتم وكل صحيح خلافتين اعترض على الشرح لأن الأولى الثانية مبتدأ حلف خبره أي تلك الأولى قبل في ضمير مستتر على ما يأتي

وعلى كل فذلك تأكيده على حقيقة . وقوله ثم أولئك فأولئك تأكيده على حقيقة . قال الشرح على التوضيح : ومعنى أولئك التسمية

من المخرج وأقلنا من فله يظن فليأ فله إذا ضمه . ويقال له طي . واليت على التثنية . والشاهد في تأكيد الجملة

الاسمية بإعادة لفظها .

(٦٣٠) قال مضرس بن ريم . وقضية الصافي إلى فليل بن عرف التثنية والقول بالثنية . وقال هذا البيت

سنة النجاة وجملة خبره وقد بيناه في الأصل . وقلن أي النسوة حال كونهن نازلات على الفردوس أي البستان وأراد

به روضة دون الجنة . قوله أول مشرب مبتدأ خبره محذوف أي لنا أول مشرب . والجملة مقول القول . والشاهد في أجبل

جير لأن كليهما بمعنى الإعجاب ذكرهما هنا لتأكيد كانه قال أجبل أجبل أو جير جير وإن لشرط وجوابه محذوف أو

لتضيق مسدودة تقديره لأن كانت أي لكون دعاؤه مباحة . وهو جمع دعشور وهو الحوض . والضمير فيه يرجع

إلى قوله

• فَرَّتْ يَهُودٌ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا •

سمن . وجود قية هنا لا تصرف للمنية والتأنيث . وجيرانها مقول أسلمت . قوله صمى بالتضيق أمر من صم

واحدة اهـ (ولا تجد لفظ ضمير متصل • إلا مع اللفظ الذي به وصل) فتقول قلت أنت، وعجبت منك منك لأن إمامنا معروفا بخروجه من الاتصال (كذا المعروف غير ما تحملا • به جوابك كنتم وكني) وأجبل وجيزاى ولا تكونها كالجزء من مصحوبها، فيلحق للؤكد ما اتصل بالؤكد إن كان منفردا نحو «أريدك أنكم انقاضت وكنتم تريا وظلما أنكم خرجون» ويصاد هو أو ضميره إن كان ظاهرا نحو إن زيدا فاضل أو إن زيدا أنه فاضل وهو الأول ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رأيت: ونشد اتصالها كقولها:

٦٣٣ • إن إن أنكرتم يعلم نالكم • يرين من أجازه قد زينا

والوعد وهو من الولي وهو القرب وأصلها ولا مائة ما كرهه واللام مزيدة كافر دلف لكم أو أوله الملاك. وقيل أنفل من الريل بدل القلب. وقيل أنفل من آل يؤول بمعنى عبادة النار اهـ (قوله إلا مع اللفظ الذي به وصل) سواء كان إنا أو فعلا أو حرفا (قوله) وعجبت منك منك) يز يدمررت به فلا فرق بين ضمير التسكم والمطلب والتأني (قوله كنتم وكني) ثم حرف تصديق للغير وإعلام الضمير وعلية المطلب. زرين ثم يبرأ وأجل زى كفى للتي وأما على فلاحق بالمراد الإبداء للتي مجردا نحو «زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بل من أمرهم وما يستعملون» حتى كان يقال أليس زيد قائم فتقول بل من أو تويضي نحو «أم يصبون أنا لا نسمع منهم ولا نسمع لهم بل من أمرهم وما يستعملون» والكثير منكم قالوا بل من أمرهم الذي مع التبرير مجرى التني المبرزة فوردت قبل زينا لفظه وحذف هذا لفظ الأكره وتكون قوله من البين أن يجب يتم زينا على المبرزة والتي التي هي إيجاب الأكره لا يجوز حكمه بحول أحد ولا الاستثناء للفرغ فلا يقال أليس أحد في النار ولا أليس في النار إلا زيد. ولما نال جملة كالمسئل فما حتى عن ابن عباس في الآية أنهم لو قالوا لهم كفروا. ثم لو أجيب ألت بر يك منهم لم يكف في الإقرار لاحتمال من الراد ولما لا يدخل في الإجماع بذكره إلا الله رفع له لاحتمال نفي الوحدة كذا في التني وأما كان التبرير مع التني ابتداء لأن المبرزة التني ونفي التني إيجاب. ولأن غرض التسكم تقرير المطلب بالإيجاب. وحصل المقام أن قام زيد تصدقه ثم وتكذبه لا وتمتنع بل لعدم التني وما قام زيد تصدقه ثم وتكذبه بل وتمتنع لانها تني الإيجاب لالتني التي وأقام زيد كقام زيد فإن أثبت القيام قلت من وإن هيئت قلت لا وتمتنع بل. وأما بقوله زيد كليم يتم زيدان أثبت القيام قلت بل وتمتنع لا. وإن فتيه قلت ثم لكن إن كان الاستفهام تقريرا وأمن البين جازعاً كان يتم كذا من فعل إن بل لا تأتي إلا بعد نفي وإن لا تأتي إلا بعد إيجاب وإن نعم تأتي بعدها قوله لا الحق (قوله أنكرتم) أي لا ترونه غير زينا من الجواب (قوله ويصاد هو) أي ما اتصل بالؤكد يفتح الكاف وكذا التني إن في قوله أو ضميره إن كان ظاهرا (قوله وهو الأول) لأنه الأصل وأما الأول فمن وضع الظاهر موضع المظهر. فليس الثاني «قوله أنه» ثم يقال «قوله» في الثانية تأكيد لأولها وأعيد مع الثانية ضمير رحمة ولهم من على إن هم مبتدأ كان وخالفون خبره وفي رحمة الله متعلق بخالفون أما على أن في رحمة الله خبر عما قبله وهم فيها خالفون جملة مستأنفة فليست الآية بما نحن فيه. قال في التني ولا يكون الجار والمجرور تركيذا للجار والمجرور لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور بإعادة الجار لأن العرب لم تبدل مضمر من مظهر اهـ لكن ذكر في محل آخر أن النفي بين أجزاء أبدال للمضمر من المظهر (قوله ولا بد من الفصل بين الحرفين) هذا يقوم مقام إعادة ما اتصل به. وعبر بالسكوني أو حرف غير جوابي لم يعد اختيارا إلا مع ما دخل عليه أو متصلا (قوله يعلم)

من باب علم يعلم بخطاب به التامية. وصام اسم الفعل وهو تركيد قطعي حيث قوي به معنى صى. والتقدير صى صى. وفيه التشديد. وقيل بخطاب به إلا أن أي صى بالأذن لما قلت. يهود واللام متعلق به (٦٣٢) هو من الخيفة. التشديد في إن أن حيث كررت لتأكيد غير اللفظ الذي وصلت به فذلك حكم بشدوده. ويعلم بضم اللام في الثاني والتأني. ولم تكن في زمانية. ويرى مضارع مؤكدة بالنون الخفيفة ذلك عادت الياء الساكنة

وأسهل منه قوله :

٦٣٣

حَتَّى رَأَاهَا وَكَانَ وَكَانَ • أَعْتَابَهَا مُشَدَّدَاتِ يَمُوتُ

٦٣٤

• لَيْتَ شَرِي هَلْ تَمَّ هَلْ لَيْتَهُمْ •

٦٣٥

لَا يَنْفِكَ الْأَسَى تَأْسِيَانَا • مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٍ مَتَعَمَّرَا

للفصل في الأولين بالماء وفي الثالث بالرفع. وأشد منه قوله :

٦٣٦

فَلَا وَأَفْهَ لَا يَلْقَى لِمَا • وَلَا لِمَا جِئَ أَبَدًا كَوَا

لكون الحرف للوكة وهو اللام موضوعا على حرف واحد. وأسهل من هذا قوله :

٦٣٧

• فَأَسْبِغَنَّ لَا يَسْأَلُنَّهُ عَنْ بَيَا •

شعر نادم في المزارع وكذا الماضي (قوله حتى رآها) أي المطلق والقرن حبل يقرن به البيران (قوله تأسينا) أي افتداه. بين فلك من المارين (قوله للفصل في الأولين بالماء) قال شيخنا والسنن فيه نظر بالنسبة لأول الأولين أعنى قوله وكان وكان فان مجموع وكان الثانية تأكيد لمجموع وكان الأولي فلان من قوله اللوكة فلم يفصل بين اللوكة واللوكة بلفظ اه. ولا يخفى أن ما ذكرناه من أن يكون اللوكة كان في هذا القول عطفة قاصرة بينه وبين تأكيد كما درج عليه الشاعر ليكون هذا على أن المطلق الذي بعده من قول الشاعر على قول الرضي لا لاو لا أن يصل التثنية ثم والقاء الفصل بالمطابق فليسا وهذا ما عجزت عن أن أرى من قوله ان ان الكريم الخ (قوله لا يلقى) أي لا يوجد (قوله وأسهل من هذا) أي من قوله ولا لما بهم الخ بالجزم. ومن موصولة في محل نصب على المقولية. وقد ضم المامعة لمن أو حال لأن لم يزل من رؤية البصر. وأوضح مجرول من الضم وهو الظاهر. ولقي الكريم يحل مدة عدم رؤية ضم من الجزم. فقيم في أن هذا قول الشاعر (٦٣٣) قاله خاتم الماشي. وقيل الأغلب الجليل من الرجز وحسن التاليف. والضمير في رآها يرجع إلى الملقى للوكة فيه. والشاهد في كان وكان حيث أ ك الحرف قبل أن يصل به ميموه. والقرن يشتمل على قرن به البيران ويرى ما زلات يقرن

(٦٣٤) قاله الكسيت بن معروف. وعلمه :

• أَمْ يَحُولُنْ دُونَ ذَلِكَ حَيَام •
من الخفيف. ويرى أم يحولن من دون ذلك الردى يتبع الرء الملاك. والحمام بكسر الحاء للوزن. وحسن البيت مخلوق أي ليت شري أي علمي جلي. والشاهد في حل ثم حل حيث أ ك حل الأولي بالثانية مع التثنية فيها حرف ثم (٦٣٥) رجز لم يدر راجزه. ولا ينسكس النساء والأسي فاعله وهو الحزن. وتأسيا مفول كان وهو الصبر والافتداه الصابر. والشاهد في لما ما حيث كرر الحرف الواحد لتأكيد الفصل بينهما الوقت. والظاهر انهما لم يتقبلوا. والحمام

(٦٣٦) قاله بعض بني أسد من الوافر. القاء لطق. ولا تأكيد القسم. ولا يلقى جوابه مجهول لا يوجد. ودواء سد ثيه مفول تاب عن القائل. والشاهد في لما بهم حيث كررت فيه اللام ومن حرف واحد وهو فاعله للشعر والقلعة وما موصولة

(٦٣٧) تمامه :

• أَسَدَ فِي مَلُورِ الْهَوَى أَمْ تَسْوَبَا •

قاله الأسود بن جعفر من قصيدة من البلابل: أي فأصبحت السوء غير سائلات. والشاهد في عن بما به حيث أدخل من ثم تأكيدا لما كانا يستعملان في معنى واحد. فيقال ماأت به وسأت عنه. والضمير في به يرجع إلى الذي أتى

لأن المُرَكَّب على حرفين ولاختلاف اللفظين. أما الجواب الجواب فيجوز أن تؤكد إعادة اللفظ من غير اتصالها بشئ، لأنها ليستة الإعتناء بها من ذكر الجواب في كماله لا على معناه، فتقول نعم ثم تعيد على ولا. ومنه قوله:

ལྷ་མོ་

٤٦٨ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ • أَخَذَ عَلَىٰ مِيثَاقِهِمْ وَمَعَهُمْ دَاوُدُ
(وَمُوسَىٰ) الرَّفِيعُ ۚ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ ۚ قُلْ أَطِيعُوا الرَّسُولَ ۚ قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُكُمْ أَن تَفْشَىٰ دِينِي وَتَكُونُوا مِن دُونِ الْبَاقِينَ

وإذا جاء هو، ورأيتي أنا، (تسبيح): إذا أُنشِئت النصب المتصوب بمنفصل منصوب نحو رأيتك أياك فذهب البصريين أنه بدل ومنصب الكوفاين أنه توكيد. قال الصنف: وقولهم عندي أصح لأن نسبة النصب المنفصل من النصب المتصوب كنسبة الرفوع المنفصل من الرفوع المتصل في محوّلات، والرفوع تأكيدي باجماع (خاتمة في مسائل

متنوعة) - بالأولى لا يختلف المؤكّد ويقام المؤكّد مقامه على الأصح . وأجاز الخليل نحو مروت يزيد وأتاني أخوه
أشبهاء ونحوه على ما حكي أشبهنا . الثاني لا يفتصل بين المؤكّد والمؤكّد بما على الأصح . وأجاز الفراء مروت بالقوم
أما نحن وأما بينهم . الثالث لا على العامل بين من الناطق التوكيد وهو على حاله في التوكيد الإجماع عامة مطلقاً؛
فتقول قال القوم وأما بينهم . وأما بينهم . وأما بينهم . ومروت يحذفهم وعامتهم . والأكل . وكلا . وكلتا مع الإجماع .

(قوله) (لأن الله) (كذلك) (فمنع الكفار) (على أن يدخلوا) (إلى قسطنطينية) (وقوله) (لما هم) (وقرب) (فزع) (قرب) (قوله) (أن) (الكرام) (وصح) (توكيد) (عن) (الياء) (لأن) (الله) (يمن) (على) (من) (يؤلف) (أخبار) (ب) (سائر) (أعدائه) (ومضى) (الاول) (وقال) (الخبير) (فهم) (توكل) (ب) (الراف) (قوله) (فيجوز) (أن) (تؤك) (الاسم) (ب) (قوله) (فمنع) (الكفار) (على) (أن) (يدخلوا) (إلى) (قسطنطينية) (قوله) (بشدة) (فمنع) (الموحدة) (وسكون) (الساكنة) (ب) (لهان) (اسم) (عبد) (بشدة)

[illegible][illegible]

ولما بينهم ولا بينهم في عطفه على أحد من أن يكون تأكيدها دليل على عطف القوم عليهم بل بعضهم أو ولا بعضهم حتى يرد أنه ليس من أقواله التي كلفها طاعة الحق من إسماعيل وأقر من الإشكال (قوله هو على حاله في التوكيد) أي من إقادة التوبة ورفع الاجتنان وأقر من ذلك من غير طاعة الحق فيه وقد قفحت عين عمرو فان راد ان النفس الروح والبعن الباصرة فليسا على حالهما في التوكيد بل هو جعله نوعا في نفس من يوعن عمرو أي ذاتها في التزلزل «كسبر بك على نفسه الرحمة» أي ذاته (قوله مطلقا) أي مع الابتداء وغيره (قوله جميعهم وعائهم) الواو يعني أو لأنه لا يجمع بين لفظي توكيد وبعضهم لاسم (قوله مع الابتداء بكرة) لأن الابتداء على من شئ فلا يعميه وهو التلثم التلثم التأكيدي لفظ التوكيد العامل في هذا حاله باعتبار أن الابتداء سابق

أَيُّ زُلْ. وَأَنَّهُ لِلْمَلَأَقِ. وَهُنَا أَيُّ لَرَقِ. وَفِيهِ صَغِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى الْبَرِيقِ إِلَى الْفَضْلِ الَّذِي فِي غَايَةِ. وَأَمْتَمَلَا. وَقَصُورًا

(٦٣٨) هو من الكلمان الشاهد في تكرار لآلتي التي لنا كيد. وإليه يهتدون أغنياء وأفقياء. ويثبته بفتح الباب
لوجهه وتكون الثابتة وفتح النون وفي آخره هاء ميم عبودته. واللواتي جمع عوني بحق الميثاق. وأصله اللواتي
جمع متناهي غلبت الاء المبرورة. ونحوها يحذف قبل جمع عند

بكرة ومع غيره بقلة فالأول نحو القوم كلهم قائم، والرجلان كلهما قائم، والثاني كقولهم: **يحيى إنا وآلنا عليه دلائهم** * فيصير عنه كلاً وقومنا أهل * وقولهم كلهم وعمراً: أى أعطى كلهم. وأما قوله:

فلما تنبأ الهدي كان كلاً * فليطاعة الرجز والحق والتقى

فاسم كان ضمير الشأن لا كلنا. الرابعة يلزم تأييد كل بمعنى كامل وإضافته إلى مثل مضمومه مطلقاً فتأنيده لا يوجب نحو رأيت الرجل كل الرجل، وأكلت شاة كل شاة. الخامسة يلزم اعتبار المفعول في الخبر: كل منبأ إلى منبأ كقولهم: كل نفس فائقة الموت كل حزب بما لديهم فرحون. ولا يلزم حضانة إلى معرفة فتقول كلهم فائزون وفاهزون. والله أعلم (الطيف)

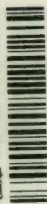
(أنطق إما ذو يمين أو شمس * وأنترض الآن بينك ياسمين) وهو صنف البيان (قدرا البيان تابع شبه الصبغة)

في التفسير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لأن رتبة العامل التقديم على التعمول (قوله فالأول) أى لفظ التوكيد وهو مبتدأ (قوله نحو القوم كلهم قائم) القوم مبتدأ وأول كلهم مبتدأ ثانى وقام خبر مبتدأ الثانى وقوم خبر مبتدأ الأول لأن الثاني مبتدأ فلا بد من محتمل أن كلهم تأكيدي لقوم لا مبتدأ (قوله عبيد) أى يضطر إلى الضمير فيقول عليه عليه السلام (قوله) ثم أيكون رجالي البئر وقوله فيصير أى يذهب عنه كل ما كان من الجماعة أصحاب البئر وهو نازل أى يراى (قوله) أى حمل كل الكثير لانه إذا جعل اسم كان ضمير الشأن كان كلنا مبتدأ خبر عنه بقوله على طاعة الرجز والحق والتقى وكان ولفظ جعل كل اسم كان استعماله على ما ثبت لها بقية (قوله) أى لا يجوز فيه وإن كان كل التام معنى كامل يتأنيده والتبعية يوجب قطعه وكان وجد ذلك أن أصل التوكيد وهو لا يقطع (قوله) أى لا يجوز فيه وإن كان كل التام معنى كامل يتأنيده فلو جاء الرجل كل الرجل جازم لرجل كامل الرجل وفيه تفاوت ويدفع بحمل الضمير على الاستيعاب (قوله) أى لا يوجب (قوله) أى لفظا ومعنى كذا قالوا ومعنى القيس على الاستيعاب فى الوصفية والجمالية بالإضافة إلى المثال الوصفية بمعنى تقطير أى يكون هنا كذلك الآن يفرق فتدبر وقوله مطلقاً أى سواء تبعه مرة أو نكرة كإبراهيم عليه (قوله) أى معنى كمن يمتنع بحسب ما ضاف إليه فيجب مطابقة الخبر لنكرة الصنف إليها (قوله) أى خبر كل قيد بالخبر لأن ما قبله الضمير وليس خبره لأن كان من جملة كل لم يلزم اعتبار المعنى وإن كان من جملة خبرى لم يلزم اعتبار المعنى ومن جملة خبرى لم يلزم اعتبار المعنى فلو تأتى وعلى كل شاعر فائز، ويصل ما بين استيعاب الصنف وكذا «من كل شيطان ملوك لا يسمعون» فليس أن لا يسمعون رتبة أو حالاً فاسم معنى أيضاً إذ لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون وأوجب ابن هشام الجمع في الكل المجموع نحو أعطاني كل رجل فأعثنى إذا كان حصول المعنى من المجموع لا من كل واحد فأفاده اسم المعنى نوح الجمع الأسماء قوله تعالى «ووفيت كل نفس ما عاهدت» وعما علمنا فاعلمون فأفاد وأوجب تأنيده لأنه كل نفس على متعدد فمفعول الخبر تفصيل (قوله) أى خبره فيه الشاهد لأنه خبر (قوله) أى لا يلزم مخالفاً لمرقة بل يجوز رعاية لفظ كل في الأفراد والتذكير ومعناه هذا ما ذكر عليه الصنف في (قوله) أى يجب أن يوجب خبر رعاية لفظه لأن نسبت إلى مرفقة نحو «وكلهم» أى كل أولئك عنه مستولاه هذا (قوله) أى كذا الصنف باليه فإن حذف فادى صوبه ابن هشام أن كان القدر مفردا نكرة فوجب الأفراد كالوصح به وإن كان صنفه فادى جمع وإن كانت الطريقة لو صرح به لوجب الجمع تنبيه على حال الخوف فيها فالأول نحو «قل كل يعمل على شئته» أى كل أحد والثاني نحو «وكل كانوا ظالمين» أى كلهم اه دما معنى باختصار

(الطيف)

خبره لرجوع إلى الشئ وهذا الانصراف عنه. وسمى هذا التابع عطف البيان لأن التكميل يرجع إلى الأول فأوضحه (قوله) أى (نفس) أى في الإيضاح والتخصيص وغيرها فقد جاء الجمع على ما في الكشف أن البيت الخرم عطف بيان لكلمة

Bibliotheca Alexandrina



1132472